

الفصل الأول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

يستعرض الباحث هذا الفصل من خلال القوائم المالية التي تعتبر من مصادر المعلومات المهمة في عملية إتخاذ القرارات المختلفة من خلال التركيز على ما تقدمه من معلومات مالية لازمة عن أهمية الوحدة المحاسبية، والتي من خلالها يمكن التعرف على كفاءة الإدارة في أداء وظائفها الإدارية، لأن المعلومات التي تعتمد عليها القرارات المتعلقة بالمستخدمين تكمن خلف أهداف التقارير المالية، والإفصاح المحاسبي المتعلق بها ومدى شمولية التقارير المالية للكثير من الجوانب الإيضاحية التي ترعى انتباه مستخدم القوائم المالية، من خلال العرض العادل لها الذي تظهره القوائم والتقارير المالية المنشورة بجميع المعلومات الرئيسية التي تهتم الفئات الخارجية التي لا تملك مصادر أخرى للحصول على معلومات. لذلك فإن البيانات المالية تبين المركز المالي لأي شركة بتاريخ محدد وتقيس مدى كفاءة الشركات عن طريق بيان نتائج العمليات، وكذلك الإنجاز والتغيير في المركز المالي بين تاريخ وآخر، لذلك استعرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية.

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية.

المبحث الثالث: التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المبحث الاول

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية

يهدف إصدار المعايير المحاسبية إلى توفير المعلومات المالية الملائمة التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في ترشيد احكامهم واتخاذ قرارات مفيدة لهم. وتساهم المعلومات المالية في رفع كفاءة الاسواق المالية وتحقيق المزيد من المنافع للاقتصاد الوطني وقد ازدادت اهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة التطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتي نجم عنها زيادة في متطلبات الإفصاح المالي التي تلي الحاجات المتنامية من قبل المهتمين بالشركات أو الاستثمار باسهمها لذلك بينت المعايير المحاسبية الحد الأدنى من المعلومات التي يتوجب على إدارة الشركات الإفصاح عنها ضمن تقاريرها المالية المعدة (مقدمة للإفصاح). بالتالي سوف يتناول الباحث في هذا المبحث الإفصاح المحاسبي من حيث المفهوم والأهمية كالاتي:

أولاً: مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي

1. الخلفية اللغوية لمصطلح الإفصاح:

أ. الإفصاح لغةً : هو الكشف والتبيان فيقال افصح عن الشيء أي كشفه وبينه (1).

ب. الإفصاح: يعني الظهور والوضوح فيقال افصح الصبح اذا بدأ ضوءه يظهر (2).

ج. الفصاحة البيان وخلو الكلام من التعقيد (3).

د. فصيح: كلام فصيح أي بليغ ولسان فصيح أي طلق (4).

هـ. إفصح في منطقه: أفهم مايقول أو يتكلم، وافصح عن كذا لخصه وبينه (5).

يرى الباحث ركز التعريف اللغوي الأول على البيان والكشف وبالتطبيق على توجه البحث يعني الإفصاح البيان والكشف عن المعلومات، بينما أهتم التعريف الثاني بالوضوح والظهور، وكذلك أهتم التعريف الثالث بتوضيح أن الإفصاح هو خلو البيان من التعقيد، في حين بين التعريف الرابع أن الإفصاح يرتبط بالبلاغة وطلاقة اللسان، وأخيراً اشار التعريف الاخير للإفصاح إلى أهمية القابلية للفهم في المعلومات والتلخيص لها.

(1) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم أين منظور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (2)، 1424هـ-2003م)، ص643.

(2) حسني عبد الجليلي، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول، 2000م، ص9.

(3) المنجد، (بيروت: دار المشرق، 1960م)، ص584.

(4) الشيخ الإمام محمد بن عبد القادر المرادي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1982م)، ص744.

(5) الزمخشري، أساس البلاغة، (بيروت: دار بيروت، 1965م)، ص474.

2. الخلفية الإصطلاحية لمصطلح الإفصاح:

يعرف الإفصاح بشكل عام على أنه "بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"⁽¹⁾، وبأنه العملية المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معلومة من خلال النشر في التوقيت المناسب⁽²⁾

وبأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته ويصف الإفصاح إلى: إفصاح مناسب ويمثل الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في التقارير المالية، وإفصاح عادل ويرتبط بالنواحي الاقتصادية والأخلاقية والأدبية، وإفصاح كافي وهو الحد الأدنى من المعلومات التي يزود بها جميع الفئات لجعل قراراتهم رشيدة، وإفصاح تام ويرتبط بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية بصورة عادلة⁽³⁾، كما عرف بأنه تقديم للمعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل معنوي صحيح وملائم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات كذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين في ان واحد⁽⁴⁾.

3. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يلعب معيار الإفصاح دوراً هاماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية، وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعدما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات منها⁽⁵⁾:

أ. الجمعيات المهنية المحاسبية.

ب. إدارات البورصة العالمية.

ج. المستخدمون للتقارير والقوائم المالية.

(1) هبة عبدالعاطي محمد رزق، تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية في المنظمات العامة المصرية - دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول / ج2، 2011م، ص164.

(2) د. طارق عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية - دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، يونيو 2006م)، ص103.

(3) علي عبدالله الزعبي، وحسن محمود الشطناوي، تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية - دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلة العلمية لجامعة القصيم، المجلد (5) العدد الثاني، 2012م، ص234.

(4) يحيى محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية ونظرية المحاسبة في الفكر والتطبيق المحاسبي، (القاهرة: د.ن، 2012م)، ص 157 .

(5) محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات - الاطار الفكري وتطبيقاته العلمية، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 375.

إن مناقشة طبيعة الإفصاح، لا بد وأن تتم في إطار اغراض المحاسبة المالية والتي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة مصدر هذه البيانات، كما تهيب لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة⁽¹⁾. وبسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حرصت المجامع المهنية في شتى البلدان على إصدار معايير أو بيانات خاصة بالإفصاح، كما أن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) حرصت هي الأخرى على إصدار معيار خاص في هذا الشأن هو المعيار رقم (5) الذي يحمل عنوان (المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في البيانات المالية) وقد صدر عام 1974م وتم تنقيحه ثانية عام 1993م، إلا أن هذا المعيار قد الغى وصدر المعيار رقم (1) المعدل عام 1974م ليحل محل المعايير (1)، (5)، (13)، ثم انتهت بإصدار المعيار رقم (39)، كما حرصت أيضاً على تضمين كل معيار صدر عنها قواعد خاصة تحدد كلاً من حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات بشأن الموضوع أو الموضوعات التي يعالجها ذلك المعيار، وذلك حرصاً منها على توفير نوع من القبول الدولي للقوائم المالية المنشورة.

وعرف بأنه تصميم واعداد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال الفترة مما يتوجب أن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية تجعل هذه القوائم مفيدة⁽²⁾

كما عرف بأنه " أن تعطي التقارير المحاسبين معلومات كافية لاتؤدي إلى تضليل قاري القوائم ولكن تقدم له المعلومات في الأمور المالية بطريقة معقولة ويجب التركيز على الإفصاح عن البنود غير العادية على أن يكون ذلك في صلب القوائم المالية أو في رأي المراجع أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم⁽³⁾ .

وبأنه درجة تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنظمة سواء أكانت كمية أو غير ذلك والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل⁽⁴⁾

(1) خليل محمد أحمد، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان،

رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية - عمادة الدراسات العليا، 2002م، ص25

(2) أ. د. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010م)، ص478.

(3) جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي 6-7 مايو 2012م، ص14.

(4) علام كشك، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1990م، ص 811.

وبانه إظهار القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة⁽¹⁾.

ولقد عرف الإفصاح بأنه معطيات عرض المعلومات في القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهريّة)⁽²⁾، وعرف بأنه أحد المبادئ الهامة التي يركز عليها العمل المحاسبي المعاصر، وذلك لارتباطه بإحدى الوظائف الرئيسية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال فعن طريق الإفصاح يتم تعميم واعداد التقارير المالية التي تهدف إلى إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشأة خلال فترة النشاط، كما تعرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية⁽³⁾.

يرى أحد الباحثين الإفصاح المحاسبي هو " ضرورة إشمال القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات الضرورية والأزمة لاطهار حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، على أن يتم إعدادها باعتبارها ذات غرض عام وفي ضوء الاعتراف بالأحداث والظروف والعمليات الاقتصادية التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية"⁽⁴⁾.

كذلك يرى أحد الباحثين بأنهنالك العديد من وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصالح الاطراف المهتمة، بالتالي يمكن تعريفه بأنه "إتباع منهج أو مذهب الوضوح الكامل أو الشفافية في اظهار جميع البيانات والمعلومات والحقائق الجوهريّة عند اعداد وعرض القوائم والتقارير المالية، مما يساعد مستخدمي هذه القوائم والتقارير في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تكفل الأداء الامثل لأسواق رأس المال"⁽⁵⁾.

عرف الإفصاح المحاسبي على أنهاظهار القوائم المالية لجميع المعلومات عن المشروع بحيث تعين الأطراف التي لها علاقة بالمشروع على إتخاذ القرارات الرشيدة⁽⁶⁾.

أن مصطلح الإفصاح يستخدم في المحاسبة ليعبر عن اظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للطراف التي لها مصالح مالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل⁽⁷⁾.

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38.

(2) محمد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 371.

(3) مؤيد علي الفضل، العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة واسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها، مجلة الإداري، مسقط: معهد الإدارة العامة، العدد (48)، 2001م، ص 57.

(4) د. محمد محمود عبد ربه محمد، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني- الجزء الثاني، 2008م، ص 582.

(5) هبة عبدالعاطي محمد رزق، مرجع سابق، ص 164.

(6) محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2011م)، ص 470.

(7) الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: دن، 2003م)، ص 158.

يستنتج الباحث بأن جميع التعريفات السابقة تؤكد على أهمية الإفصاح المحاسبي، وما له من أثر كبير في كل مما يلي:

1. يؤكد على أهمية الإفصاح في القوائم المالية.
2. يزود مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية لهم.
3. يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة كالاستثمارية سواء بالبقاء في الاستثمار أو الخروج منه أو الدخول كمستثمر جديد.
4. يساعد على دراسة الوضع المالي للشركة.

الإفصاح المحاسبي أبسط معانيه هو العلانية والنشر لبيان معلومات تساعد على تفهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات، ويستقي الإفصاح من مخرجات النظام المحاسبي والمراجعة وذلك كونه الإفصاح ذو طبيعة محاسبية، أي الإفصاح المحاسبي، لذلك اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في البيانات المالية المنشورة وخاصة بما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة المحاسبية، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد البيانات المالية المنشورة حيال مشكلة الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يراجع البيانات ولا نظرة من يستخدمها من رجال الأعمال كما أنه لا تلتقي نظرة كلا الطرفين مع نظرة جهات الرقابة والإشراف على المهنة كدواوين المحاسبة وهيئات البورصة والمجامع المهنية. ونظراً لتعدد مستخدمي القوائم المالية، فإن من الواجب أن تكون القوائم المالية شاملة على غالبية البيانات والمعلومات التي تهم مستخدمي القوائم المالية وبدون تحيز لأطراف على حساب أخرى، حتى تتمكن جميع الأطراف من اتخاذ القرارات بصورة رشيدة. إن عدم توافر مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغبته الكاملة في هذا المجال، مما أدى إلى وجود تعدد آراء الكتاب حول معنى ومفهوم الإفصاح، أوردوا ثلاثة مفاهيم للإفصاح وهي:

1. الإفصاح الكامل:

يعني أن الإفصاح عن البيانات المالية والتي يجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية⁽¹⁾.

2. الإفصاح العادل:

يرتبط بالنواحي الأخلاقية والأدبية بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات وفي وقت واحد دون تحيز وتميز⁽²⁾.

(1) Eldon S. Handrekson, **Accounting Theory**, (Home Woad, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1982), P. 505.

(2) Buzby, S. L., "The Nature of Adequate Discoure" the journal of a accountancy, 15 (5), 1974, P. 47.

3. الإفصاح الكافي:

هو تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة بدون أن يكون لها معنى ودلالة إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة، وكذلك يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات⁽¹⁾.

يمكن للباحث أن يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه علاقة أو رباط بين المنشأة ومتخذي القرارات، تهدف هذه العلاقة إلى أعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد قراراتهم، ويتم الأعلام من خلال القوائم المالية.

ثانياً: العوامل والاعتبارات التي أدت إلى تطور الإفصاح المحاسبي

إن مستخدم القوائم المالية المعدة من قبل الشركات سيجد أهمية الإفصاح ترتبط بكيفية إعداد وعرض القوائم المالية كماً ونوعاً، ولذلك فإن العوامل التي أدت إلى الأخذ بالإفصاح يمكن استنتاجها من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بإعداد وعرض القوائم المالية، فالتطور التاريخي للمحاسبة له دور كبير في تطور المبادئ المحاسبية ومنها الإفصاح وتأثره بالعوامل التالية:

1. العوامل الاقتصادية:

نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية وما صاحبها من ظهور الشركات المساهمة وتعقد العملية الإنتاجية وتعدد الأطراف المستفيدة فلم تعد القوائم المالية وسيلة لخدمة أصحاب المنشأة فقط، بل أصبحت وسيلة لخدمة العديد من الأطراف الأمر الذي أدى إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات التي يجب أن تحتويها هذه القوائم للوفاء باحتياجات هذه الأطراف⁽²⁾، وإن المنافسة الشديدة بين الشركات المختلفة أدت إلى إفلاس الكثير من المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لحساب المشروعات الضخمة التي أخذت تسيطر على الأسواق وأدى هذا إلى زيادة الحاجة إلى البيانات والمعلومات لاتساع قاعدة المستثمرين⁽³⁾، وكان لظهور مفهوم الإفصاح ولجوء الشركات المساهمة لتعيين مراجع خارجي لحساباتها لطمأنة المجتمع المالي إلى أن هذه الحسابات تمثل حقيقة الظروف الاقتصادية للمشروع وقد انعكس في الميزانية والقوائم الأخرى⁽⁴⁾.

إن بروز أهمية الإفصاح ظهر بظهور الشركات المساهمة إلا أن أهميته ازدادت بعد أزمة الكساد الكبير Great Depression الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م وكاد يؤدي بالنظام الرأسمالي، إن ما حدث في أزمة الكساد الكبير عام 1929م أدى إلى قيام كثير من الشركات

(1) Buzby، S. L.، op. cit، p38

(2) إسكندر مصيص، التقارير المالية والقرار الاستثماري، عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (52)، كانون الثاني، 1994م، ص 12-15.

(3) عبد الحفيظ منصور، الشفافية لمعايير الإفصاح والسرية المهنية، مجلة المدقق، عمان: جمعية مدققي الحسابات، العدد 38، 1999م، ص 13.

(4) حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، (عمان: الدار العالمية الدولية للنشر، 2001م)، ص 25.

المساهمة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بغية اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين مما أدى إلى امتصاص مدخرات المستثمرين وتوجيهها إلى مشاريع غير ناجحة بل وبعضها وهمية⁽¹⁾، ومما زاد الأمر سوءاً ضعف دور مراجع الحسابات الخارجي وعدم وجود معايير دقيقة للمراجعة آنذاك مما أدى إلى عدم تمكينهم (أي المراجعين الخارجيين) من اكتشاف التلاعب وتنبية المستثمرين من خلال تقاريرهم، وأدى ذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة غير طبيعية إلى أن تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيمة أسهمها هبوطاً حاداً، مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهيار هذه الشركات الأمر الذي ألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد الأمريكي على آثار الكساد الكبير الذي حدث عام 1929م، مما أدى إلى إنشاء هيئة الأوراق المالية Securities & Exchange Commission (SEC)⁽²⁾، كذلك فإن الأزمة الآسيوية التي أصابت شرق آسيا والتمثلة في دول كل من كوريا، تايلاند، اندونيسيا، ماليزيا، والفلبين. ويكمن السبب الجوهري لحدوث هذه الأزمة إلى عدم اعتماد تلك الدول المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح فقد استطاعت تلك الدول عدم إظهار الوضعية الحقيقية المالية لشركاتها وأدى ذلك إلى إلغاء شبه كامل للشفافية في البيانات المالية التي من المفترض أن تعطي الصورة الحقيقية للوضعية المالية لتلك الشركات، لهذا أظهرت الأزمة الآسيوية مدى أهمية المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح عن العمليات ومدى أهمية الشفافية في التعامل مع أصحاب الحقوق والعلاقة⁽³⁾.

أدى انهيار وتعرض العديد من المنشآت على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالتقدير المالي لممارستها التجارية وما رافق ذلك من تعرض سمعة المحاسبة والمراجعة إلى المساءلة في ضوء الدور الذي لعبته مكاتب وشركات المراجعة العالمية إلى إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم أسواق المال العالمية⁽⁴⁾.

ارتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور المحاسبة، وتأثرت ممارسات ومعايير الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية ومستوى التعليم والمستوى الثقافي إذ أن المتتبع للإفصاح المحاسبي للسنوات الأخيرة يلاحظ أن هناك تحسناً متزايداً لهذا الإفصاح وفي العديد من الاتجاهات مثل⁽⁵⁾:

(1) فوزي غرابية وداود جعفر، مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1988م، ص 220.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 39

(3) عبد الحفيظ منصور، مرجع سابق، ص 13.

(4) عامر محمد علي الرطام، متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم وتأثيرها على المستثمرين في ضوء لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2009م، ص 425 .

(5) غزاي سبيل المطيري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال، 2012م، ص 13.

1. التوسع في كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
2. التوسع في نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
3. التوسع في توثيق المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
4. التوسع في توفير القابلية للقراءة والفهم للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها سواء بإضافة الايضاحات المتممة للقوائم المالية أو المعلومات الأخرى المرافقة لها.
5. التوسع في طرق وآلية عرض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها سواء بعرض تلك المعلومات في الصحف اليومية أو الصحف والمجلات المختصة أو مواقع البورصات وكذلك مواقع الشركات صاحبة المعلومات على الإنترنت.

أن من عوامل تطور الإفصاح المحاسبي تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة وذلك بسبب قيمة سندات حكومية في العشرينات مما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال وقيام الممولين في الولايات المتحدة بتأسيس شركات المساهمة العامة فيها. الأمر أدى إلى تطور مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات في فترة تاخرت نسبياً عن مثيلتها في إنجلترا ولم تكن هنالك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركات أو الإفصاح عنها من خلال ميزانياتها وتقاريرها المالية الأخرى. وكان المحاسب يضطر إلى قبول أي سياسة تمليها عليه الإدارة لكونه موظفاً لديها. وكان مراجع الحسابات مضطراً للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تنتطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي في غياب مبادئ المحاسبة⁽¹⁾.

ظهر التوسع في الإفصاح كاستجابة للطلب المتزايد على المعلومات من قبل مستخدمي معلومات القوائم المالية، ويعتبر العيار الدولي رقم (33) آخر تطور للمعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح⁽²⁾. يستنتج الباحث أن الظروف الاقتصادية المحيطة بالأطراف المستخدمة للمعلومات المالية والنكسات التي حلت بالعديد من البيئات الاقتصادية على مستوى العالم كان لها الدور الكبير في زيادة وشدة حرص مستخدم المعلومات والبحث عن أكبر قدر من المعلومات ذات الطابع الملائم من الجودة ليتجنب الفشل في اختيار قراراته الاقتصادية والتخفيض من جانب عدم التأكد والتردد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2. العوامل الإدارية:

إن التطور الاقتصادي يترتب عليه تطور في النواحي الإدارية للوحدة الاقتصادية، فبعد ظهور الشركات المساهمة أصبحت الإدارة عبارة عن وحدة مهنية مستقلة، وتعددت الأطراف المستفيدة من المشروع وبخاصة كثرة عدد المساهمين أصحاب المشروع وتوكيلهم الإدارة بتسيير المشروع لمصلحتهم، مما أدى إلى دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تجلّى في البداية في الإعلان عن

(1) محمد مطر، نظرية المحاسبة، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)، ص 338.

(2) عامر محمد علي الرطام، مرجع سابق، ص 426.

ميزانية المشروع التي تلخص مركزها في فترة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية⁽¹⁾، إن اهتمام الأطراف الحاليين والمتوقعين بتحليل المعلومات التي تضمنتها التقارير المالية السنوية، حيث يعتمد أصحاب المشروع على الأرقام المحاسبية لاتخاذ القرارات بشأن احتفاظهم بأسهمهم، أو بيعها، أو زيادتها، أو محاسبة الإدارة على أداؤها، وتهدف الأطراف المتوقعة (المستثمرين) من استعمالهم للأرقام المحاسبية للتوصل إلى قرار بالاستثمار في مشروع معين⁽²⁾، يعتبر القرار الاستثماري الذي يتخذه المستثمر قرار صحيح أو سليم إذا كان يتجه نحو البدائل الاستثمارية التي تحقق أعلى العوائد وبالتالي تحديد البديل الأفضل، وتعتبر التقارير المالية السنوية التي تنشرها الشركات المساهمة العامة هي إحدى أهم مصادر المعلومات التي يمكن للمستثمر أن يستخدمها في اتخاذ قراراته الاقتصادية⁽³⁾.

يستنتج الباحث أن للإدارة دور فعال وأساسي ونقطة ارتكاز أساسية في إظهار الحقيقة المالية من خلال تلك التقارير المالية التي تقوم هذه الإدارة بإعدادها من أجل جميع الأطراف المستخدمة لها، وإن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الإدارة هو تقديم المعلومات المالية بكل شفافية ووضوح وكفاءة الأطراف دون تحيز منها لجهة معينة على حساب جهة أخرى.

3. العوامل القانونية:

إن وجود عوامل اقتصادية وعوامل إدارية لها الدور الكبير في نشوء العوامل القانونية وبشكل خاص مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها وبالتالي من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي⁽⁴⁾، إن ما حدث في أمريكا من خلال صدور قانون الأوراق المالية في عام 1933م، أدى إلى إصدار قانون لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في عام 1934م، وكان قد أعلنت لجنة البورصة (SEC) في عام 1938م أنها ستتولى مباشرة إصدار معايير المحاسبة⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث بأن القوانين تطالب بالمزيد من الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية للأطراف المستفيدة، حيث أنه كلما كان لدى هذه الأطراف مزيد من المعلومات كلما كان ذلك أفضل في تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا ما تسعى إليه القوانين والتشريعات الدولية التي سيتم تناولها من خلال الإفصاح في ظل التشريعات الدولية.

يرى الباحث أن الإفصاح يعتبر هدفاً إيجابياً فهو يتمثل في إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة والتي تحمل معنى واضحاً وشاملاً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية كونها أفضل الوسائل المتاحة لهم، ولكي يزاول مستخدمو القوائم المالية وظائفهم فلا بد من اتخاذ قراراتهم، ولكي

(1) حسين القاضي ومأمون حمدان، مرجع سابق، ص 22.

(2) فوزي غرابية وداود جعفر، مرجع سابق، ص 202.

(3) اسكندر مصيص، مرجع سابق، ص 12.

(4) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 39.

(5) حسين القاضي ومأمون حمدان، مرجع سابق، ص 25.

يستطيع متخذو القرارات الاستفادة من المعلومات التي توفرها القوائم المالية بأقصى حد ممكن فإن هذه المعلومات لا بد أن تتصف بمدى ملاءمتها لإتخاذ القرارات.

إن الإفصاح موضوع واسع يمكن أن يحتوي تقريباً جميع مجال الإبلاغ المالي، وأحد الأهداف الرئيسية للإبلاغ المحاسبي هو تزويد المعلومات لغرض اتخاذ القرارات، وهذا الأمر يتطلب الإفصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة الملائمة⁽¹⁾.

ثالثاً: أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال الآتي:⁽²⁾

1. يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم أو من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية والمحاسبية وعلى الرغم من قدم الاهتمام به مازال قائماً بل واخذ في الزيادة وذلك للعديد من الاسباب منها إتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج معايير محاسبة تساعد الوحدات المحاسبية في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها فضلاً عن إرتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس ثم اتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه التقارير.
2. تظهر أهمية الإفصاح للأطراف الخارجية التي غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم ومن هنا فان الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح يوفر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره⁽³⁾.
3. أن الإفصاح يعني عرض المعلومات الهامة للمستخدمين كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الوحدة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها والإفصاح له منفعة نسبية لدى المستثمرين مثل العاملين والعملاء والحكومة ولا شك ان هناك اتفاق على مستوى الفكر المحاسبي وكذلك الاقتصادي حول ضرورة واهمية الإفصاح وعن الطريقة المستخدمة والتي يجب أن تتلائم مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي

(1) FASB·Qualitative characteristics of accounting information· statement of financial accounting concepts No. 2· May 1980· in summary of principal conclusions.

(2) عصام خلف الله أحمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول/ج2، 2011م، ص200.

(3) هيثم ممدوح عبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد الواحد والسبعون، 2008م، ص 335.

متطلبات الإفصاح العامة على ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم اعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها (1).

4. تأتي أهمية الإفصاح على مستوى نشاط الأعمال، كونه يساعد على توفير معلومات تفصيلية كما يوفر نموذج الإفصاح إطاراً علمياً لتقديم المزيد من المعلومات مما يجعل الإفصاح أكثر شفافية، ويؤدي إلى تحسين الفهم لأعمال وأنشطة المنشأة ولأهداف الإدارة والفرص والمخاطر المرتبطة بالاستثمار (2).

5. إن الإفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يلعب دوراً هاماً في تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية سواء داخل المنشأة أو خارجها بالمعلومات المفيدة (3).

6. تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي في منشآت الأعمال، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لمستخدميها وللتعرف على أداء المنشأة ومركزها المالي حتى يتسنى لهم (مستخدمي تلك المعلومات) في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية (4).

7. الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المهمة التي فرضت نفسها في مجال الفكر والتطبيق المحاسبي، وهو النتيجة النهائية للنشاط المحاسبي وهو الوسيلة الإعلامية للمحاسبة لعكس أداء المنشأة ووضعها المالي (5).

8. يتطلب التوصيل المحاسبي للمستفيدين من المعلومات المحاسبية الإفصاح الجيد لهذه المعلومات بحيث يتم عرضها بالشكل الذي يفي بحاجات ورغبات مستخدمي تلك المعلومات من أصحاب المصالح بالمنشأة، خاصة وإن هذه الحاجات متعددة وغير متجانسة وقد تكون متعارضة (6).

(1) أيمن لبيب، المحاسبة عن عقود الصرف لآجلة لأغراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الاجنبي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م، ص 196 .

(2)فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الاداء المتوازن، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة الاسكندرية - كلية التجارة، 2005م، ص 391 .

(3) د. محمد ذا النون عصفور، ود. هيثم العبادي، تقييم مدى الإلتزام بمعايير الإفصاح الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في السوق - دراسة لعينة من الشركات الاردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد السابعون/ ج1، 2008م، ص685.

(4)د. عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، نوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة ورشة عمل أساليب القياس طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 8-12 يوليو 2007م، ص52.

(5)د. نجوى محمد بحر الدين، الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الإتصالات بالسودان - دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سودائل للاتصالات المحدودة، المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلية التجارة - جامعة النيلين، المجلد الأول، العدد الأول، 2012م، ص211.

(6)د. محمود عبدالفتاح إبراهيم رزق، المحاسبة عن الرفاهية الاجتماعية في المنشآت الاقتصادية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد (25) العدد الأول، 2001م، ص28.

9. هناك إتفاق على مستوى الفكر المحاسبي وكذلك الاقتصادي حول ضرورة وأهمية الإفصاح وعلى الطريقة المستخدمة لذلك والتي يجب ان تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها، حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة إلى ضرورة إشمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية والتي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها والإيضاحات المطلوبة⁽¹⁾.

10. أن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي المعلومات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم، ولكن هناك أسباب قد تعوق عملية الإفصاح أدت إلى تضارب الأفكار حول مسألة الإفراط في عملية الإفصاح، فقد ينشأ نوع من تهديد لمصالح بعض المنشآت نتيجة الزيادة المفرطة في الإفصاح لمصلحة كثير من المستفيدين من القوائم المالية، وفي هذا إنتهاك لسرية بعض المعلومات، واختراق المنافسين لمعلومات سرية عن الشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها⁽²⁾.

يستنتج الباحث أن الإفصاح أحد المبادئ العلمية المرتبطة بغرض التوصيل المحاسبي، وتظهر أهمية هذا المبدأ من أهمية الوظيفة الاعلامية للمحاسبة، وهذا المبدأ يستلزم أن تحتوي التقارير المحاسبية على كل المعلومات الضرورية دون تلخيص غير مفيد حتى تحقق هذه التقارير الأهداف المتعلقة عليها، كما يتطلب هذا المبدأ أن تكون تلك المعلومات معبرة عن مجريات الأمور في المنشأة. وقد أولت الهيئات العلمية مبداء الإفصاح أهمية خاصة فيما يتعلق بمحتويات تقرير الحسابات، والذي يعتبر متمماً للتقارير المحاسبية ومانحاً الثقة بها⁽³⁾.

يرى الباحث مدى أهمية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية أو من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في خدمة مستخدمي القوائم المالية للوصول إلى معلومات تساعد في إتخاذ قراراتهم المختلفة، وأي كانت نوعية الإفصاح سواء كان إفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات أو إفصاح إلزامي أو إفصاح عن معلومات زائدة عن الحد الأدنى للمتطلبات القانونية في صورة إفصاح إختياري، فلاشك أن هذا الإفصاح سيعود بالنفع على مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

رابعاً: تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح

حاولت مهنة المحاسبة والقائمين عليها في الخمسين سنة الأخيرة وضع معايير للمحاسبة المالية، ولقد وصلت حصيلة هذه المعايير إلى ما هو متفق على تسميته الآن "بالمبادئ" المحاسبية المتعارف

(1) د. إسماعيل محمود إسماعيل، دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي - رفع درجة الإنسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م، ص183.

(2) محمد مجيد سليم، ومحمد رفيق عثامنه، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي على قرارات الإفراض المصرفي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2007م، ص194.

(3) د. محمود السيد الناغي، أسس المحاسبة - التأصيل واطر التطبيق، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م)، صص. 251-252.

عليها (Generally Accepted Accounting Standards(GAAS) ورغم أن هذه المبادئ (أو المعايير) قد أثارت الكثير من الجدل والانتقاد على المستوى الأكاديمي والعلمي إلا أن معظم المحاسبين والمختصين في الدوائر المالية يسلمون بمنفعة Use Fullness هذه المعايير⁽¹⁾.

المعايير المحاسبية هي قواعد يتم إعمالها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والافصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والاحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الاطراف المستفيدة منها.⁽²⁾

يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة، وبالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية. ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة⁽³⁾.

أدت التغييرات في ممارسة منظمات الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية إلى زيادة الطلب والاتجاه نحو ايجاد ممارسات عالمية في مجال المحاسبة والمراجعة. وتتمثل هذه التغييرات بشكل رئيسي في نشوء الشركات متعدد الجنسيات، وبروز دور أكبر للأسواق العالمية الدولية، حيث نمت الشركات متعددة الجنسية بشكل كبير خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، وأصبح لها دور تأثير هام على جميع البلدان والحكومات وحتى على الأفراد⁽⁴⁾.

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد ومعايير محاسبية متناغمة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعولمة أسواق المال، ويحد من قدرة المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية مقارنة الفرص الاستثمارية وكذلك أيضاً بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقويم أوضاعها وأدائها مقارنة مع

(1)أ.د. حسين مصطفى هلال، المعايير المحاسبية الدولية الجذور - الحصاد - المستقبل، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، وورش عمل (إبداعات محاسبية)، شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 20 - 24 مارس 2005م، ص2.

(2)د. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص371.

(3) نعيم دهمش، تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان: جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية، أيلول، 2002م، ص 2.

(4)Epstein· Borry· J. and Abbas Ali Mirsa·**Interpretation and Application**· John Wily and Sons· Inc· 2001· P. 9.

الشركات المنافسة لها، إن مثل هذا الافتقار لمقابلة المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على الإعتبارات التالية⁽¹⁾:

1. قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية.
2. توصيات المحللين الماليين وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.
3. قدرة أي مستثمر لإتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي.
4. قرار المنظمة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.

أن المعايير المحاسبية الدولية مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي، وهي تحسن وتتسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية، كما أنها توفر معياراً متماسكاً بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية، وأن مصداقية المعايير المحاسبية الدولية مضمونة نظراً لمستواها الرفيع والاعتراف الدولي بها والاحكام الصارمة التي تتبع في إعدادها وشرحها، ولذا فإن إمكانيات مقارنة إعداد التقارير المالية وتوافقها وتحسينها باستمرار تعتبر من ضمن الدعامات الأساسية للمعايير⁽²⁾. من العوامل التي تدعم تطور وانتشار معايير محاسبية دولية ما يلي⁽³⁾:

1. إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.
2. تساعد معايير المحاسبة الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية، وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة.
3. مفيد للدول التي تفتقر إلى وجود معايير محاسبية خاصة بها، مما يصعب على تلك الدول تطوير معايير محاسبية خاصة بها نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والفنية لديها.
4. تساعد المستثمر العالمي والذي يرغب في الاستثمار عالمياً.
5. إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملاءمة وقابلية للمقارنة لهذه البيانات.

يرى الباحث أن تبني معايير محاسبة دولية يحقق للبيانات المنشورة والتي تم مراجعتها بموجب تلك المعايير، سمة الموثوقية، وذلك بالإضافة إلى سمتي القبول العام والقابلية للمقارنة، كما أن وجود

(1) نعيم دهمش، تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص 6.

(2) سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (عمان: دار الراجحة للنشر، 2009م)، ص 170.

(3) محمد عطية مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولي في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بين المزايا والمشاكل، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان: جمعية مدققي الحسابات القانوني الاردني، أيلول، 2002م، ص 16.

خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملاءمة لتلك البيانات.

أن المعايير الدولية والتي يفترض من خلال الالتزام بتطبيقها ضمان سلامة المعلومات المحاسبية، فيمكن تقسيمها إلى مجموعات كتنقسم نوعي رغم ما يبدو من تداخل بين معظمها وأن كانت جميعها تصب في القياس السليم والعرض الملائم للبيانات المحاسبية وعلاج ما يظهر عادة من مشكلات أثناء التطبيق في إطار من الإفصاح الملائم والكافي. ومعايير المحاسبة الدولية رغم سعيها نحو استكمال النقص وتجويد المعايير لزيادة درجات ملاءمتها إلا أنها تناست أمور هامة مؤثرة في سلامة المخرجات المحاسبية. ومما يحسب للمعايير في أحدث صورها على سبيل المثال ما يلي⁽¹⁾:

معيار عرض القوائم المالية (1) IAS والذي أشار بضرورة إعداد القوائم مبوبة وفق ما يزيد من درجات الإفصاح بالنسبة لكافة القوائم مع ضرورة إعداد الميزانية على أساس إظهار رأس المال العامل وصورته الصافية. بالرغم من أن (FASB) وعلى وجه الخصوص قد بذلت جهوداً في تطوير هذا البناء وذلك الإطار الفكري للمحاسبة المالية، في توفير نظام متماسك يشتمل على مجموعة من الأهداف والأساسيات المترابطة والتي تؤدي إلى مبادئ محاسبية متسقة مع بعضها ويقدم توصيفاً بطبيعة ووظيفة وحدود استخدام المحاسبة المالية والقوائم المالية إلا أن هناك العديد من العقبات التي تعترض سبيل نجاح هذا الإطار الفكري في تحقيق أغراضه، وتتمثل أهم تلك العقبات في⁽²⁾:

1. تأثر عملية تحديد المبادئ المحاسبية بالعديد من القوى المتعارضة، وصعوبة الحصول على موافقة جماعية على أي مجموعة من المبادئ.

2. تعدد مستخدمي البيانات المحاسبية وعدم وجود تطابق بين احتياجاتهم للمعلومات.

3. صعوبة استخدام الإطار الفكري للمحاسبة المالية في استنتاج مجموعة من المبادئ المتسقة.

4. الحاجة إلى إعادة النظر في هذا الإطار لإدخال أثر أية تغييرات بيئية مستجدة .

إن الإفصاح يقضي بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية⁽³⁾. وأن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة، وغير مضللة للمستثمرين، على مختلف المستويات وبشكل واضح. إن مبدأ الإفصاح التام يتطلب عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر⁽⁴⁾.

(1) د. عادل طه فايد، معايير المحاسبة الدولية ودورها في إضفاء المصداقية على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ندوة دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار الإداري، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م، ص.ص 2-4.

(2) د. حسين مصطفى هلال، مرجع سابق، ص 21.

(3) د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 322

(4) رضوان حنان حلوة، تطور الفكر المحاسبي، (عمان: الدار العالمية للنشر، 2001م)، ص 443.

اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC في العديد من المعايير المحاسبية بدرجة أساسية على الإفصاح المحاسبي ومتطلباته عند إعداد التقارير والقوائم المالية، والتي يمكن بيان أهم ما جاء منها علي النحو التالي⁽¹⁾:

1. المعيار المحاسبي رقم (1) عرض القوائم المالية.
 2. المعيار المحاسبي رقم (5) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية.
 3. المعيار المحاسبي رقم (30) الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.
 4. المعيار المحاسبي رقم (32) الأدوات المالية- الإفصاح والعرض.
 5. المعيار المحاسبي رقم (33) ربحية السهم.
- أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية تقريراً يناقش هدفين متعلقين بمجموعة من معايير المحاسبة الدولية، حيث يتمثل الهدف الأول في ضمان جودة معايير المحاسبة الدولية، والهدف الثاني أن هناك حاجة لتعجيل تقارب معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في الدول المختلفة⁽²⁾.
- يرى الباحث أن المعايير المحاسبية أصبحت ركناً أساسياً في مهنة المحاسبة في معظم دول العالم، وهي مجموعة من الإرشادات تتنوع في تحديد وقياس الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وإن كان توافقاً وتعارضاً بين حاجات مستخدمي التقارير المالية للعديد من التقارير المختلفة، ومن أجل تحقيق هذه الاحتياجات والوفاء بمسئولية الإدارة عن تقديم التقارير المالية لأصحاب المنشآت قام المحاسبون بإعداد التقارير المالية، التي تكشف عن الحقائق الاقتصادية للمركز المالي للوحدة المحاسبية ونتائج نشاطها الاقتصادي في صورة واضحة وعادلة وشاملة.

(1) د. عصام قريط، أهمية الإفصاح عن صناديق الإستثمار بإستخدام معامل غاما بالتطبيق على عينة من صناديق سوق مسقط للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- كلية الاقتصاد والعلوم القانونية، جامعة دمشق، المجلد (25) العدد الثاني، 2009م، ص.ص 244-245.

(2) نيفين طلعت حسن عبدالرحيم، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية في الإفصاح على جودة معلومات القوائم المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس- كلية التجارة ببورسعيد، 2004م، ص.ص 57-58.

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية

أولاً : مفهوم القوائم المالية

عرفت القوائم المالية بأنها عبارة عن الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المالية لمستخدميها، بحيث تعمل على تزويدهم بالمعلومات المالية التاريخية عن المنشآت. (1) وبأنها الناتج النهائي للحاسبة المالية، وتعتبر القوائم المالية مصدراً رئيسياً للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة معينة، وعن المركز المالي والتغيرات التي حدثت على هذا المركز عن فترة ما. (2) كما عرفت أيضاً بأنها مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة، وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة (3). وعرفت بأنها الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، التي قد تحتوي على معلومات من خارج السجلات المحاسبية. (4) وبأنها الإفصاح عن المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم المالية. (5) وبأنها عبارة عن النتائج التي يتم التوصل إليها من النظام المحاسبي وتمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى الأطراف المهتمة بنشاط المشروع، والتي تشمل على المالكين والدائنين والمستثمرين والهيئات الحكومية كدائرة الضرائب ودائرة مراقبة الشركات والمؤسسات المالية المقرضه وغيرهم. (6) وبأنها الوسيط الناقل لأحداث ومعاملات وأنشطة المنشآت في صورة معلومات مالية إلى المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة في مجال الاستثمار والائتمان وحساب الضرائب ووضع الخطط وتخصيص الموارد. (7) وبأنها المنتج النهائي للنظم المحاسبية الذي ينتظره العديد من الاطراف، كالمستثمرين الحاليين والمرقبين

(1) Donald E. Kieso and Jerry. Weygandt، **Intermediate Accounting**، Ninth Edition، John Wily and Sons، Inc، New York، 1998، P3.

(2) رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل إتخاذ قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997م)، ص 27.

(3) محمد مطر، المحاسبة المالية- الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1993م)، ص 589.

(4) سمير محمد الشاهد، د. طارق عبدالعال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2000م)، ص 25.

(5) حسين يوسف القاضي، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، (عمان، دار الثقافة، 2012م)، ص 84.

(6) د. هادي رضاء الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 76.

(7) د. طارق عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي- كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يونيو 2008م، ص 88.

والدائنين وغيرهم من الاطراف الاخرى التي ترتبط بالتقارير المالية.⁽¹⁾ وأن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي ونتائج الاعمال والتدقيق النقدي في نهاية السنة المالية، والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع الافصاح عن النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة صادقة وذلك بالاستناد إلى جميع النواحي ذات الاهمية الجوهرية التي تتطلبها تلك المعايير.⁽²⁾

يستنتج الباحث من مفاهيم القوائم المالية مايلي:

1. القوائم المالية تعتبر المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فيه تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية.
2. تخضع عملية إعداد القوائم المالية لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذه المبادئ تحدد المعلومات والبيانات التي تتضمنها القوائم المالية، وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها، وتشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم مراجعتها من قبل مراجع الحسابات، ليتم الاعتماد عليها في إتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.
3. تقسم القوائم المالية إلى نوعين هما القوائم المالية المنشورة، وهي القوائم التي النزم القانون بعض المنشآت بنشرها في الصحف، حتى يتسنى للجهات المستفيدة الاطلاع عليها، والقوائم المالية غير المنشورة، وهي القوائم المالية التي يتم إعدادها في المنشآت لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، أي لتحقيق الاستفادة منها داخل المنشأة.
4. تعبر القوائم المالية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة مالية.

يستطيع الباحث تعريف القوائم المالية بأنها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي " بحيث تقسم هذه المخرجات إلى قسمين: أولهما، قوائم مالية أساسية وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين. وثانيهم قوائم مكملة للقوائم الأساسية فهي قوائم مكملة تعد بشكل اختياري من قبل الوحدات بناءً على ظروف معينة تمثل القيمة المضافة والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية.

(1) د. أحمد عبد القادر، مشاكل المعايير الحالية لقياس الربح وبورها في ظهور قوائم بروفورما الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها - جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2003م، ص 403.

(2) د. يوسف محمد جريوع، د. سالم عبد الله حلس، تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية غير العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة في دولة فلسطين، دراسة ميدانية تحليلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول للعدد الأول، 2006م، ص 263.

ثانياً: أهداف القوائم المالية

يستطيع الباحث توحيد عرض أهداف القوائم المالية كالاتي:

1. يتمثل دور القوائم المالية في تقديم المعلومات المفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات لكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات ولا تقوم بوظيفة تحديد أو التأثير على نتائج تلك القرارات، لذلك فهي تعمل على تقديم معلومات عادلة ومحايدة وغير متحيزة، حيث أشارت لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية في نشرتها رقم (4) الصادرة في شهر تشرين الثاني لعام 1970م، والتي تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما أوردتها النشرة إلى ما يلي⁽¹⁾:

أ. تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع

لتحقيق ما يلي:

(1) القدرة على تقويم مواطن القوة والضعف للمشروع.

(2) بيان مصادر التمويل والاستثمار للمشروع.

(3) تقويم قدرته على مواجهة التزاماته.

(4) بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقويم قدرته على النمو.

ب. تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح

المتحققة من الأنشطة المباشرة (التشغيلية) ولتحقيق ما يلي:

(1) تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.

(2) إظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين.

(3) توفير أعمال للعاملين ودفع ضرائب وتوفير تمويل لعمليات التوسع.

(4) تزويد الإدارة بمعلومات للتخطيط والرقابة.

(5) بيان ربحية المشروع طويلة الأجل.

ج. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمنشأة.

د. الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

2. إن القوائم المالية تهدف إلى⁽²⁾:

أ. توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة،

وهذه المعلومات تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

(1) د. طارق عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية - دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص.ص 91-93.

(2) المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، (عمان: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م)، ص 56.

ب. تحقيق حاجات عامة لغالبية المستخدمين، وليس بالضرورة أن توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين، ذلك أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة.

ج. التزويد بالمعلومات حول الموارد الاقتصادية الخاصة بالمشاريع والالتزامات المتعلقة بهذه الموارد.

3. أورد تقرير اللجنة المعروفة باسم (True blood Committee) والصادر عام 1973م، عدداً من الأهداف للقوائم المالية من أهمها: (1)

أ. توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب. توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين لإغراض التنبؤ والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية.

ج. توفير المعلومات التي تساعد في عملية التنبؤ .

4. تهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية للمشروع وتحديد ربحيته وتحديد التوقعات المستقبلية للمشروع في مجال المركز المالي والربحية، وتهتم جهات كثيرة بالحصول على تلك القوائم. (2)

5. ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى: (3)

أ. توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية.

ب. كما ورد في نفس الإطار مايفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبى حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لقراء القوائم المالية من أجل مساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية.

يستنتج الباحث أن القوائم المالية ليست الغاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في أتخاذ القرارات، وأن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة، وإنما تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وتتأثر أيضاً بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية

(1) د. علي محمد حسن هويدي، القوائم المالية كمصدر لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الأول، 1993م، ص141.

(2) د. مؤيد راضي خنفر، ود. غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص22.

(3) أ.د. حسين يوسف القاضي، ود. سمير معدي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية/ج1- عرض البيانات المالية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص273.

المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، ولكن هذه المعلومات تكون غالباً تقديرية، وليست بصورة دقيقة تماماً وهي تعكس الأثر المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل. يرى الباحث أن أهداف القوائم المالية تنشأ أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تتقصر سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها، وتوجه أهداف القوائم المالية نحو المصلحة العامة، لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية الجيدة.

ثالثاً: أهمية القوائم المالية

تتمثل أهمية القوائم المالية فيما يلي:

1. تمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساسية التي تقدم بها الإدارة المعلومات اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يكونون في وضع يمكنهم من فرض المعلومات التي يحتاجونها لإتخاذ القرارات المختلفة للاستثمار أو الإقراض أو التعامل مع الشركات، لذلك أهتمت المعايير المحاسبية برعاية هذه الفئة وتأمين حصولها على الحد المناسب من المعلومات عن طريق وضع المعايير والإرشادات اللازمة لتقديم الإفصاحات اللازمة والكافية لهؤلاء الأفراد وهو ما يسمى الإفصاح العادل.⁽¹⁾
2. تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإلتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.⁽²⁾
3. تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية، وتعتبر القوائم المالية ذو فائدة كبيرة لإدارة المشروع، لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إستغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعية تحت تصرفها، ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المشروع من خلال:⁽³⁾
 - أ. تلخيص عمليات المشروع من فترة زمنية محددة عادة شهر أو سنة.
 - ب. تظهر القوائم المالية المركز المالي للمشروع في وقت إعدادها.

(1) د. طارق عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية - دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص101.

(2) محمد مفتاح عبدالله، تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثره على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية - دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني-1، ديسمبر 2009م، ص469.

(3) د. مؤيد راضي خنفر، ود. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة/ ط3، 2011م)، ص21.

- ج. توضح نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصول إلى هذا المركز المالي.
4. تدعم القوائم المالية القرارات الاقتصادية وذلك بتوفير المعلومات والبيانات التالية:⁽¹⁾
- أ. تظهر قدرة المنشأة على توفير السيولة النقدية (التدفق النقدي) وتوقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه.
- ب. تظهر القدرة على توفير النقد في الوقت المناسب، بما يؤكد قدرة المنشأة على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة.
- ج. تفيد في إظهار ربحية المنشأة بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة لها.
- د. تظهر التغير في الموقف المالي للمنشأة بما يساعد في تقييم أنشطة المنشأة المتعلقة بالاستثمار والتمويل، وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.
5. تهدف القوائم المالية إلى إيصال المعلومات للأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات المناسبة حيث تقدم هذه القوائم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدة نقدية.⁽²⁾
6. الوظيفة المحاسبية ذات شقين - القياس والتوصيل، إلا أنه يمكن فصل كل منهما عن الآخر حيث تتوقف جودة ومصداقية التوصيل المحاسبي على دقة التوصيل وسلامة القياس، كما تتحدد أسس ومعايير القياس في ضوء أهداف ومنهج التوصيل والبعد الإعلامي للوظيفة المحاسبية، تزايد الاهتمام بالوظيفة الإعلامية للمحاسبية مع ظهور نظرية الاتصالات ونظرية الاستثمارات الحديثة التي تقوم على فروض السوق الكفاء ونظرية محفظة الأوراق المالية ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي، مما ترتب عليه زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية من جانب المستثمرين.⁽³⁾
7. تعتبر القوائم المالية من المصادر المهمة للمعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة حيث أنها تركز على تقديم المعلومات المالية اللازمة عن ماهية الوحدة المحاسبية والتي من ضمنها يتم معرفة كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها حيث تشكل القوائم المالية مصدراً مهماً وذلك بعد أن يتم مراجعتها من قبل مراجع الحسابات ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات من قبل مستخدميها.⁽⁴⁾

(1) هدي عصام حسن، تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2009م، ص 56.

(2) غالب عوض الرفاعي وآخرون، المحاسبة المتوسطة/ج1، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 11.

(3) أ.د. أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص ص 128-129.

(4) المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، مرجع سابق، ص 41.

8. إن القوائم المالية تحتل مرتبة خاصة من بين مصادر المعلومات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية نظراً لأنها تسعى إلى تحقيق الأمور التالية:⁽¹⁾
- أ. تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات، وكذلك تخضع للفحص من قبل مراجع الحسابات مما يزيد من درجة مصداقيتها وعدالتها حيث تتحقق العدالة من خلال الحد من فرص المتاجرة بناءً على المعلومات الداخلية التي قد يمتلكها بعض المستثمرين لذلك فإن كفاية المعلومات تؤثر في توزيع الثروات بين المستثمرين بعدالة.
- ب. تعتبر من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المحاسبية قلت التكهّنات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها بين مستخدميها.
- ج. تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها فهي تتضمن معلومات محاسبية وغير محاسبية والتي توضح نشاطات الشركة المتنوعة.
- د. تعتبر التقارير المالية وبما توفره من معلومات من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.
- هـ. توفر مناخاً استثمارياً ملائماً وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية في السوق المالي والذي بدوره يؤثر وينعكس على ازدهار وانتعاش الاقتصاد ككل.
9. إن القوائم المالية التي يوفرها المحاسبين والمتمثلة في البيانات المالية الأساسية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغييرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والملاحق التفصيلية التي ترافقها تشكل الأساس الذي يعتمد عليه من عمليات إدارة وتقويم ومتابعة منشآت الأعمال وتعتبر الوعاء الأساس الذي يحوي العمليات ذات العلاقة بعمل المنشآت.⁽²⁾
- وتعتبر البيانات المالية لمرأ أساسياً لبيان قدرات الشركات في الدخول والمنافسة والاستمرار في الأسواق المختلفة المتعددة في شتارحاء العالم. كما تعتبر إدارة الشركات الجهة المسؤولة عن إعداد البيانات المالية ومحتوياتها والتركيز على أهمية هذه القوائم والتقارير المالية المنشورة كمصدر رئيسي للمعلومات يؤدي إلى تقييم أداء الإدارة ونتائج أعمالها ومشاريعها المستقبلية وكذلك تقييم الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، وأساليب الإفصاح عنها بما أن البيانات المالية هامة جداً في التغذية بالمعلومات لشئى اصحاب المصالح، والتي تستخدم في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية والتدفق، (عمان: جريدة الدستور الأردنية، عدد رقم (10690)، 22 شباط 1988م)، ص 13.

(2) د. عفاف أسحق أبو زر، ممارسات المحاسبة الإبتدائية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني-1، ديسمبر، 2010م، ص386.

10. أنها تجمعت لخدمة مستخدم تلك القوائم، ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، والقسم الثاني هم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة مع المشروع لأن مهمتهم هي مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عدة كعدم خبراتهم المالية والمحاسبية ولعدم توفر عنصر الوقت لديهم لإدارة استثماراتهم. (1)

11. لوجود العديد من مجموعات المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة ومتنوعة، فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة وهو ما يؤثر على طريقة إعداد القوائم المالية، (2) لذلك فإن القوائم المالية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستثمرين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المالية.

إن للأنظمة التي تمارسها المنشآت الأثر في تركيبة قوائمها المالية بحيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جوهرياً باختلاف نشاط تلك المنشآت. (3) والقوائم المالية الختامية التي تعد وتقدم في نهاية الفترة المالية للاستخدام العام، ويقصد بالاستخدام العام كل الأطراف المستفيدة من القوائم وللمعلومات الواردة فيها حيث تعتبر القوائم المالية الختامية وفقاً لهذا المعنى المنتج المهني الذي تقدمه المحاسبة للجميع. (4)

إن القوائم المالية في مفهومها لا تشمل على تقارير مجلس الإدارة أو تقارير النشاط أو مناقشات الإدارة، فتلك القوائم المالية التي يتم عرضها للأغراض العامة يقصد بها تلك التي تلبية احتياجات المستخدمين الذين لا يكونوا في وضع يمكنهم من طلب تقارير مصممة لتلبية احتياجاتهم من معلومات معينة، كما لا يدخل ضمن تلك القوائم المالية تلك التي تعرض منفصلة أو مرفقة بوثيقة عامة مثل التقرير السنوي أو نشرة الإكتتاب. (5)

رابعاً: أنواع القوائم المالية

من الأساسيات الضرورية لتطوير أي هيكل نظري أن يشتمل هذا الهيكل على عناصر أو مفاهيم أساسية واضحة ومحددة وتهدف القوائم المالية أساساً إلى توفير معلومات عن الآثار الاقتصادية

(1) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2004م)، ص 14

(2) Donald، E Kieso and Jerry J. Weygandt، op، cit، P. 5

(3) مفلح عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي/ ط2، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 295.

(4) يحيى محمد أبوطالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، (القاهرة: شركة ناس للطباعة والنشر، 2004م)، ص 11.

(5) د. أمين السيد أحمد لطفى، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، (القاهرة: المؤسسة

الفنية للطباعة والنشر، 2004م)، ص 8.

لعمليات الوحدات الاقتصادية والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي، والتي يستفيد منها قطاع واسع من المستفيدين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.⁽¹⁾

أنشأت لجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية "International Accounting Standards Committee (IASC) إطار عمل لكي توحد من خلاله جميع المفاهيم والتعريفات والعناصر المكونة للقوائم المالية وخاصة إذا كانت هذه القوائم تستخدم في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية، وقد اهتم إطار العمل أساساً بالقوائم المالية التي تشكل جزءاً أساسياً من التقارير المالية، حيث تتكون هذه القوائم المالية من الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغير في المركز المالي والتي يمكن إعدادها بطرق مختلفة ومتعددة مثل قائمة التدفق النقدي أو قائمة مصادر واستخدامات الأموال.⁽²⁾

تتصدر أهم أنواع القوائم المالية في الآتي:

1. قائمة المركز المالي:

تهدف إلى بيان الوضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، فهي عبارة عن كشف أو قائمة تقارير يظهر ثروة المنشأة أو ما للمنشأة وما عليها في فترة زمنية أو بعبارة أخرى توضح قائمة المركز المالي اصول وحقوق المنشأة وتلتزم كل منشأة بإعداد قائمة المركز المالي مرة على الأقل في نهاية كل سنة مالية، أو على أساس ربع سنوي.⁽³⁾

تشتمل عناصر قائمة المركز المالي على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، حيث يتضمن الجانب الأيمن من القائمة الأصول، والتي يتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:⁽⁴⁾

أ. الأصول المتداولة: تعرف على أنها النقدية والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو للبيع أو للإستخدام في العملية الإنتاجية خلال سنة، وعادة ماتضمن هذه المجموعة من الأصول المفردات التالية:

(1) النقدية سواء في الخزينة أو البنك.

(2) الاستثمارات قصيرة الأجل أو المؤقتة وهي الاستثمارات المؤقتة من أسهم وسندات.

(1) هند عصام حسن، مرجع سابق، ص 59.

(2) د. أحمد علي إبراهيم، دور مهنة المحاسبة والمراجعة في بث الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها - جامعة الزقازيق، العدد الأول، 1998م، ص 344.

(3) محمد محمود عبد المجيد، تقييم الاداء الاجتماعي والمحاسبي للمنشأة، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، القاهرة: الجمعية العربية للتكاليف - المعهد المصري للمحاسبين، الفترة من 6-7 مايو 2000م، ص 2.

(4) أ.د. محمد سامي راضي، محاسبة الاصول، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م)، ص 121.

3) المدينون وأوراق القبض (التي تمثل كمبيالات مستحقة للمنشأة) هي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة وأجبة السداد خلال سنة أو دورة تشغيل إيهما أطول.

4) مخزون المهمات أو المخزون السلعي في المنشأة التجارية التي تقوم بشراء وبيع البضائع بغرض تحقيق الأرباح.

5) المصاريف المدفوعة مقدماً وتعد من أصول المنشأة بإعتبارها تمثل حقاً للمنشأة لدى الغير سيتم الحصول على سلع وخدمات مقابلها في المستقبل (الإيجار أقساط التأمين).

ب. الأصول الثابتة: هي الأصول طويلة الأجل التي تحصل عليها المنشأة بقصد استخدامها في العمل والإنتاج (الأراضي - السيارات) وغيرها من الأصول التي تساهم في العملية الإنتاجية وليست للبيع.

ج. الأصول غير الملموسة: هي الأصول التي تفقد الكيان المادي الملموس وهي أصول ذات طبيعة غير مادية ويمكن تحديده وليس له وجود مادي. (1)

تقدم الأصول غير الملموسة منافع مستقبلية لفترات طويلة، لذلك تصنف ضمن الأصول طويلة الأجل بقائمة المركز المالي مثل (شهرة المحل، براءة الاختراع، وبرمجيات الكمبيوتر) وهي من أشهر الأصول الغير ملموسة.

أما في الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي فنجد الإلتزامات وحقوق الملكية كما يلي:

أ. الإلتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) : هي التزامات قصيرة الأجل المستحقة على المنشأة للغير والتي ينبغي سدادها خلال سنة. ومن أمثلتها (الأرصدة المستحقة للدائنين، أوراق الدفع، القروض قصيرة الأجل، الإيرادات المحصلة مقدماً، المصاريف المستحقة).

ب. الإلتزامات طويلة الأجل: هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها عادة بعد سنة.

ج. حقوق الملكية: هي القيمة المنفعية المتبقية من أصول المنشأة بعد طرح إلتزاماتها ويطلق عليها في منشآت الأعمال حقوق (مصالح) الملاك. (2)

(1) د. إيمان محمد سعد الدين، دراسة مقارنة للمحاسبة عن انخفاض قيمة الشهرة وفقاً للمعايير المحاسبية ومدى التزام الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية بتطبيقها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد السابعون / ج2، 2008م، ص719.

(2) د. علاء محمد البتانوني، المحاسبة المالية المتوسطة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011م)، ص19.

2. قائمة الدخل:

قائمة الدخل هي احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة.⁽¹⁾

تُعرف قائمة الدخل بأنها " توضيح نتيجة عمليات المنشأة من أرباح وخسائر مالية، ويتم في القائمة مقارنة بين الايرادات والمصروفات التي تخص فترة زمنية محددة.⁽²⁾ تعتبر قائمة الدخل من القوائم الهامة، وتتبع اهميتها من كونها تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات التي تمت خلال السنة التالية.

تعني هذه القائمة الحسابات الختامية التقليدية (حسابات الانتاج والارباح والخسائر والمتاجرة) حيث أنها توضح المفاهيم البيئية لمستخدمي القوائم المالية مثل تكلفه المبيعات وصافي الربح قبل الفوائد والضرائب وصافي الربح بعد الضرائب. هنالك طريقتين في إعداد قائمة الدخل هما:⁽³⁾

أ. قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة: تعرض هذه القائمة الخطوات اللازمة في التوصل إلى صافي الدخل (ربح أو خسارة) فأنها تبين خطوتين رئيسيتين:

1) يتم طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات للتوصل إلى مجمل الربح.

2) المصروفات التشغيلية يتم طرحها من مجمل الربح للتوصل إلى صافي الدخل.

هذه الخطوتين تتعلق بنشاط الشركة التشغيلي الرئيسي. أن القائمة ذات الخطوات المتعددة تميز بين النشاط التشغيلي وغير التشغيلي يقدم هذا التمييز إلى مستخدمي القوائم المالية معلومات أفضل اداء عن نوعية دخل الشركة.

ب. قائمة الدخل ذات الخطوة المنفردة: تتبع هذه القائمة طريقة طرح اجمالي المصروفات من اجمالي الإيرادات للتوصل إلى صافي الدخل (أو الخسارة).

3. قائمة التدفقات النقدية:

عرفت قائمة التدفق النقدي بأنها " عبارة عن قائمة سنوية تعد إستناداً إلى الأساس النقدي، وخلصتها إظهار التغير في النقود وأشباه النقود بين أول المدة وأخرها.⁽⁴⁾

(1) يحيى محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2001م)، ص 75.

(2) شريف محمد البارودي، التنظير المحاسبي في سبيل بناء نظرية المحاسبة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، د.ت)، ص 93.

(3) هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص 85-89.

(4) د. مصطفى جاموس قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم والاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (15) العدد الأول، 1999م، ص 246.

وعرفت بأنها" القائمة التي تمكن مستخدميها من معرفة المرونة المالية للشركة والحكم على مدى جودة الأرباح كما تمكنهم من تقييم موقف الشركة من السيولة قصيرة الأجل وسداد الألتزامات من مواعيدها. (1)

تفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة المنشأة على خلق نقدية أو مايعادلها واحتياجات المنشأة للاستخدام والإنتفاع بتلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المنشأة على خلق وتوليد نقدية ومايعادلها وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بخلق تلك التدفقات. (2)

تقوم قائمة التدفقات النقدية للمنشأة من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، بحيث يوفر ذلك المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة وعلى ارسدها النقدية. حيث أن إعداد هذه القائمة يوفر معلومات تمكن المستخدم للقوائم المالية من تقييم التغيرات التي تحدث في صافي اصول المنشأة وفي هيكلها المالي بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها ومقدرة الشركة في التأثير على مبالغ وتوفيق التدفقات النقدية من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة وتعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة نظراً لكونها تمكن المستخدمين من عمل نماذج بغرض تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وكذلك تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها. (3)

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية من خلال الخطوات التالية: (4)

1. **المسئولية في إعداد القوائم المالية:** إن مسئولية إعداد القوائم لمالية هي أولاً قبل كل شئ

مسئولية إدارة المنشأة وعليها بيان أنها قد مارست الدقة والاكتمال في إعدادها وإنها تمثل واقع المنشأة المالي سواء المركز المالي أو نتيجة الأعمال أو التدفق النقدي كما أن في حالة حدوث أخطاء جوهرية أو عادية فإن إدارة المنشأة هي التي تتحمل المسئولية كاملة .

2. **مراعاة عدالة عرض القوائم المالية:** يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة

بطريقة عادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي في نهاية السنة المالية والتطبيق

(1) د. وجدي حامد حجازي، تخطيط وإدارة السيولة النقدية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م)، ص 93.

(2) د. حسين مصطفى هلاي، تحليل وتفسير ونقد القوائم المالية والميزانيات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010م)، ص 210.

(3) د. محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص 64.

(4) د. يوسف محمد جريوع، ود. سالم عبدالله حلس، تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في دولة فلسطين، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول، 2006م، ص 157.

المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تتم بالاستناد إلى جميع النواحي ذات الأهمية الجوهرية التي تتطلبها المعايير.

3. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: يجب على إدارة المنشأة اختيار وتطبيق السياسات

المحاسبية للتأكد من أن القوائم المالية كمصدر هام وفعال لتزويد المعلومات المالية بأنها: (1)

أ. مناسبة لمستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات الضرورية.

ب. موثوق بها ومعروضة بطريقة صحيحة وصادقة وعادلة للمركز المالي.

ج. تعكس العمليات والإحداث وليس فقط الشكل القانوني، وأن تكون محايدة وبعيدة عن التحيز.

4. إعداد القوائم المالية بطريقة متجانسة: إن إعداد وتبويب القوائم المالية يجب أن يتم بطريقة

متجانسة من فترة لأخرى إلا إذا حدث تغير في طبيعة عمليات المشروع، وبأن التغيير سينتج

عنه الكثير من الملاءمة لأحداث أو العمليات بتغيير احد الطرق المحاسبية وبصفة عامة إذا

قامت المنشأة بتغيير أحد الطرق المحاسبية وجب ذكره كملحوظة بجوار القوائم المالية توضيح

طبيعة التغيير ومبرراته وأثره على القوائم المالية في السنة التي حدث فيها التغيير.

رابعاً: احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومات

إن وظيفة المحاسبة تتلخص في توفير المعلومات الاقتصادية التي تمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ أفضل القرارات، ولكي تؤدي المحاسبة دورها على أكمل وجه فإنه ينبغي أن يكون لديها صورة واضحة عن أولئك الذين يستخدمون هذه المعلومات التي تقوم بإعدادها ونماذج القرارات والأحكام التي يتخذونها بالاستناد إلى تلك المعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد وتنوع المجموعات والفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية واختلاف احتياجات كلاً منهما وذلك تبعاً لاختلاف مصالحهم في المشروع (2).

يتم تقسيم احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين رئيسيين أولهما، المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية، والمعلومات المحاسبية لتلبية الاحتياجات الداخلية (3). إن درجة عدم التأكد من المعلومات تختلف بين الأطراف الداخلية والخارجية التي تستخدم تلك المعلومات، فالأطراف الخارجية عليها أن تعمل في ظل درجة كبيرة من عدم التأكد نتيجة لعدم معرفتها

(1) أ.د. حسين القاضي، ود. مامون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص164.

(2) Donald E Kieso and Jerry J. Weygandt, op. cit, p15.

(3) ياسين أحمد عيسى، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي - جامعة مؤتة، الأرن: المجلد (6) ، العدد الثاني، 1993م، ص 385.

للكثير من الحقائق والأحداث الهامة التي وقعت أو تلك التي ستقع، في حين تنقص درجة عدم التأكد التي في ظلها يتخذ المستخدمون الداخليون قراراتهم نظراً لأنهم على اتصال بالوحدة المحاسبية وأنهم على علم بالأحداث الهامة بالمشروع.⁽¹⁾

يمكن عرض احتياجات كل من الأطراف الخارجية والداخلية من المعلومات الواردة في القوائم المالية كالآتي:

1. احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات المحاسبية:

تضمن فئة المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية كلاً من:

أ. **المستثمرون:** سواء أكانوا حملة أسهم أو سندات وسواء أكانوا حاليين أو محتملين لهم علاقة مباشرة بالمشروع، وبالتالي فإن عليهم أن يقرروا في ضوء دراستهم لما تعرضه القوائم المالية علاقتهم المستقبلية بالمشروع، أو إذا كانوا سيبيعون أو يشترون أو يحتفظون باستثماراتهم في المشروع.⁽²⁾ تتحصر اهتمامات هذه الفئة بالمعلومات التالية:⁽³⁾

- 1) الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
 - 2) أداء الشركة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح من الاستثمارات.
 - 3) سياسة توزيع الأرباح.
 - 4) الوضع المالي للشركة بأداء للشركة المشابه وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
 - 5) نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركة المشابه وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
 - 6) إمكانية تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.
- ب. **المقرضون:** تهتم هذه الفئة بمعرفة قدرة الشركة على دفع الديون المستحقة عليها عند استحقاقها، وعلى الوفاء بالفوائد التي تترتب على تلك الديون، لذلك فهم يحتاجون إلى المعلومات التالية:⁽⁴⁾

- 1) سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.

(1) محمد سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية - أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، (الإسكندرية: دار الجامعية، 1988م)، ص.ص 75-76.

(2) عمر حسنين، تطور الفكر المحاسبي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1985م)، ص 66.

(3) أهيلما محمود حسان، تقييم المستوى الفعلي للإفصاح في التقارير المالية السنوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية - كلية التجارة، 2005م، ص.ص 19-21.

(4) نعيم دهمش، القوائم المالية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً - قائمة التغير في المركز المالي من الناحية العملية والعلمية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية الأردنية، 1995م)، ص 39.

2) ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل.

- 3) السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
- ج. **العملاء:** إن اهتمامات العملاء المباشرة الخاصة بالمعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للمشروع تتبع من التعرف على بعض النواحي المهمة المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم إرتباط طويل الأجل معها.⁽¹⁾
- د. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** هم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشأة على مدى زمني أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم، ويحتاج أصحاب الديون قصيرة الأجل بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من إتخاذ القرارات المتعلقة بأنواع الائتمان التي يمكن منحها للمشروع والضمانات والشروط المتعلقة بها.⁽²⁾
- هـ. **الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها):** الجهات العامة قد تكون لها اهتمامات عامة أو عامة بما تنشره المشروعات من معلومات وبيانات مالية، حيث تهتم الحكومات ووكالاتها، بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المشروع، من أجل تنظيم نشاطات المشروع وتحديد السياسات الضرورية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي ولحصاءات مشابهة.⁽³⁾
- و. **الجمهور:** يؤثر المشروع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال، قد تقدم المشروعات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها: عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المشروع وتنوع نشاطاتها.⁽⁴⁾
- ز. **الدارسون والباحثون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من عمل الابحاث والدراسات الميدانية والتطبيقية المتنوعة.⁽⁵⁾

(1) ياسين أحمد عيسى، مرجع سابق، ص 395.

(2) د. محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة - مدخل معاصر، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2011م)، ص 289.

(3) أ.د. ثناء علي قباني، مبادئ المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)، صص 14-15.

(4) د. عبدالوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي - وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية /ج1، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 40.

(5) سناء مسودة، مدى اعتماد الشركات المالية على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، عمادة الدراسات العليا - الجامعة الاردنية، 1992م، ص 24.

2. احتياجات الأطراف الداخلية من المعلومات المحاسبية:

لم تلق المحاسبة كأداة داخلية لخدمة إدارة المشروع اهتماماً كبيراً إلا منذ وقت قريب فقد كان اهتمام المحاسبة يتركز على خدمة المستخدمين الخارجيين بتلبية ما يحتاجون إليه من معلومات في اتخاذ قراراتهم والعمل المستمر على تحسين طرق قياس وعرض هذه المعلومات بما يمكنهم من ظهور وظائف جديدة ومسؤوليات جديدة كل ذلك خلق حاجات جديدة للمعلومات المحاسبية⁽¹⁾.

انعكست الاحتياجات الجديدة الداخلية من المعلومات في الاهتمام المتزايد بالمحاسبة في السنوات الأخيرة لذا فإن المحاسبة جاءت وليدة التطبيق العملي لتسهم في حل المشاكل وتوفر احتياجات مستخدمي المعلومات. تتضمن فئة المستخدمين الداخليين للمعلومات المحاسبية كلاً من:⁽²⁾

أ. الموظفون:

الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقويم المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص عمل.⁽³⁾

ب. إدارة المشروع:

تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات والمتعلقة بالنواحي التكتيكية للمشروع.⁽⁴⁾

تهتم إدارة المشروع بالحصول على معلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة المشروع خلال الفترة المعينة ومن هذه المعلومات:⁽⁵⁾

- 1) ربحية الشركة وعوائد الاستثمار.
- 2) نتيجة مقارنة أداء المشروع بأداء المشاريع الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط.
- 3) كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام. وكفاءة إدارة الموجودات.

(1) D. E. Young Effective **Presentation of Reports** "Information for Understanding William Falcom ed reporting. Financial to management"، N. Y. A. M. A.، 1985، p14.

(2) منصور المعايدة، المحاسبة الإدارية - التخطيط واتخاذ القرارات، (عمان: مؤسسة رم للتكنولوجيا والكمبيوتر، 1993م)، ص 13.

(3) أهيل محمد حسان، مرجع سابق، ص 21.

(4) محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود/ ط2، 1990م)، ص 11.

(5) أهيل محمد حسان، مرجع سابق، ص 19.

4) أن هناك بعض الأسباب التي تشجع الإدارة على التلاعب في المعلومات المحاسبية وبالتالي تؤدي إلى عدم الموضوعية والانحياز في المعلومات المقدمة منها:⁽¹⁾

- عدم تداول المعلومات المحاسبية بين الرؤساء والمرؤوسين بالشكل المناسب.
- إعتقاد المديرين على مصدر واحد في الحصول على المعلومات مما يؤدي إلى التحيز وعدم الموضوعية.

يستنتج الباحث أنه لا بد من عرض أكبر كم من المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للقضاء على ظاهرة التحيز في الحصول على المعلومات، ففي حالة استفادة أطراف معنيين بالمعلومة قبل وصولها لكافة المستخدمين فإن ذلك يؤدي لتحول المستثمرين عن الاستثمار في الأسهم إلى قطاعات أخرى.

يرى الباحث أن لتعدد الأطراف المستفيدين من المشروع وبخاصة كثرة عدد المساهمين أصحاب المشروع، وتوكيلهم الإدارة بتسيير أعمال المشروع لمصلحتهم دور في نشر المعلومات التي يرغب بها مستخدمو القوائم المالية، ويتصف مستخدمو القوائم المالية من خارج المشروع بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المشروع المعلومات، لذلك فإن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المشروع سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. ويخلص الباحث إلى أنه بالرغم من تعدد أنواع مستخدمي المعلومات المحاسبية إلا أن نفع المعلومات يتوقف على من يتخذ القرار ومنهجية إتخاذ القرار، بالإضافة إلى طريقة متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات.

خامساً: جوانب القصور في القوائم المالية وتعارض مصالح مستخدميها

تمثل القوائم المالية التي تعدها المنشأة ملخصاً هاماً لنشاطات أعمالها، وتعد معظم هذه القوائم في الغالب طبقاً للمعايير والمبادئ والأعراف المحاسبية، ولكنها في الواقع تستطيع أن تخدم أهدافاً وأغراضاً متعددة وخصوصاً في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

إن القدرة على فهم وتحليل وتفسير واستخدام المعلومات في القوائم المالية مهمة وضرورية في نفس الوقت من أجل مقارنة وقياس أداء الشركات واتخاذ القرارات المستقبلية والمتعلقة بها، لذلك يعتبر

(1)Islip Raymond Bruce،An Examination of the Relationship Between Organizational strategy structure and Accounting Information: A Historical and Perspective، University of Houston، Degree، PhD. (U. S: HOUSTON، 1995)، p179

تصميم وتوفير إطار لمحتويات وشكل القوائم المالية وتحديد الأداء والوضع المالي عملية هامة في فهم المعلومات الواردة في القوائم المالية تعتبر من أهم وسائل الاتصال المتاحة بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالشركات، ولكن هذه القوائم ما زالت محدودة الفائدة لوجود بعض المحددات والعيوب وجوانب القصور في إعداد هذه القوائم المالية ومن أهمها:

1. يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد مع العلم بوجود تغير مستمر في الأسعار والاعتراف المحاسبي بالتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا يتطلب من المستخدمين ضرورة تحليل الفروقات الناجمة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد⁽¹⁾.
2. التسجيل التاريخي للبيانات المالية، إذ تعد القوائم المالية وفقاً للتكلفة التاريخية للعمليات والأحداث، وهذا يحد من ملائمة هذه المعلومات وخصوصاً فيما يتعلق بالقيم الجارية لبنود القوائم المالية، إذ أن الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون إلى أسعارها الجارية، بينما الأرقام التي تظهر في الميزانية لموجودات الشركة ومطلوباتها وحقوق الملكية فيها عن أسعار تاريخية⁽²⁾.
3. تعتمد المحاسبة على مجموعة من الافتراضات والمبادئ والتي يحتاج تطبيقها إلى الحكم والتقدير الشخصي للعديد من القيم الهامة التي تؤثر على القوائم المالية كتقدير العمر الإنتاجي للأصول والإهلاكات والمخصصات⁽³⁾.
4. قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالية، حيث تمتلك الإدارة القدرة في التأثير على مضمون القوائم المالية من خلال إتباعها لسياسات وأنشطة وصفقات قبل نهاية الفترة المالية للتأثير على نتائج القوائم المالية لتحقيق طموحات وتوقعات المستثمرين⁽⁴⁾.
5. حرية التصرف والمرونة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية، حيث توفر المعايير المحاسبية الحالية العديد من البدائل المحاسبية القابلة للتطبيق، مما يضع إدارة الشركة في مجال من حرية التصرف لاختيار السياسات المحاسبية التي تطبقها لإصدار القوائم المالية⁽⁵⁾.

(1) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص 12.

(2) خالد الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000م)، ص 22.

(3) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق، ص 14.

(4) نعيم دهمش، تسييس المعايير المحاسبية، مجلة المدقق، عمان، العدد (46)، 2001م، ص 17.

(5) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق، ص 15.

6. يستخدم في إعداد القوائم المالية بدائل متعددة من أساليب القياس والإفصاح مما يترك للشركات اختيار ما تراه منها بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الثبات مما يجعل من البيانات المحاسبية والمحتواة في القوائم المالية المنشورة وما يشتق منها غير قابل للمقارنة⁽¹⁾.
7. وجود بنود لا يتم تسجيلها محاسبياً، إذ أن هناك بعض الأصول والالتزامات يعجز أو على الأقل يقصر نظام المحاسبة التقليدي في الاعتراف بها وذلك لصعوبة قياسها بموضوعية، وأهمها الموارد البشرية والشهرة والتي تعتبر من العوامل الهامة لنجاح الشركة⁽²⁾.

يستنتج الباحث من خلال المحددات والعيوب وجوانب القصور السابقة النقاط التالية:

1. إن التسجيل التاريخي للبيانات المالية للأحداث يشكل نوعاً من عدم الانسجام بين هذه الأرقام.
2. إن التقديرات الشخصية تتسبب في كثير من الاختلافات في عمل المقارنات لنفس البيئة التي تنتمي إليها الشركة.
3. إن تصرفات الإدارة وخاصة بمحتوى القوائم المالية ومضمونها تؤدي إلى المغالاة فيها مما يعكس صورة بعيدة كل البعد عن الجوهر الحقيقي لما تحتويه القوائم المالية من معلومات حقيقية.
4. إن السماح باستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي وإجراء التغييرات في السياسات المحاسبية يوفر فرصة أمام إدارة الشركة لاستغلال هذه الميزة في تحسين صورة وربحية الشركة ومركزها المالي وهو ما يعرف بظاهرة (Window Dressing) والتي تقلل من مصداقية البيانات المالية التي ستستخدم في تقويم أداء الشركات، كما يحد أيضاً من قدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية في ظل اختلاف السياسات المحاسبية المتبعة.
5. إن معظم المؤشرات والبدائل المستخدمة في القياس والإفصاح والتي تعتمد عليها هذه البيانات قد تكون مضللة بحد ذاتها.
6. إن مثل هذه الأصول تمثل حجماً كبيراً في تقويم العديد من الشركات ومع ذلك لا تظهر بالقوائم المالية وهذا يفرض على مستخدمي القوائم المالية تحليل البنود التي لا تظهر في القوائم المالية والبحث عن القيم العادلة لها ما أمكن عند تقويم هذه القوائم.

لذلك فإن القصور في القوائم المالية والمعلومات التي تحتويها في ظل وجود معلومات غير كمية أو مالية قد تؤثر على جودتها وأهميتها، إن أي إهمال لهذه المعلومات قد يؤثر على مصداقية وموضوعية هذه البيانات وأية قرارات تصدر بناء عليها، ومعظم هذه المعلومات وصفية كسمعة الإدارة ومعدلات دوران الموظفين ونوعية المنتجات ودرجة تنافسية الشركة في الأسواق والآثار البيئية المحيطة

(1) خالد الراوي ويوسف سعادة، مرجع سابق، ص 27.

(2) نعيم دهمش، تسييس المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص 18.

بها، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونوعية السياسات المحاسبية الرئيسية التي تتبناها إدارة الشركة بشأن إعداد القوائم المالية، وعلى مستخدمي القوائم المالية أن يسعوا بأنفسهم للحصول عليها من مصادرها المختلفة⁽¹⁾.

هنا يبرز دور مراجع الحسابات الخارجي في أن يقوم بإبداء رأيه بعدالة عرض القوائم المالية للوضع المالي للشركة ومدى التزام الشركة بالثبات والاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية وفي كفاية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية⁽²⁾، وأن تكون هذه المعلومات واضحة وشفافة، وأن تركز على عدم إعطاء المستخدمين تصوراً مزدوجاً لوضع الشركة، وخصوصاً في ظل التزايد في درجة التعقيد والأحكام الشخصية للأرقام الواردة في القوائم المالية لإعطاء صورة صحيحة عن أداء الشركة⁽³⁾.

يرى الباحث من من خلال عرض حاجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية أن الإبلاغ المالي ذو الجودة العالية يعتبر ضرورة هامة لمستخدمي القوائم المالية فهم يعتمدون على توفير الشفافية والمصادقية وقابلية المقارنة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المختلفة، فالجودة في الإبلاغ المالي وفي المعايير التي يعد في إطارها الإبلاغ المالي تسهم بصورة فاعلة في نجاح أسواق رأس المال، وهذا أمر يستوجب على الشركات أن توفره لمستخدمي القوائم المالية. إن احتياجات الأطراف ذات المصلحة في المشروع من المعلومات المحاسبية تصندم مع التغيرات الكثيرة التي طرأت على المشروعات، فقد كان من الطبيعي أن تستجيب هذه الاحتياجات لتلك التغيرات⁽⁴⁾.

القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتوفير احتياجات الأطراف المختلفة قد تأثرت بدورها نتيجة هذه التغيرات وقد انعكس ذلك على الأسس والقواعد المستخدمة في إعداد القوائم المالية من حيث كمية ونوع المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه القوائم⁽⁵⁾.

إن إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية لا تتوقف فقط على معرفة الاحتياجات وإنما يستلزم توفير خصائص معينة في المعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية إلى جانب مراعاة بعض الجوانب في الكيفية التي يتم بها عرض المعلومات في هذه القوائم المالية مما يتطلب ذلك وضع مجموعة من المعايير التي ينبغي توافرها في المعلومات الواردة في هذه القوائم حتى تتمكن من إشباع احتياجات مستخدميها⁽⁶⁾.

(1) نعيم دهمش، المحاسبة كنظام معلومات لمتخذ القرار، عمان: مجلة المدقق، العدد (27)، 1995م، ص 64.

(2) مصطفى عيسى خضر، المراجعة المفاهيم والمعايير والاجراءات/ط2، (الرياض: جامعة الملك سعود-عمادة شؤون المكتبات، 1996م)، ص 10.

(3) Deloitte and Tawch، 2002، "Integrity and Quality" [http://www.Debate.com/dtt/cda/doc/contentl find pdf](http://www.Debate.com/dtt/cda/doc/contentl%20find.pdf).

(4) سمير محمد الشاهد وطارق عبدالعال حماد، مرجع سابق، ص 26.

(5) Jerry J. Weygandt، **Intermediate Accounting**، Ninth Edition، John Wily. New York، 1993، P4.

(6) نعيم دهمش، المحاسبة كنظام معلومات لمتخذ القرار، مرجع سابق، ص 58-60.

إن إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية يتأثر بمدى قدرة النظام المحاسبي للمشروع على توفير البيانات اللازمة وذلك باعتبار أن النظام المحاسبي هو الأداة التي يمكن بواسطتها توفير المعلومات المحاسبية المطلوبة وعرضها بالشكل والتوقيت اللذين يحققان الفعالية في استخدامها⁽¹⁾.

عنيت الجهات الحكومية والتنظيمية والمهنية المهمة بمهنة المحاسبة بوضع معايير محاسبية عالية الجودة لضمان سلامة نظام التقارير المالية بصفة عامة وجودة القوائم المالية بصفة خاصة، في سبيل ذلك تشكلت لجان ومجالس معايير المحاسبة والتي تضع وتستمر في إدخال تعديلات متتالية وهامة بتحسين جودة القوائم المالية⁽²⁾.

يستنتج الباحث من خلال ما سبق أنه توجد عدة جهات تهتم بالبيانات والمعلومات الظاهرة في القوائم المالية المنشورة، وهذه الجهات تختلف من جهة إلى أخرى فيما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات، ويستدل على ذلك من خلال الفكر المحاسبي المعاصر إلى أن إعداد القوائم المالية يعتمد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمة القوائم المالية للأغراض التي تعد من أجلها، وعلى مدى تفهم مستخدمي القوائم المالية للبيانات والمعلومات المعروضة والظاهرة في القوائم المالية المنشورة، وتقع مسؤولية إعداد المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية على عاتق إدارة الشركة باعتبارها المسؤولة عن إعداد وعرض وتوفير المعلومات المالية، وعن محتوى هذه المعلومات، إن أي تلاعب في المعلومات المالية ينعكس سلباً على نتائج القرارات التي اتخذها مستخدمو القوائم المالية حول نشاط الشركة، كما يستوجب تحميل الإدارة المسؤولية عن أي تشوهات أو تحريفات في المعلومات التي تقدمها في الإبلاغات التي تصدر عنها⁽³⁾.

يرى الباحث أن عرض معلومات مالية ملائمة موثوقة يؤدي إلى حسن توجيه موارد المجتمع ورفع كفاءة السوق وجعلها سوق جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري من التقارير المالية ومجموعة القوائم المالية هي أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وهي شمولية من أن المنشآت تقدم بها أوضاعها المالية إلى متخذي القرارات من حيث توفير المعلومات اللازمة عن أداء المنشأة ومركزها المالي وموقف السيولة وتدفق الأموال.

(1) على حسن هويدي، مرجع سابق، ص 139.

(2) رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل إتخاذ قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997م)، ص 27.

(3) د. طارق عبد العال حماد، نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات

المحاسبية - دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص 89.

المبحث الثالث

إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

تعتبر الجودة شعار كل شيء في الوقت الحالي فالكل يبحث عن الجودة ، وتعتبر جودة التقارير المالية من الموضوعات التي نالت قدراً كبيراً من الإهتمام في الفترة الأخيرة سواء كان محلياً أو عالمياً خصوصاً بعد الإنهيارات الكبيرة لعدد من كبير من الشركات العالمية، حيث أصبح المشتثمرون الآن لديهم شكوك كبيرة حول جودة التقارير المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، حيث يرى هؤلاء المستثمريين ضرورة وجود معيار شامل موثوق به للحكم به على جودة التقارير المالية يأتي هذا المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا ماتوافرت فإن ذلك يؤدي إلى الثقة في التقارير المالية⁽¹⁾.

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على التقارير المالية من حيث مفهومها وأهدافها والعوامل المؤثرة في إعدادها وأخيراً الجهود الدولية في تطوير التقارير المالية كآآتي:

أولاً: مفهوم التقارير المالية

عرفت بأنها "مصطلح وأسع لتقديم كافة المعلومات التي تمكن كل من المستثمريين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى أصحاب المصلحة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمنشأة"⁽²⁾. أعطى هذا التعريف التقارير المالية صلاحية تقديم المعلومات بصورة شاملة للأطراف التي تهتم بالتعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمنشأة.

وعرفت التقارير المالية بإنها "مخرجات النظام المحاسبي، وفي ذات الوقت هي مدخلات لنماذج متعددة ومتباينة الغرض في إتخاذ القرار، كالمستويات الإدارية والتنفيذية المختلفة، والمستثمريين، وجهات الوساطة المالية، وكذلك الوحدات الإدارية ذات الطابع العام، والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، سواء كانت هذه الأطراف المتعددة تمارس أنشطتها على المستوى المحلي أو الأقليمي أو الدولي"⁽³⁾.

أظهر هذا التعريف التقارير المالية بأنها نظام من حيث كونها مخرجات للنظام المحاسبي ومدخلات لنماذج متعددة ومتباينة الغرض في إتخاذ القرار.

(1) هبه عبدالعاطي محمد رزق، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2011م، ص64.

(2) محمد مفتاح عبدالله، تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثره على متخذ القرار الإستثماري بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني -1، ديسمبر 2009م، ص469.

(3) د. أسامة سعيد عبد الصادق، الإنعكاسات الدولية لاستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة على بناء التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، المجلد (47) العدد الثاني، 2010م، ص1.

كما عرفت من منظور التحليل المالي " تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المادة الأساسية للتحليل المالي وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون " (1).

بينها هذا التعريف بأنها المادة الخام التي تعتبر بمثابة مدخلات للتحليل المالي يجرى عليها المحللون الماليون عمليات التشغيل فتصبح مخرجات (معلومات) يعتمد عليها متخذو القرارات. تعد التقارير المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها بهدف (2):

1. توفير المعلومات المفيدة في مجال إتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. توفير معلومات تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية.
3. توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والحقوق المترتبة على هذه الموارد وآثار العمليات المالية والأحداث والظروف التي تحدث تغييراً في تلك الموارد.

كما تعد الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للمستخدمين الخارجيين لتلك التقارير، وعادة ما يكون المصدر الرئيسي للمعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية النظام المحاسبي، إلا أن هذا لا يمنع أن تتضمن التقارير المالية بعض المعلومات من مصادر خارجية خلاف السجلات المحاسبية (3).

من هذه التعريفات السابقة يستنتج الباحث أن التقارير المالية تتميز بأنها:

1. تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع.
2. تعتبر وسيلة رقابية على نشاط المشروع.
3. تعتبر أداة تخطيط.
4. إنها وسيلة لتقويم الأداء في المشروع.
5. هدفها الأساسي هو مساعدة مستخدميها.

يرى الباحث أن للتقارير المالية غرضين الأول داخلي والثاني خارجي، فالغرض الداخلي هو إمداد الملاك بمعلومات عن شركتهم ولمداد الإدارة بمعلومات تفيد في إرشادها عند اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، أما الغرض الخارجي فهو تقديم المعلومات إلى المستثمر الخارجي وللمقرضين وللمحليين وكذلك للصحافة والموردين وعملاء الشركة وللباحثين أي لكافة المستخدمين خلاف الإدارة والملاك.

(1) د. مؤيد راضي خنفر، ود. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006م)، ص 28.

(2) Patrick R. Delaney and others، GAAP (N.Y. John and Sons، Inc.، 1991) P. 20.

(3) محمد قاسم شلتوت، المدخل الاتصالي لتحرير التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود عمادة النشر العلمي والمطابع، 2002م)، ص. ص 40-41.

ثانياً: أهمية التقارير المالية

في مناقشة مشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية حول الأزمة المالية وانهيارات أسواق المال تم التوصل إلى أن هناك قدراً كبيراً من القصور في التقارير المالية بوضعها الحالي وأن هذا القصور يتطلب إدخال بعض التحسينات على التقارير المالية⁽¹⁾. بالتالي فإن هذا المدخل سيكون مدخلنا لتناول أهمية التقارير المالية من خلال توحيد الآراء التي تناولت أهمية التقارير المالية من خلال النقاط التالية: (2)

1. أن التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية وفي تقدير مقدار المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض وتوقيتها.

2. تعتبر التقارير المالية نتيجة منطقية وحتمية للعديد من الأسباب والظروف التي أحاطت بتطور القطاعات الاقتصادية، حيث يمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالتقارير المالية واعطائها هذا الدور المميز بما يلي: (3)

أ. زيادة حجم المشروعات بشكل ملحوظ وما صاحبها من ضرورة البحث عن مصادر التمويل للاستثمارات المطلوبة، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بوجه نظر الدائنين، وما يحقق حماية مصالحهم، أوجب الاهتمام بالتقارير التي تخدم هذا الجانب.

ب. إن تقويم أداء إدارة المشروع وكفاءتها في استثمار الأموال الموكلة إليها، ووجوب إبراز المعلومات الضرورية للمستخدمين الخارجيين من أجل توجيه استثماراتهم، أدى إلى تطور التقارير المالية المنتجة بفعل تطور هذه الوحدات الاقتصادية، وتطور النظام المحاسبي نفسه.

ج. إن فرض الضرائب بشقيها الدخل والمبيعات، أدى إلى إتساع إنتاج المعلومات المالية وتوصيلها من خلال التقارير المالية.

(1) د. محمد وداد الاراضي، دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية، المجلة العلمية، كلية التجارة

- جامعة أسيوط، العدد السابع والأربعون، 2009م، ص240.

(2) جواد أحمد حداد، واقع التقارير والقوائم المالية المحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة، مجلة جامعة

القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عمادة الدراسات العليا - جامعة القدس المفتوحة، العدد (27)، 2012م، ص288.

(3) غسان القباني، التقارير المالية والمصرفية، (الرياض: مطابع معهد الإدارة العامة، 1985م)، ص36.

3. يتمثل الهدف الاساسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية عالية الجودة عن الكيانات الاقتصادية وتتبع أهمية جودة المعلومات من الدور الهام الذي تلعبه من كونها تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال، (1) .

4. أن جودة المعلومات المحاسبية كمحتوى للتقارير المالية تسمح للشركات بإمتلاك مستويات منخفضة من النقدية وتخفيض الاستثمارات غير المنتجة في المركز المالية في ظل إنخفاض احتمال حدوث الازمات (2) .

5. تساعد جودة المعلومات المحاسبية كمحتوي للتقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال طريقتين يمكن توضيحهما على النحو التالي (3):

أ. تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كبار وصغار المستثمرين مما يقود إلى تخفيض مخاطر السيولة وزيادة امكانية تمويل الاستثمارات طويلة الاجل التي تتسم بانخفاض السيولة بدون مطالبة المستثمرين بالاستغناء عن أموالهم على المدى الطويل على أساس أن جودة المعلومات تخفض من مخاطر خسارة صغار المستثمرين من الاتجار مع المستثمرين العاملين مما يؤدي لجذب المزيد من رؤوس الاموال إلى الأسواق (4) .

ب. تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين مما يتمخض عنه تخفيض تعارض المصالح وتكاليف الوكالة على أساس أن المعلومات التي تتسم بالموضوعية والقابلية للتحقق تسهل من فعالية ممارسة المساهمين لحقوقهم ورقابتهم للمديرين .

6. تعتبر التقارير المالية هي الوسيلة الاساسية للإتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهمة بالشركة. فمن خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته الشركة من نتائج كما أن التقارير المالية هي نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية وكذلك تطبيق مجموعة من الآليات التي تساعد على الرقابة والاشراف على القائمين بإعداد التقارير المالية (5) .

7. تمثل جودة التقارير المالية محورا مهماً للكشف عن الكثير من القضايا التي تهم الهيئات المهنية والتنظيمية كذلك المحاسبين مستخدمي التقارير المالية ككل، وقد مثلت الدراسات

(1) Robert M .Bushman Abble J . Smithm ، 'Transparency Financil Accounting Information' and Corporate Governance ، Frbny Economic Policy ، April 2003 ، P 67 .

(2) د. بوعشة مبارك، د. هبة بوشوشة، دور جودة وأمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، مؤتمر تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، عمان: الفترة من 3 - 5 نوفمبر 2009م، ص 9 .

(3) Pedro J. Garcia Teruel ، Pedro Martinez - Solano And Juan Pedro Sanchez - Ballesta "Financial Reporting Quality And Corporate Corporate Cash Holdings" Working Paper ، 2008 ، P. 2 . Available At : [Http://lpfn2008.Fe.Uc.Ptluserfilepdf1573.Pdf](http://lpfn2008.Fe.Uc.Ptluserfilepdf1573.Pdf)

(4) Bhattacharya، and others، "Earnings Quality And Inormation Asymmetry : Evidence Form Trading Costs" ، Working Paper، 2007، P 5.

(5) هبه عبدالعاطي محمد رزق، مرجع سابق، ص 65.

الخاصة بقياس جودة التقارير المالية لكشف عن مكوناتها محورا بحثياً مستمراً في الفكر المحاسبي منذ عقود (1) .

8. تعد التقارير المالية احد عناصر الخدمات فهذه التقارير تحتوي على معلومات ليس لها كيان مادي ملموس يمكن إدراكه والتحقق من مواصفاته، ويتم استهلاكها على نحو متزامن عند اصدارها وبالطبع لا يمكن فحصها قبل الحصول عليها، اضافة إلى ذلك يصعب على من يستهلكون التقارير المالية (مستخدمي المعلومات المحاسبية) الحكم على العمليات التشغيلية لمنظومة التقرير المالية لعدم التواجد الشخصي عند اعداد التقارير المالية والتحقق من مدى عدالتها واصدارها أو لعدم القدرة على ذلك في ضوء عدم توافر المعرفة والخبرة بالتقرير المالي (2) .

بمقارنة طبيعة التقرير المالي تلك بما اورده الكتاب في مجال إدارة الجودة الشاملة توصل إلأن ارضاء المستهلك يعد الهدف الأساسي للجودة ارضاء المساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبارهم مستهلكي خدمة المعلومات المدرجة بالتقارير المالية ولا يعد ذلك هدفاً سهلاً على الاطلاق في ضوء النقص الملموس في عد الدراسات التي تتعرض مباشرة لمحددات الحكم على جودة التقرير المالية.

9. كان الهدف الرئيس لآليات حكومة المنشآت التي تضمنها قانون (Sarbanes – Oxley) هو زيادة جودة التقارير المالية إلا أن القانون لم يوضح بين ثناياه ما هو مقصودة بجودة التقارير المالية وما الخصائص التي يجب أن تتوافر في التقرير (3) .

10. اكد Robert Herzh رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية على أن العصر الحالي يفرض على المحاسبي الكثير من التحديات فيما يتعلق بنظام التقارير المالية، والذي ينبغي أن يتم تطويره حيث أن نظام التقارير المالية اشبه بالهواء الذي يستنشقه الإنسان فإذا كان نقياً يتم التعامل معه كانه من المسلمات ولكن نظام التقرير السيئ المضلل كالهواء الفاسد (4) .

(1) د. آمال محمد عوض، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، ابريل 2010م، ص 92 .

(2) د. محمد عبدالقادر الديسبي، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي - دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد (29) العدد الأول، 2005م، ص55.

(3) زكريا محمد صادق إسماعيل، إبراهيم السيد عبيد، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، مؤتمر الإتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، كلية التجارة - جامعة القاهرة، 2007م، ص5.

(4) Hezh.r.bad reporting-misleading reporting and fraudulent is like dirty air, aicpa conference.dec .2002، p.p 1-3.

11. إن التقارير المالية هي عملية إتصال تترجم الشركة من خلالها الاحداث التي تؤثر على مركزها المالي وشئونها بحيث تزود المستخدمين بالمعلومات الهامة عن مركزها المالي، وأن عملية الترجمة هذه تبني على أساس سياسات الشركة المحاسبية وكجزء من هذه السياسات فانه على الشركة أن تقرر ما إذا كانت سوف تترجم حدث معين في تقاريرها أم لا وأي طريقة من الطرق المحاسبية سوف يتم تطبيقها وهذه الاختبارات محددة بالمعايير وتكون التقارير المالية جيدة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.(1)
12. تعتبر التقارير المالية مصطلح واسع لتقديم كافة المعلومات التي تمكن المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى المهتمين بالمنشأة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمنشأة.(2).
13. إن التقارير المالية وماتضمنه من معلومات غالباً ما يتم تنظيمها من خلال تشريعات مثل قوانين الشركات، قوانين أسواق المال، تعليمات الجهات المنظمة للسوق وهو ما يعكس إدراك أهمية تلك المعلومات في حماية حقوق ومصالح مختلف الأطراف أصحاب المصالح والمتعاملين بالسوق(3).
14. أنشأت لجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية "International Accounting Standards Committee (IASC) إطار عمل لكي توجد من خلاله جميع المفاهيم والتعريفات والعناصر المكونة للقوائم المالية وخاصة اذا كانت هذه القوائم تستخدم في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية، وقد اهتم إطار العمل أساساً بالقوائم المالية التي تشكل جزءاً أساسياً من التقارير المالية،(4).
15. تلعب التقارير المالية دوراً هاماً كأحد مصادر توفير المعلومات المختلفة عن المنشأة التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية(5).
16. الهدف الأساسي للمحاسبة إنتاج تقارير مالية تتسم بالجودة وتزيد ثقة المستخدمين(6).

(1)سوزان جمال الدين، دراسة مسحية لمدى تحقيق التوافق في التقارير المالية من خلال استخدام معايير التقرير المالي الدولية وXBRL، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الرابع - يناير 2009م، ص367.

(2) د. طارق عبدالعال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: دار الجامعية، 2005م)، ص83.

(3) محمد مفتاح عبدالله، مرجع سابق، ص469.

(4) د. أحمد على إبراهيم، مرجع سابق، ص344.

(5) د. ياسر كمال السيد عبدالنبي، وجيهان محمود عبدالحمد، تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الثالث/ج/2011م، ص15.

(6) فانتن محمد حمدي علي، تقييم المداخل الحديثة في بناء المعايير وأثرها على جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الرابع، 2011م، ص159.

يستنتج الباحث أصبحت الإتجاهات الحديثة المهتمة بالتقارير المالية، تتادي وتتطلع إلى ضرورة الإهتمام بجودة التقارير المالية، واصبح موضوع جودة التقارير المالية من المواضيع الحيوية خلال العشر سنوات الأخيرة للحكم على جودة التقرير المالي لأبد من توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا توافرت فإن ذلك يؤدي إلى الثقة في جودة التقارير المالية.

إن جودة التقارير المالية تتمثل في توفير معلومات تعبر بدقة واكتمال عن أداء المنشأة ومركزها المالي بشكل يعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة، مما يدعم منفعتها لمتخذي القرارات في عملية صنع القرار⁽¹⁾.

إن تعريف مفهوم جودة التقرير المالي يجب أن تنبع من خلال منظومة التقرير المالي. فلا يمكن أن تتحقق الجودة في التقارير المالية وحدها. وتتشكل المسؤولية الأساسية عن جودة التقارير المالية من مسؤولية محاسبي منظمات الأعمال، ولجان المراجعة فيها، والمراجعين الداخليين والخارجيين، وواضعي المعايير المهنية، وواضعي التشريعات القانونية، فضلاً عن مسؤولية هيئات الرقابة على الأسواق المالية⁽²⁾.

تعرف جودة التقارير المالية بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن عمليات الشركة بشكل عام والتدفقات المالية المتوقعة بصفة خاصة للمستثمرين⁽³⁾.

تعتبر جودة التقارير المالية من ضمن الموضوعات التي نالت قدراً من الإهتمام في الفترة الأخيرة سواء كان محلياً أو عالمياً خصوصاً بعد الإنهيارات الكبيرة لعدد كثير من الشركات العالمية، حيث أصبح المستثمرون الآن لديهم شكوك كبيرة حول جودة التقارير المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتاج أعمال الشركة، حيث يرى هؤلاء المستثمرون ضرورة وجود معيار شامل موثوق به للحكم جودة التقارير المالية، يعتبر الباحثون موضوع جودة التقارير المالية من القضايا الهامة والحيوية خلال العوامل التي إذا توافرت فإن ذلك يؤدي إلى الثقة في جودة التقارير المالية، لذلك السنوات العشر الأخيرة⁽⁴⁾.

يعتمد الحكم على جودة التقارير المالية على العديد من العوامل من أهمها جودة المعلومات المحاسبية بالتالي ستعرض لها الباحث بشيء من الإختصار كالاتي:

(1) جيهان محمود عبد الحميد، تقييم أثر القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2012م، ص95.

(2) د. أسامة سعيد عبد الصادق، مرجع سابق، ص2.

(3) إسلام شعبان علي رزق، قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي في سوق الأوراق

المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس - كلية التجارة، 2008م، ص. ص72-73.

(4) د. ياسر السيد كساب، د. عبدالرحمن الرزين، دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات

المساهمة السعودية- دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد الثالث والسبعون،

2009م، ص1.

إن مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الفنية والقانونية والرقابية والمهنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها⁽¹⁾. يوجد مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الجودة في المعلومات الوارد بالتقارير المالية طبقاً لإصدار Financial Accounting Standards Board لكي تكون مفيدة للمستخدمين ومما لا شك فيه أن تحقيق المنفعة والاستفادة لمستخدمي المعلومات المحاسبية مرتبطة بجودة هذه المعلومات⁽²⁾.

حدد واضعو المعايير المحاسبية أسباب وصف المعلومات المحاسبية بخاصية العرض الصادق والعاقل بدلاً من خاصية الموثوقية وامكانية الاعتماد كالتالي⁽³⁾:

1. العرض الصادق والعاقل يعبر عن مضمون الظاهرة الاقتصادية.
2. العرض الصادق والعاقل يركز على الجوهر فوق الشكل وبالتالي فإن المعلومات تكون مفيدة لإتخاذ القرارات .
3. صعوبة التحديد الدقيق والواضح لمفهوم الموثوقية وامكانية الاعتماد وبالتالي اختلاف التفسيرات.
4. صعوبة القياس الكمي للموثوقية وامكانية الاعتماد.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حدد خصائص أخرى يمكن اضافتها للخصائص السابقة مثل الشفافية والدقة والوضوح والصدق وثبات السياسات والاجراءات المتبعة في اعداد التقارير من فترة لأخرى، اضافة إلى القيود التي تخضع لها فائدة المعلومات المحاسبية مثل الاهمية النسبية والتكلفة والعاقل⁽⁴⁾.

نتيجة لاهمية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات وايضاً ما تعرضت له التقارير المالية المالية من تحريفات وظهور ما يعرف بالتقارير المالية الاحتيالية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة الثقة في التقارير المالية. ويرى Anctil واخرون أن شفافية المنشأة نظام يوفر رؤية واضحة عن الحالة الحقيقية للمنشأة لأصحاب المصالح والاطراف الاخرى من خلال معلومات موثوق فيها. حيث تخفض الشفافية حالة عدم التأكد بشأن تقييم مستخدمي المعلومة لحالة المنشأة⁽⁵⁾.

(1) Bushman, r.m.r.m.j.d.piotroski, and a.j smith. **What determines corporate transparency?** Journal of accounting research. 2004, issue2, vol .42, p.234.

(2) دعاء عبد الوهاب عبدالله، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة - دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثالث، 2012م، ص386.

(3) المرجع السابق، 386.

(4) Financial accounting standards board, (FASB): "conceptual framework for financial reporting," 2006, op cit, Pp40-44.

(5) Anctil, r.m., and others. "Information transparency and ordination failure theory and experiment ". Journal of accounting research may, 2004, p.159.

إن الشفافية لا تعني إتاحة المعلومة عن المنشأة فحسب، وإنما إتاحة معلومة ذات منفعة لمستخدميها تساعدهم على فهم وتقييم حالة المنشأة واتخاذ ما يلزم من قرارات تحقق أهدافهم. وللشفافية مدى يعكس مستوى حرية المعلومة ذات الجودة عن حالة المنشأة لأصحاب الحقوق والالتزامات والأطراف الأخرى ويتوقف مدى الشفافية على كمية وجودة المعلومات المنشورة والمتاحة لمستخدميها⁽¹⁾. ويرى احد الباحثين أن تحقيق الشفافية يتطلب تحقيق مايلي⁽²⁾:

1. أن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية لها.
2. إكمال الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي.
3. جودة المعايير المحاسبية المطبقة .
4. جودة نظم المعلومات المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات.

ثالثاً: أهداف التقارير المالية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية، فالتقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة، فمن خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة التعرف على المركز المالي للشركة والاداء والتدفقات النقدية للشركة، سيقوم الباحث بتوحيد عرض أهداف التقارير المالية التي تناولتها الدراسات والبحوث كالاتي:

1. هناك مجموعة من التقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة لصالح أطراف متعددة داخل الشركة وخارجها، ومن ثم فهناك مجموعة من الأطراف التي تؤثر وتتأثر بتحدد أهداف التقارير المالية وهذه الاطراف هي⁽³⁾:

أ. إدارة الشركة وذلك لأنها المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وتوصيلها إلى مستخدمي هذه التقارير.
ب. مستخدمي التقارير المالية.

ج. مهنة المحاسبة والمراجعة بصفقتها المسؤولة عن تحديد وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة.

2. لكي تحقق التقارير المالية أهدافها يجب أن يتوافر فيها ما يلي⁽⁴⁾:

أ. تحديد كيفية قياس الاصول والخصوم وصافي الدخل.

(1) دعاء عبد الوهاب عبدالله، مرجع سابق، ص388.

(2) د. هشام فاروق الأبيباري، نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، 2009م، ص.ص346.

(3) د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: دار السلاسل للنشر، 1992م) ، ص 155.

(4) د. جمال علي محمد يوسف، تقييم محاولات تطوير الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية- دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون/ج2، 2009م، ص182.

ب. تحديد المعلومات المالية التي يجب توفيرها إلى قطاع عريض من المستخدمين والتقارير المالية التي يجب توفيرها لحملة الأسهم والمقرضين للإطار المفاهيمي يركز على توفير معلومات مالية ذات غرض عام لقطاع عريض من المستخدمين (المستثمرين والمقرضين والدائنين ونقابة العاملين، والجهات الرقابية والاشرفية وبعض الاجهزة الحكومية).

ج. تطوير مقياس صافي الدخل حيث أن صافي الدخل طبقاً للإطار المفاهيمي خليط من دخل محقق ودخل غير محقق، حيث يعتمد قياس صافي الدخل على كل من مجمل التكلفة ومدخل القيمة العادلة في قياس التغيرات التي تحدث للاصول والخصوم وأستخدام خليط من طرق القياس يؤثر على جودة المعلومات المالية.

د. تحسين فهم المستثمر للتقارير المالية، حيث يجب على الإدارة أن تحسن عملية شرح وتفسير المعلومات المالية، ويجب أن يكون المستثمر على علم وفهم وإدراك لدلالة المعلومات المالية، ويجب أن يكون المستثمر على علم وفهم وإدراك لدلالة المعلومات المالية ومحدويتها ولكي يتحقق ذلك فإن التقارير المالية يجب أن تشمل شرح وتحليل من قبل الإدارة، بالإضافة إلى تقرير الإدارة السنوي.

3. يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة في فترة معينة لان

المستثمرين والدائنين يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية ولما كان لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارستها ويوحد معالجتها للأمور المتماثلة كي يكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة فان المحاسبة كغيرها من المهن العلمية التي تكتسب أهميتها من الدور المهم للمعلومات في البيئة الاقتصادية التي لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العاملين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن الكم الهائل من الاحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون معايير التقارير المحاسبية المالية الدولية (IFRSs) International Financial Accounting Standards شكلاً من اشكال هذا الدستور والذي يتبنى مسؤولية اصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية (1).

4. لتحديد أهداف التقارير المالية يجب تحديد الاعتبارات البيئية المؤثرة في أهداف التقارير المالية

والتي تتضمن الظروف الاقتصادية المؤثرة في عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل المختلفة، وتحديد مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المالية ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء كانت قرارات استثمار أو ائتمان وغيرها من القرارات وتوفير معلومات لمساعدة المستخدمين في الحكم على توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للمتحصلات النقدية المحتملة من التوزيعات أو الفوائد أو المتحصلات وتوفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والحقوق على هذه الموارد وآثار الصفقات والاحداث والظروف الموايته لتغيير هذه الموارد والحقوق عليها والتغيرات في حقوق الملكية

(1) جواد أحمد حداد، مرجع سابق، ص288.

ونواحي القوة والضعف المالي للمنشآت للحكم على سيولتها خلال فترة معينة وكيفية الحصول على النقدية وكيفية انفاقها وتوفير معلومات عن كيفية وفاء إدارة المنشأة بمسئولياتها التعاقدية تجاه الملاك (1).

5. اصدر (FASB) قائمة المفاهيم رقم (1) في نوفمبر 1978م والتي تتناول أهداف التقارير المالية فالتقارير المالية يجب أن توفر معلومات مالية لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات في تقييم كمية وتوقيت وعدم التأكد المرتبط باستثماراتهم وبالتدفقات النقدية المستقبلية(2).

6. الهدف من التقارير المالية طبقاً (IASB) (FASB) توفير معلومات تساعد المستخدمين لتقييم قراراتهما الاقتصادية مثل الاستثمار والاقراض، وأي قرارات لتخصيص الموارد الاقتصادية، وتوفير معلومات عن السيولة والقدرة على سداد الديون حيث يجب أن توفر التقارير معلومات تساعد المستخدمين في تقييم قدرة الوحدة على سداد ديونها وتقييم سيولة الوحدة، يتفق هذا الهدف مع صفة العمومية للمعلومات المالية التي تخدم قطاع عريض من المستخدمين فالمعلومات المالية التي يجب توفيرها لا يجب أن تركز على مقابلة احتياجات فئة معينة من المستخدمين، حيث تستخدم تلك المعلومات بصفة اساسية لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في تقييم سيولة وقدرة المنشأة على سداد التزاماتها، ومن ثم وافق المجلس على أن هدف المحاسبة والمساءلة المالية لا يجب أن يكون هدف منفصل عن التقارير المالية.

7. تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في أكثر من دراسة سواء بالاشتراك مع (FASB) أو دراسات مستقلة تطوير الاطار المفاهيمي للمحاسبة وقد ركزت تلك الدراسات على تناول اهداف التقارير المالية والخصائص النوعية المطلوب توافرها في المعلومات المالية لاتخاذ قرارات اقتصادية مفيدة ما يلي (3):

كانت اهم عناصر تلك الدراسات الصادرة عن كل (IASB)(FASB) التي تناولت وصف أهداف التقارير المالية للمستخدمين وانواع القرارات المالية التي يتم إتخاذها وأن إعداد التقارير المالية للوحدة يجب أن يتم في ضوء التنبؤات والتقديرات والظروف المحيطة بالوحدة وليس في ضوء رغبات الملاك كما تم التأكيد على أن المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية (الحاليين والمرتقبين) هم من يوفرون التمويل للمنشأة ويجب أن توفر التقارير المالية المعلومات اللازمة لإتخاذ جميع القرارات من قبل المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الدائنين، حيث يجب أن تساعد المعلومات المالية اولئك

(1)Delaney r.patrick، and others"، gaap 2000·interpretation and application of generally accepted accounting principles" .2000 ·p2.

(2) د. جمال علي محمد يوسف، مرجع سابق، ص145.

(3)المرجع السابق، ص.ص 145-146.

المستخدمين في تحديد قدرتهم على توفير رأس المال، وتخصيص الموارد وحماية استثماراتهم والحفاظ عليها.

8. هناك أهداف عامة للتقارير المالية تتمثل في إمداد المستفيدين بمعلومات موثوق بها من المصادر الاقتصادية للمشروع وأية التزامات تفيد في الحكم عليه من وجهة متخذ القرار، وكذلك معلومات عن نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة تهم المستثمر متخذ القرار، وكذلك معلومات عن نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة تهم المستثمر متخذ القرار عند حساب العائد على السهم وتهم الدولة لغرض فرض الضرائب، والدائنين لبيان مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته وأيضاً معلومات تفيد إدارة المشروع في الرقابة والتخطيط وتقويم الأداء وأي معلومات أخرى ملائمة للمستفيدين عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة⁽¹⁾.

9. أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى أهداف التقارير المالية كما يلي⁽²⁾:

أ. يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب.

ب. يجب أن تزود التقارير المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والمستخدمين الآخرين للمعلومات، بمعلومات تساعدهم في تقدير مبلغ وتوقيت وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية وتوقعاتها. والتي تتأثر بقدرة المنشأة في توفير النقدية لاحتياجاتها الخاصة وتوزيع أرباح الأسهم.

ج. يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة، والالتزامات المترتبة عليها، وتأثير العمليات والأحداث والظواهر التي تغير في تركيبة هذه الموارد والالتزامات عليها.

د. يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

هـ. تزويد المعلومات حول مصادر النقدية وأوجه استخداماتها، وحول حجم الاقتراض وتسديد هذا الاقتراض، ومعلومات حول العمليات الرأسمالية، والعوامل الأخرى المؤثرة على سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

(1) Ahmed Riahi Belkaoui, 'Accounting Theory', 4th Edition, Thomson Learning, 2000, P. 118

(2) FASB "Statement of Financial Accounting Concepts", No. 1, FFAC, N. I Information May, 1980, P. 6.

و. تزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لإتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك تزويدهم بالمعلومات التفسيرية والتوضيحية.

10. تهدف التقارير المالية لإمداد المستفيدين منها (خاصة المستثمرين) بمعلومات تمكنهم من الحكم على النشاط المالي للمشروع وتحديد الربح العائد على السهم، كما تفيد الدولة فيما يختص بتحديد الضرائب على المشروع، وكذلك إدارة المشروع وتستفيد من التقارير في تنفيذ الرقابة والتخطيط⁽¹⁾. ومن المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية (الأسس التي أعدت على أساسها القوائم المالية والتقارير المالية) معلومات عن التدفقات النقدية، معلومات عن الإنفاق الاستثماري المستقبلي، معلومات تفيد في تقييم الأوراق المالية للمنشأة المطروح أوراقها في السوق.

11. الوصول إلى تقارير مالية جيدة يتم من خلال إستراتيجيات ولجراءات وآليات تسهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير من حيث العرض والمضمون لتلك التقارير، بحيث لا تقتصر إلى الإيضاح والبساطة بما يتناسب مع إحتياجات كافة المستخدمين لها سواء المتخصصين أو غير المتخصصين بما يمكنهم من بناء قرارات مناسبة ورشيدة⁽²⁾.

يستنتج الباحث أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في إتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الإقتصادية، وأن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة، ولكنها تتأثر بالبيئة الإقتصادية والقانونية والسياسية والإجتماعية، وتتأثر أيضاً بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية.

يرى الباحث أن أهداف التقارير المالية تنشأ أساساً من إحتياجات مستخدمي التقارير المالية الخارجيين، الذين تقتصم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها بالتالي يجب أن توجه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم كافة المستخدمين وتمكنهم من تحديد قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية الجيدة. كما تتفق معايير التقارير المالية الدولية بان الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو إمداد مستخدمي التقارير المالية الداخليين والخارجيين بإختلاف فئاتهم بالمعلومات المفيدة التي يمكنهم فهمها بسهولة ووضوح والتي تمكنهم من :

1. إتخاذ قرارات الإستثمار.
2. إتخاذ قرارات الائتمان.
3. تقييم أداء المنشأة وأرباحها المستقبلية.
4. تقييم احتمالات التدفقات النقدية.

(1) د. محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م، ص 9.

(2) نهلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الإستثمار في التقارير المالية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس -كلية التجارة، 2008م، ص 54.

رابعاً: الجهود الدولية في تطوير التقارير المالية

يعتمد الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية على مجموعة من الأهداف والمفاهيم والخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية التي تحدد عمليات الاعتراف والقياس والافصاح النوعية لجودة المعلومات المالية التي تحدد تفصحن المعلومات المالية. ويواجه الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية انتقادات شديدة في الوقت الحالي وذلك بسبب التطورات السريعة والمتلاحقة والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة من تطورات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية وإدارية واجتماعية وتشريعية وظهور أنشطة وعمليات حديثة لم يستوعبها الاطار المفاهيمي للمحاسبة الذي يعد بمثابة الدستور الذي ينظم مهنة المحاسبة ويحدد شكل ومضمون التقارير المالية وقد أدت تلك التطورات إلى عدم استيعاب الاطار المفاهيمي لكثير من الأنشطة مما نتج عنه ممارسة أنشطة وعدم الإفصاح عنها أو الإفصاح عنها بصورة غير صحيحة وغير صادقة وقد تزامن ذلك مع حدوث حالات انهيار في كبرى الشركات على مستوى العالم (1).

توجد العديد من المشاكل التي تثار عند عملية تحديد أهداف التقارير المالية وتتشأ هذه المشاكل من احتمال تعارض وجهات نظر المجموعات الثلاثة السابقة وما قد ينتج عن ذلك من نظر إدارة الشركة هي وجهة النظر الغالبة في تحديد أهداف التقارير المالية، حيث كان إعداد التقارير المالية هو الإفصاح عن مدى وفاء الإدارة بالتزاماتها ومسئوليتها تجاه اصحاب الأموال وبشرط إلا يترتب على ذلك الإفصاح تكاليف باهظة في سبيل اعداد وتوصيل هذه التقارير، وايضاً المالية طبقاً لوجهة النظر هذه كانت مجرد وسيلة لاخلاء طرف إدارة الشركة، ثم بعد ذلك اخذت وجهة نظر المراجع الخارجي تؤثر على أهداف التقارير المالية واصبح الهدف من التقارير المالية هو إظهار مدى عدالة الإفصاح ومدى اتفقيه مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها، اما في الوقت الحالي فاصحبت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة في تحديد أهداف التقارير المالية وهو ما يعرف بالمدخل النفعي *Utilitarian Approach* أو اتجاه فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات *Decision Usefulness Approach*، ووفقاً لهذا المدخل يتم تحديد أهداف التقارير المالية بناءً على احتياجات مستخدمي هذه التقارير المالية وتغليب وجهة نظرهم.

من ناحية أخرى تسببت الانهيارات والفضائح المالية لبعض الشركات العالمية الكبرى مثل شركة انرون *Enron* وشركة ورلد كوم *World Com* إلى التشكيك في المعايير الحاكمة لاعداد التقارير المالية للشركات المقيدة في أسواق الأوراق المالية الأمريكية والصادرة عن *Financial Accounting Standards Board (FASB)*، حيث اكدت بعض الدراسات لهيئة تداول الاوراق المالية على قصور المعايير المحاسبية الصادرة عن *(FASB)* مما أثر على جودة التقارير المالية. إن المشاكل

(1) Iuppa Alessandro "The Technical Expert Meeting On Reinsurance in China." International Association of Insurance Supervisors, Suzhou, China, June 3-4, 2002, p7.

التي تظهر بالنسبة لجودة التقارير المالية والافصاح قد تكون متعلقة بمعايير المحاسبة الدولية أو معايير المراجعة الدولية أو كلاهما معاً، وقد تكون مشكلة في المعيار نفسه أو أنها تتعلق بكيفية تطبيق المعيار من خلال الممارسة العملية. إن التغيير في قوانين المحاسبة يقصد منه تطوير التقارير المالية، وخاصة أن التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية مع حلول عام 2005م في الإتحاد الأوربي كان مدفوعاً بالرغبة في البحث عن معايير محاسبة ذات جودة مرتفعة ينتج عنها تقارير مالية ذات جودة مرتفعة والتي تؤدي بالتالي إلى سيولة مرتفعة في الاسواق المالية وانخفاض في تكاليف رأس المال بالنسبة للشركات التي تبنت هذه المعايير وبالنسبة للتطور المتوقع في التقارير المالية، فقد ركز على وجود صعوبتين تتعلقان بنموذج التقرير المالي المقبول (1):

1. الصعوبة الأولى:

تتعلق بحقيقة القوائم المالية التي خضعت للمراجعة هي تمثيل غير مكتمل للحقيقة الاقتصادية ويسمح ذلك للمديرين أن يحرفوا أو يخفوا الحقائق الاقتصادية لشركاتهم.

2. الصعوبة الثانية:

تتعلق بإمكانية أن يكون المراجعين خاضعين لسيطرة المديرين وتتكون التقارير المالية أساساً من القوائم المالية التي خضعت لعملية المراجعة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة من قبل مراجع قانوني، وحيث أن حملة الاسهم لا ينظر اليهم كجزء من الشركة وليس لديهم أي مدخل مباشر للتحقق من صحة التقارير المالية التي يقدمها لمدراء، فان المراجع له دور أساسي في أن يبدي رأيه في قائمة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة من حيث أنها تعرض بصدق وعدالة حقيقة الوضع المالي للشركة. ان التقارير المالية المعدة في ضوء المعايير الحالية لاتعكس الواقع الاقتصادي للشركة بدقة مما يفقدها اهميتها كاحد المصادر الاساسية للمعلومات المحاسبة التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرار التعامل في الاوراق المالية (2). مما دفع مجلس معايير المحاسبة المالية إلى اجراء عدة دراسات لتطوير التقارير المالية من اهمها (3):

أ. تطوير التقارير المالية من خلال الإفصاح الاختياري.

ب. متطلبات الإفصاح طبقاً لتعليمات هيئة سوق الاوراق المالية والمبادئ المحاسبة المتعارف

عليه.

(1)سوزان جمال الدين، مرجع سابق، ص367.

(2)Securities exchange commission "stuy pursuant to sections 108 d of the Sarbanes Oxley act of 2002 on the adophon by the united states Financial reporting system of a principles –based accounting system."sec، usa، 2،august، 2003.p28.

(3)د. بونس حسن عقل، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات- دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،كلية التجارة - جامعة حلوان، العدد الأول، 2005م، ص14.

ج. تحديات التقارير المالية النابعة من الاقتصاد الجيد.

أشارت لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية في نشرتها رقم (4) الصادرة في شهر تشرين الثاني لعام 1970م، إلى أن الهدف الرئيسي من التقارير المالية هو أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المشروع والمركز المالي والتغيرات في المركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة⁽¹⁾. توجد العديد من المحاولات التي بذلت لتحديد أهداف التقارير المالية ومن أهم المحاولات العلمية التي بذلت لتحديد أهداف التقارير المالية، تلك المحاولة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ففي عام 1971م ثم تكوين لجنة لهذا الغرض عرفت باسم لجنة ترويلد Trne blood ولقد جاعتقرير هذه اللجنة شاملاً لاثني عشر هدفاً تكون في مجموعها هيكلًا منسفاً له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى الخصوصيات⁽²⁾.

عقد في عام 2005م مؤتمر في (AICPA) عبر فيه رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عن التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة ونظام التقارير المالية عقب الانهيارات التي حدثت بأمريكا ومن أهم تلك التحديات⁽³⁾:

أ. ضرورة تطوير التقارير لتلبية احتياجات المستخدمين خاصة في ظل زعزعة الثقة بالنظام المحاسبي الحالي عقب الانهيارات المالية.

ب. عدم إتساق بعض معايير المحاسبة مما ينتج عنه معالجات لا تتفق مع تغيرات بيئة الأعمال المعاصرة .

ج. تجاهل التقارير المالية الاحتياجات الفعلية للمستخدمين.

في خطوة جادة لتحقيق التقارب العالمي شارك كل من FASB وIASB لتقديم اطار فكري مشترك لتدعيم التقارب بينهما، وقد تم توقيع مذكرة رسمية عرفت باسم تعهدات نوروك Norwalk agreement، وذلك في 2002/10/29م وذلك بهدف اضافة الطابع الرسمي، ففي 2006/7/6م صدر مشروع الاطار المشترك وفي 2008/5/29 تم اصدار مسودة عرض تتناول الأهداف والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، هذا وقد تم اصدار الاطار المشترك بشكل نهائي، وذلك في سبتمبر 2010م⁽⁴⁾.

(1)Accounting Principles Board (APB)«Earnings per share. Opinion 15» Oct. 1970.

(2) هبة عبدالعاطي محمد رزق، مرجع سابق، ص66.

(3)Irobert Herz. "Aicpa 2005 National Conference on Current Sec Developments"، Aicp/Sec Conf» December 12» 2005.p11.

(4) د. محمد وداد الارضي، تقييم وتطوير الاطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ISAB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الثالث، 2008م، ص.ص43- 44 .

خامساً: العوامل المؤثرة في التقارير المالية

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وتتأثر التقارير المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويظهر ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها، وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات وغيرها من المعلومات الواردة بتقرير الإدارة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية حيث يتم إعداد هذه التقارير في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة⁽¹⁾.

وفق متطلبات قانون الأوراق المالية الأمريكي (Securities ATC) الصادر عام 1933م، والذي يعتبر وإلى حد بعيد قانوناً متعلقاً بالإفصاح، حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية (SEC)⁽²⁾. سوف يقوم الباحث باستعراض بعضاً من أهم هذه العوامل التي تؤثر في تحديد الهدف الذي من أجله تم صياغة وعمل التقارير المالية ومقارنتها مع واقع الحال. وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من التقارير المالية⁽³⁾.

1. أثر المنظمات المهنية:

إن قيام لجنة المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين The American Institute Of Certified Public Accountants (AICPA) التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة، وبالمثل فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

2. أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:

إن هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية Securities & Exchange Commission (SEC)

(1) محمود إبراهيم تركي، مرجع سابق، ص 13.

(2) خالد أمين عبد الله، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق رأس المال العربية، عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والتسعون، تشرين الأول، 1995م، ص 39.

(3) محمود إبراهيم تركي، مرجع سابق، ص 14-15.

في الولايات المتحدة الأمريكية لها دور كبير في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا بالإضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم التقارير المالية السنوية الدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، وكذلك تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور ممثل في الإشراف والرقابة على التقارير المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

3. النظام الاقتصادي القائم:

إن النظام الاقتصادي القائم على التقارير المالية يأخذ اتجاهات مختلفة، ففي الدول الصناعية يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً بتقديم وتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخطتها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط القومي. وفي السودان فإن النظام المحاسبي المتبع يوفر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات، حيث تقدم الشركات المساهمة السودانية المدرجة أسهمها في سوق الخرطوم المالي، بإصدار عدداً من التقارير المالية المعبرة عن نتائج أعمالها وتقديمها للمستثمرين الحاليين والمتوقعين، كما ترسل هذه التقارير إلى هيئة الأوراق المالية والتي نصت عليها قوانين وتشريعات وتعليمات سوق الأوراق المالية.

4. التضخم وارتفاع الأسعار:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة رقم (29) عام 1989م، والمعاد صياغته عام 1994م، والذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، لذلك فإن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم أعاد النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

5. أثر تدخل الدولة:

تقوم الدولة بدور رئيسي في تطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية والمعلومات المالية التي توفرها للمستفيدين منها، من خلال الجهاز الضريبي وأجهزة الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراجعة التقارير المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة وفي السودان فإن للجهات الرقابية على بعض القطاعات تأثيراً مباشراً في تحديد شكل ومحتوى التقارير المالية على الرغم من تبني الدول المعايير المحاسبة الدولية حيث يتجلى ذلك في رقابة البنك المركزي على البنوك وشركات الصرافة حيث يتم اعتماد نماذج محددة من قبل البنك المركزي لتلك الجهات لإعداد وعرض حساباتها وقوائمها

المالية السنوية ونصف السنوية وكذلك سيطرة الجهات الحكومية على الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية المشكلة بموجب قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمعنية بتنظيم مهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والمراجعة في السودان.

يرى الباحث أن هناك عوامل أخرى تؤثر على التقارير المالية متمثلة بما يلي:

1. درجة كفاءة السوق المالية.
2. الضوابط القانونية والتشريعات المعمول بها في الدولة والتي تنظم عملية إعداد وعرض التقارير.
3. درجة المستوى الثقافي التي يتم من خلالها التعامل بها.

سادساً: وسائل إعداد التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية من مصادر المعلومات الهامة في اتخاذ القرارات المختلفة وتركز على تقديم المعلومات المالية اللازمة عن ماهية الوحدة المحاسبية، لذلك فإن البيانات المالية تبين المركز المالي للشركة بتاريخ محدد، وتقيس نتائج أعمالها وربحيتها، والتغيير في المركز المالي بين تاريخ وآخر، أما الوسائل التي يتم من خلالها تقديم هذه المعلومات فهي⁽¹⁾:

1. تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة أهم المنجزات التي حققتها الشركة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مع بيان للمشاريع والخطط المستقبلية وتتبع الإدارة في المجالات المختلفة، ويستمد تقرير مجلس الإدارة أهميته من كونه يعطي تفاصيل ومبررات لأية أمور سبق وأن حدثت في الشركة أو لأية خطط مستقبلية تساعد مستخدم البيانات في اتخاذ القرارات المختلفة.

2. تقرير مراجع الحسابات:

عرف بأنه "بلورة" (نتائج) الفحص والتحقق والتقييم والإفصاح عنها بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فتره مالية للوحدة المالية محل المراجعة"⁽²⁾. يتضمن هذا التقرير الرأي الفني المحايد لمراجع حسابات الشركة حول مدى تمثيل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها لمركز الشركة المالي ونتاجات أعمالها، وأنها قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولهذا التقرير أهميته لمستخدمي البيانات المالية لما قد يتضمنه من تحفظات ذات أثر مادي على بيانات الفترة الحالية للشركة أو على بيانات الفترات اللاحقة، الأمر الذي قد يؤثر في إتخاذ القرارات المختلفة.

(1) طارق عبدالعال حماد، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 39.
(2) د. حسام إبراهيم حسن، تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق/ ج1، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010م)، ص13.

3. القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها:

تشمل كل من (قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية).

يرى الباحث أن الاكتفاء في صلب التقارير بالبيانات الرئيسية أو الهامة التي يحتاج إليها مستخدموالتقارير، دون حشو هذه التقارير بالعديد من التفاصيل المملة التي تجعل عملية تتبع الأساسيات صعبة والتي تؤدي إلى ضياع الأساسيات في زحمة التفاصيل، ولكي تحقق التقارير أهدافها المرجوة في مساعدة المستخدمين فإنه يتوجب أن تتوفر في المعلومات الواردة فيها خصائص معينة تتمثل بملائمة المعلومات، والثقة فيها وتتمثل ملائمة المعلومات في وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين الهدف الذي أعدت من أجله، والذي هو القرار الذي سيستخدمه المستفيد من التقرير.

التقارير المالية ليست مقصورة على القوائم المالية بل تتعدى ذلك لتصل إلى الاحتياجات التي تلبي رغبات مستخدمي تلك التقارير والقوائم المالية بحيث تتولى الإدارة بتوصيل تلك المعلومات إلى مستخدميها عن طريق الوسائل والتقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية وحدها⁽¹⁾.

لذلك فإن التقارير المالية تسهم مساهمة فعالة في تخفيض حالة عدم التأكد التي تؤثر كثيراً على قرارات مستخدمي تلك التقارير والقوائم المالية، إن أهمية المعلومات التي تعرضها التقارير المالية بخلاف القوائم المالية ما زالت محل جدل حيث أن هذه التقارير تتسع لتشمل أنواع وأحجام متعددة من المعلومات لا تعرضها القوائم المالية.

التقارير المالية وسيلة لنقل المعلومات وتبليغ تلك المعلومات المطلوب توصيلها لمستخدميها، فالتقارير المالية تخدم المحتوى الإعلامي أكثر من كونها توصيلاً للمعلومات إذا ما تم عرض تلك المعلومات بتنظيم وترتيب ساعد على الفهم والإدراك لهذه المعلومات⁽²⁾.

لكي تصل التقارير المالية إلى درجة من المصادقية من قبل مستخدميها فإنه يتم مراجعتها دورياً من قبل مراجع الحسابات حيث أن صدق هذه التقارير إنما يعكس صدق وكفاءة الإدارة ونجاحاتها الحالية والمستقبلية⁽³⁾. إن التشابه الناتج من أهداف التقارير والقوائم المالية يؤدي إلى صعوبة وضع حد فاصل بين مفهوم التقارير المالية ومفهوم القوائم المالية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) أصدر قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC) رقم (1) والتي أوضح فيها اختلاف مفهوم التقارير المالية عن مفهوم القوائم المالية، وتشتمل التقارير المالية على القوائم المالية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى لنقل المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي⁽⁴⁾. من خلال ما

(1) متولي أحمد السيد، تحليل العلاقة بين محتويات التقارير المالية المنشورة والأسعار السوقية للأسهم المتداولة في البورصة الكويتية، مجلة آفاق جديدة كلية التجارة - جامعة المنوفية، العدد الثاني، 1993م، ص 9.

(2) مصطفى الشامي، البعد الإعلامي اتصال وإفصاح، لترشيد القرار الاستثماري ودعم سوق المال في مصر - دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1992م، ص 510-511.

(3) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م) ص 13-14.

(4) سمير محمد الشاهد، وطارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 28-29.

تقدم فإن مفهوم التقارير المالية أكثر شمولية من مفهوم القوائم المالية، فقد أتخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً بفئة معينة وحيدة فقط بل يتعدى ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية لهذه التقارير، وبنى موقفه على مفهوم التقارير المالية متعددة الأغراض⁽¹⁾.

إن بعض المعلومات المفيدة للمستخدمين تقدم بشكل مناسب من خلال القوائم المالية والبعض الآخر من المعلومات لا يمكن تقديمه بشكل مناسب إلا من خلال التقارير المالية⁽²⁾. كما إن أحد الاتجاهات الحديثة الحالية هي الانتقال من مفهوم القوائم المالية إلى مفهوم التقارير المالية لأن الأخيرة أكثر اتساعاً⁽³⁾.

أن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تعتبر جزء منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي من الصعب إدراجها في تلك القوائم ومنها⁽⁴⁾:

1. الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك المتغيرات.
2. حقوق الغير في أصول الشركة وترتيبها حسب أولوياتها.
3. توضيح القيود المتعلقة في توزيعات الأرباح على المساهمين.
4. وصف علاقة الشركة والأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها تلك الأطراف.
5. طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي.

إن هذه المضامين المتعددة التي تندرج مع القوائم المالية مجتمعة أعطت لهذه التقارير شمولية أكثر مما أعطتها القوائم المالية فعند إنتاج المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، تستوجب الالتزام بالإطار النظري (المفاهيمي) للمحاسبة أو القواعد المحاسبية المتعارف عليها⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث أنه كلما كان هناك توافق واتساق بين منتجي المعلومات (معدّي التقارير المالية) ومستخدميها من خلال اتصال جيد بينهما عبر قنوات الاتصال والإفصاح عن المعلومات التي تحتويها

(1) محمد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 373.

(2) نبيل عبد العظيم، إطار مقترح للتقرير المالي إلى العاملين وأثره في زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية مع التطبيق على شركة الشرقية للغزل والنسيج، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، 1992م، ص 4.

(3) أحمد هاني بحيري، الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المنشورة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج - جامعة جنوب الوادي، يناير 1989م، ص 26.

(4) اسحاق أحمد يوسف، التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الأردنية وملاءمتها لقرارات المستثمر، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمادة الدراسات العليا، 1993م، ص 82.

(5) عصافيت سيد أحمد، التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والقوائم المعدة وفقاً للأساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، 1990م، ص 668-669.

تلك التقارير إفساحاً يتوافق مع احتياجات مستخدميها، فذلك يعني أن هذه التقارير قد حققت الهدف الذي من أجله أنتجت، وبأن القوائم المالية تعتبر أهم جزء من أجزاء التقارير المالية وذلك لأن التقارير المالية تتكون من القوائم المالية الأساسية، (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية)، وأيضاً تشتمل على الإيضاحات والسياسات المتممة لتلك القوائم المالية.

يرى الباحث أن إعداد التقارير والقوائم المالية ما هي إلا مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية على الرغم من أن لهما نفس الأهداف إلا أن هناك اختلافاً بينهما يتمثل في أن للتقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية وبالتالي فإن استخدام مفهوم التقارير المالية يؤدي إلى زيادة نطاق المعلومات - سواء أكانت معلومات مالية أو غير مالية - المقدمة للمستخدمين مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المختلفة. فالمفهوم الأخير يعد جزء من المفهوم الأول حيث تتضمن التقارير المالية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بالإضافة إلى أنواع أخرى عديدة من المعلومات (يوفرها النظام المحاسبي) لا تتوفر في القوائم المالية.

سابعاً: معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

كانت المحاسبة في الماضي تعمل في ضوء المبادئ أو الاصول المتعارف عليها، حيث تجمعت هذه المبادئ أو الاصول المحاسبية تدريجياً لمعالجة المشاكل المحاسبية التي تظهر مع الزمن، ولذلك كانت الخبرة والعادة بل والضرورة العملية احياناً هي التي تقرر نوع المعالجات المحاسبية للمشاكل التي تطرا، والذي كان يجعلها (متعارف عليها) هو تبني الشركات والمنشآت لها (1).

سعت المنظمات الدولية المتخصصة ولا زالت تسعى بهدف الوصول إلى معايير محاسبية موحدة لكافة الوحدات الإقتصادية في كل دول العالم. ونتيجة لذلك تم إحداث تقارب دولي في معايير المحاسبة وخاصة بين معايير المحاسبة المالية الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبين معايير المحاسبة المالية (FAS) التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية، مما نتج عنه العديد من التعديلات في معايير المحاسبة بواسطة كلا من (IASB و FASB) (2). وتعتبر معايير التقارير الدولية (IFRS) الصادرة عن (IFRIC) لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التابعة لـ IASB دعماً وتفسيراً وتوضيحاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB) على الرغم من أن معايير المحاسبة الدولية

(1) د. مصطفى أحمد فؤاد هديب، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الإستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة - جامعة أسيوط، العدد الأربعون، يونيو 2006م، ص167.

(2) أ.د. إسماعيل محمود إسماعيل، دور الإفصاح المحاسبي في توفير التوافق المحاسبي الدولي في رفع درجة الإنسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م، ص198.

(IAS) والتفسيرات الجديدة المتمثلة بمعايير التقارير المالية (IFRS) توضح بعضاً من أهم متطلبات الإفصاح المعاصرة للتقارير المالية الدولية ولكنها حتى اليوم لا تعتبر كافية ولا تمثل كافة إحتياجات مستخدمي التقارير المالية في كل الدول ولا تخدم مصالحهم وذلك للسببين التاليين⁽¹⁾:

1. وجود اختلافات بيئية وفروق في الثقافات المحلية أدت إلى وجود اختلافات في الظروف الإقتصادية وظروف المنافسة، كل ذلك يؤثر على المقاييس المالية حتي ولو تم تطبيق المعايير.
 2. الاختلاف في الطرق والممارسات المحاسبية حيث سمحت المعايير باستخدام اساليب محاسبية بديلة وطرق مختلفة لكثير من عمليات القياس والمعالجات المحاسبية، والأمثلة علي ذلك كثيرة.
- قام مجلس الوحدة الاقتصادية لدول أوربا، بإصدار قرار يقضى بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتباراً من أول يناير 2005م في كافة دول الاتحاد الأوربي، حيث كانت كل منها تطبق معاييرها المحلية كما أن هنالك رغبة في التقارب بين المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية. يضاف إلى ذلك أن كثير من دول العالم تستخدم معايير المحاسبة الدولية دون إجراء أي تعديلات عليها أو تستخدم معايير المحاسبة المحلية المستقاه من معايير المحاسبة الدولية، إلى الحد الذي تكون معه المعايير المحلية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية. مثل هذه الامور أدت بمجلس اصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي لمحاسبين إلى ضرورة إعادة النظر في أهداف واجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية بالاضافة الى اعادة النظر في كافة ما اصدر من معايير محاسبة دولية إلى الآن⁽²⁾.

حتى يتم تلبية احتياجات مجلس الوحدة الاقتصادية والرغبة في التقارب مع المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبة المحلية لمعظم دول العالم فقد تم استخدام جديد للمعايير المحاسبية الدولية (IAS) لتصبح معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)⁽³⁾.

يختلف الهدف الذي تتوخاه الدول من تبني معايير إعداد التقارير المالية والدولية IFRS حسب سياسة الدولة وتوجهاتها الإقتصادية، ويمكن تصنيف تلك الدول حسب أهدافها وفق ما يلي⁽⁴⁾:

1. التخطيط المركزي:

كان التوجه الأساسي للمعايير في بعض الدول هو خدمة أغراض التخطيط على المستوى القومي.

2. تلبية حاجات المقرضين:

في دول أخرى كان التوجه هو خدمة المقرضين وخصوصاً البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.

(1) د. إسماعيل محمود إسماعيل، نور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الإستثمارات، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول 2008م، ص154.

(2) د. يحيى محمد أبو طالب، نظرية ومعايير المحاسبة فى الفكر والتطبيق المحاسبى، (القاهرة: دن، 2010م)، ص 120.

(3) المرجع السابق، صص 120-121.

(4) أ.د. حسين يوسف القاضي، ود. سمير معدي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية

الدولية/ج1: عرض البيانات المالية، مرجع سابق، ص49.

3. خدمة الاغراض الضريبية:

في مجموعة ثالثة من الدول كان هدف المعايير خدمة الأغراض الضريبية.

4. حماية المستثمر:

في الدول المتقدمة كان التوجه في إعداد المعايير هو حماية المستثمر من أي تصرفات غير رشيدة من هنا تأسست هيئات أسواق المال في معظم الدول حيث تساهم هذه الهيئات في حماية المستثمر عن طريق التدخل في تحديد ملامح نظام إعداد المعايير وتحدد متطلبات التقرير المحاسبي.

خامساً: مزايا تبني معايير التقارير المالية الدولية

إن تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يقدم العديد من المزايا والمنافع للمنشآت ولمستخدمي القوائم المالية ولمهنة المحاسبة بشكل عام كالآتي⁽¹⁾:

1. بالنسبة للمنشآت:

إن المنفعة الأساسية تتمثل في تسهيل المجال لهذه المنشآت بالدخول إلى الأسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها المعايير الدولية كما أن تبني المعايير من قبل المنشآت يجعل الطلب على أسهم هذه المنشأة أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب.

2. بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية:

إن مزايا هذا التبني تتمثل في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المنشآت الأخرى في دول أخرى، كما أن تبني المعايير الدولية يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة كما تعتبر القوائم المالية المعدة بناء على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الأجانب للقوائم المالية.

3. بالنسبة لمهنة المحاسبة:

إن تبني المعايير الدولية يساعد على الإرتقاء في المهنة من حيث توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم كما يساعد على توحيد العديد من أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين الدول المختلفة كما يساعد تبني المعايير الدولية على النهوض بمهنة المحاسبة في الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية خاصة بها. حيث تتميز معايير المحاسبة الدولية بأنها وضعت بناء على ظروف واحتياجات معظم الدول ولم تكن موجهة إلى دول محددة كما أنها تمتاز بقبولها وتبنيها من قبل العديد من دول العالم مما يسهل بالتالي مقارنة القوائم المالية المعدة بناءً عليها لشركات من دول مختلفة.

(1) محمد أبو نصار، وحمزة العرابي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 10، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية - التحديات والفرص، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم، يومي 1-2 مايو 2012م، ص.ص 306-307.

نعرض فيما يلي لمحة موجزة عن معايير التقارير المالية الدولية كما يلي :

1. المعيار رقم 1 (IFRS1) : تبني معايير التقارير المالية لأول مرة

يهدف هذا المعيار إلى عرض الإجراءات التي يجب على المنشأة اتباعها عندما تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة كأساس لقوائمها المالية، وذلك مثل معالجة بعض الأصول التي يتعارض مع متطلبات المعايير الدولية، كالأعتراف بنفقات البحث أو مصاريف التأسيس أو غيرها وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة بعض الالتزامات أو إعادة تصنيف بعض البنود طبقاً لمتطلبات المعايير الدولية التي ستطبق على القوائم المالية أو ما يتعلق منها بالقياس المحاسبي وقد عرض هذا المعيار كيفية معالج الفروقات الناجمة عن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية⁽¹⁾.

2. المعيار رقم 3 (IFRS) : تجميع الأعمال

تناول هذا المعيار تجميع الأعمال أو دمج الشركات وبهذا تم إلغاء العمل بالمعيار المحاسبي الدول رقم 22. يهدف هذا المعيار إلى تحديد القوائم المالية المطلوبة عند الاندماج، أسس الاعتراف بأصول الشركة المقتناة والتزاماتها المحتملة القابلة للتحديد في تاريخ الإقتران، تحديد السياسات المحاسبية لمعالجة شهرة المحل وانخفاض قيمتها والإفصاح المطلوب⁽²⁾.

يطبق هذا المعيار على كافة حالات دمج الشركات ما عدا :

أ. تجميع منشآت منفصلة لتكوين مشروع مشترك.

ب. جميع منشآت تخضع لسيطرة الشركة.

ج. تجميع منشآت منفصلة لتكوين منشآت معدة للقوائم المالية بموجب تعاقد فقط دون الحصول على أية حصة ملكية .

3. المعيار 4 (IFRS4): عقود التأمين

يطبق هذا المعيار على سائر عقود التأمين (بما فيها عقود إعادة التأمين) وقد عرف المعيار عقد التأمين بأنه عقد يقبل بموجبه الطرف الأول (المؤمن) مخاطر التأمين الهامة من الطرف الآخر (حامل وثيقة التأمين) على أن يتم تعويض حامل وثيقة التأمين إذا تأثر بوقوع حادث مستقبلي، وقد حدد المعيار المعالجة المحاسبية الواجب إتباعها في عقود التأمين والإفصاح المطلوب .

4. المعيار رقم 5 (IFRS5): الأصول غير المتداولة التي تتم حيازتها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة:

(1) د. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص141.

(2) محمد محمد حامد ترمز، قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وأثاره على دلالة القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان - كلية الدراسات التجارية وإدارة الأعمال، 2010م، صص.18-19.

بموجب هذا المعيار تم إستبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم 35 المتعلق بالعمليات غير المستمرة وقد أنسجم هذا المعيار مع التعريف الوارد في المعيار رقم 35 للعمليات غير المستمرة إلا أنه حدد توقيت التصنيف كعمليات غير مستمرة بالوقت الذي تفاضل العمليات غير المستمرة شرط الحياة من أجل البيع⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالاصول غير المتداولة تتم حيازتها من اجل البيع ، فإن المعيار طالب بعدم إستهلاكها وأن يتم تخفيض قيمتها في حال زيادة القيمة المسجلة للاصل عن قيمته العادلة ناقصاً منه تكاليف البيع، أما نتائج العمليات غير المستمرة فقد طالب المعيار بعرضها كمبلغ مستقل في قائمة الدخل.

5. المعيار رقم 6 (IFRS6): إستكشاف وتقييم الموارد الطبيعية

طبق هذا المعيار اعتباراً من 2006/1/1م، حيث يسمح للشركات بتطوير سياسة المحاسبة عن أصول الإكتشاف والتقييم⁽²⁾.

يهدف هذا المعيار إلى عرض القوائم المالية لإكتشاف وتقييم الموارد الطبيعية، أسس الإعراف والقياس، تحديد السياسات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح.

6. المعيار رقم 7 (IFRS7) : الادوات المالية (الإفصاح)

الهدف من هذا المعيار تقديم إفصاحات عن البيانات المالية والذي سيؤدي إلى تقيم أهمية الادوات المالية⁽³⁾.

7. المعيار رقم 8 (IFRS8) القطاعات التشغيلية:

الهدف من هذا المعيار تقديم تقرير عن الأداء المالي للقطاعات التشغيلية⁽⁴⁾. يرى الباحث أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يمثل خيار استراتيجي بالنسبة للتقدم العلمي ول مستقبل المحاسبة والمحاسبين ومكاتب التدقيق والمدراء الماليين عموماً في ظل التحولات والمستجدات المتلاحقة. وقد أحرز في السنوات الاخيرة أحرز تقدم ملحوظ في تطوير المعايير المحاسبية الدولية ليلبغ ذروته بظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الذي أعلنه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وقد تحولت العديد من البلدان والمنظمات عن معاييرها المحاسبية المقبولة دولياً وهي تطبق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

(1) المرجع السابق، ص.ص 94-95.

(2) محمد محمد حامد تمارز، مرجع سابق، ص22.

(3) المرجع السابق، ص 21.

(4) روتال عبدالقادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتدقيق غير منشورة، جامعة الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م، ص95.

الفصل الثاني الإطار الفكري لقائمة التدفقات النقدية

استعرض الباحث في هذا الفصل التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية والمراحل المختلفة التي تكونت منها تلك القائمة والمستمدة من واقع القوائم المالية وفقاً للفترة الزمنية التابعة لها على المستويين لعالمي والمحلي، مستعرضاً دور الهيئات والمنظمات المهنية التي كان لها الأثر الواضح في إظهار تلك القائمة إلى حيز الوجود ومن ثم تناول المفاهيم المختلفة لقائمة التدفقات النقدية والأسس المتبعة في كيفية الإعداد، والأهداف الخاصة بها مع إظهار الجانب التوضيحي للمحتوى الإعلامي المحاسبي للقائمة من خلال الدور الذي تلعبه في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: التعريف والمفاهيم والأهداف المختلفة لقائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثالث: المقومات الأساسية للمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وأهميته في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

تعتبر المحاسبة عن التدفقات النقدية من الموضوعات التي نالت اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة من جانب كل من المحاسبين والإداريين، حيث لم تعد القوائم المالية المالية المعدة على أساس الاستحقاق تجيب على العديد من الاستفسارات المرتبطة بالسيولة وقيمة وتوقيت ونوعية التدفقات النقدية المستقبلية، وقد إفصح أحد الباحثين عن هذه الأهمية بقوله أن النقدية هي الملك، وإضافة أنه بينما أن المحللين الماليين لا يعتمدوا فقط على بيانات التدفقات النقدية فانهم ينظروا إليها باعتبارها أداة هامة لتجنب الاستدلالات الخاطئة لأرقام الأرباح المتعمدة على محاسبة الاستحقاق⁽¹⁾.

تم استخدام الأساس النقدي في بداية القرن الثامن عشر، حيث أُستخدم الأساس النقدي في البداية حينما كان القياس المحاسبي لا يرتبط بالفترات الزمنية، وكانت كل عملية تجارية تمثل وحدة مستقلة، لها أجل محدد، وتبدأ بالأصول المخصصة لها وتنتهي بالتصفية النهائية. إن العملية التجارية الواحدة تبدأ بالنقدية وتنتهي بالنقدية، ويتم تحديد الربح عن طريق الأموال المخصصة للعملية من المتحصلات النقدية النهائية، وبذلك كانت العملية التجارية الواحدة تمثل دورة كاملة للنقدية⁽²⁾.

بسبب ظهور الوحدات الاقتصادية سواء أكانت هذه الوحدات فردية أو أشخاص أو أموال، وما ترتب على ذلك من توسيع في العمليات التجارية المتتابعة والمستمرة في العمل والإنتاج والتي تتميز بالتخصص الفني الكبير والحاجة إلى التخطيط طويل الأجل، مما أدى إلى تبني افتراض استمرارية الوحدة الاقتصادية، وتبنى افتراض تقسيم حياة الوحدة الاقتصادية المستمرة إلى فترات محاسبية، حتى يمكن إجراء مقابلة بين إيرادات ومصروفات كل فترة لتحديد صافي الدخل في نهاية كل عام، وبالتالي يمكن تتبع مدى نجاح المشروع بدلاً عن الانتظار حتى انتهاء عمر المشروع وهو الأمر الذي يصعب إدراكه. ويفترض القياس المحاسبي أن المشروع مستمر في أعماله ما لم يثبت عكسه⁽³⁾. إلا أن الدخل الكلي لجميع الفترات المحاسبية سيكون مساوياً للفرق بين المقبوضات والمدفوعات (بعد تسوية التوزيعات والاستثمارات الإضافية من الملاك). إن المحاسبة عن التدفقات النقدية هي الأساس الذي قامت عليه المحاسبة على أساس الاستحقاق المطبق حالياً⁽⁴⁾.

(1) د. أمل صلاح دردير، مقارنة الدقة التنبؤية للتبادلية لنماذج التدفقات النقدية ونماذج الأرباح - دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الستون، 2003م، ص 1.

(2) K.H. Naser, **Creative Financial Accounting: its Nature and Use**, (N. J: prentice-Hall Inc., 1993), p. 41.

(3) David Alexander, **Financial Reporting- The Theoretical and Regulatory Framework**, N. Y: Chapman and Hall, 1990, P. 126.

(4) K. H. Naser, Op, cit., P. 41.

بالرغم من أن القوائم المالية الأساسية كانت حتى عام 1960م تقتصر على قوائم الدخل والمركز المالي والأرباح المحتجزة، إلا أن العديد من الشركات كانت تتضمن تقاريرها المالية قائمة التغير في المركز المالي، بالرغم من عدم وجود توصيات مهنية بذلك⁽¹⁾.

تعرض كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بصورة مختزلة جداً بعض المعلومات عن التدفقات النقدية، إذ أن تلك القوائم المذكورة يتم إعدادها وفق أساس الإستحقاق ولكن لا تعرض أي من القوائم السابقة مفردة أو مجمعة الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر أو استخدامات النقدية خلال الدورة المالية. وللوفاء بهذه الحاجة فقد طالبت FASB (المعيار / 95 لعام 1987) بقائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية، تبعها إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بيانات التدفق النقدي عام 1992م ومنذ ذلك الحين أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً أساسياً من القوائم المالية⁽²⁾.

أولاً: مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية على المستوى العالمي

لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة لحظة معينة، وإنما ظهرت كخلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية، حسب حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه الآن، وفيما يلي المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية:

1. المرحلة الأولى: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

استجابة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية بدأ المحاسبون بشرح التغيرات في الأموال من فترة لأخرى، وعلى الرغم من ندرة أعداد مصادر الأموال واستخداماتها والمعدة على أساس رأس المال العامل والتي لم تكن ضمن القوائم المالية المطلوب إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إلا أن أي قائمة هي المصادر والاستخدامات أم قائمة التدفقات النقدية شهدت تطوراً ملحوظاً من جهة المداخل المتبعة في إعدادها ونماذج عرضها (قائمة تدفق الموارد المالية)⁽³⁾.

وبدأ اهتمام الجمعيات المحاسبية سواء أكانت عملية أو مهنية بقائمة التغير في المركز المالي في العام 1961م، حيث قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)The American Institute of Certified public Accountants ، بإصدار دراسته رقم (2) بعنوان تحليل التدفق

(1)L. S. Rosen and Dor T. Decoster "Funds Statements: A Historical perspective" The Accounting Review, January, 1969, P. 125.

(2) د. رضوان حنان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية- الإطار الفكري للتطبيقات العملية، (عمان: دار وائل للنشر، 2009م)، ص130.

(3)دونالد كيسرو وجيري وجنت، المحاسبة المتوسطة-ترجمة كمال الدين سعد، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1991م)، ص532.

النقدي وقائمة الأموال، وأوصت تلك الدراسة بإعداد قائمة بالتغيرات في المركز المالي ضمن القوائم المالية المنشورة التي تعدها الوحدات الاقتصادية على أن يعتمد مراجع الحسابات⁽¹⁾.

استتبع هذه الدراسة صدور رأي مجلس المبادئ المحاسبية (APB) Accounting Research Bulletin رقم (3) بعنوان قائمة مصادر واستخدامات الأموال في العام 1963م، وقد عرف هذا الرأي الأموال باعتبارها رأس المال العامل وأوصى بأن تشمل القوائم المالية على قائمة مصادر واستخدامات الأموال وفقاً للمفهوم الشامل كمعلومات إضافية، على أن يكون رأي المراجع في هذه القائمة اختيارياً، وذلك باعتبارها قائمة تحتوي على معلومات مكملة، وليست من القوائم الإلزامية للمشاريع⁽²⁾.

أصدرت الوكالة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية الأمريكية (SEC) Securities & Exchange Commission في سنة 1970م النشرة رقم (17) والتي ألزمت الشركات المسجلة بالبورصة بأن تتضمن قوائمها المالية التغيرات في المركز المالي. ونتيجة عدم وجود تعليمات محددة بشأن كيفية إعداد تلك القائمة فقد ظهرت اختلافات كبيرة في شكل ومحتوى التغيرات في المركز المالي بين الشركات⁽³⁾.

في سنة 1975م أصدر مجلس المعايير المحاسبية البريطاني (ASB) المعيار رقم (10) بعنوان قوائم مصادر واستخدامات الأموال وقد تطلب المعيار ما يلي⁽⁴⁾:

أ. إلزام جميع الشركات التي يزيد مجمل ربحها عن 25.000 جنيه إسترليني بإعداد قوائم مصادر واستخدامات الأموال ونشرها ضمن القوائم المالية.

ب. إلزام مراجع الحسابات بمراجعة هذه القائمة وإبداء رأيه الفني المحايد فيها. لم يحدد هذا المعيار شكلاً معيناً تلتزم به الشركات عند إعداد القائمة ولم يشر إلى مفهوم التدفقات النقدية في إعدادها.

يرى الباحث أن هذه المرحلة هي مرحلة نواة انطلاق الفكر المحاسبي في إعادة هيكلة هذه القائمة والتي تعد على الأساس النقدي وفقاً لتلك المرحلة التي مرت بها القوائم المالية ولما تحققه من منافع لمستخدمي القوائم المالية.

يعرض الباحث نماذجاً مختلفة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها المستخدمة في تلك المرحلة

كالآتي:

(1) American Institute of Certified Public Accounting, "Cash Flow Analysis and Funds Statements" Accounting Research Stud No. 2, By Berry Mason, (AICPA, 1961).

(2) Accounting Principle Board, (APB), "Opinion No. 3: Statement of Source and Application of Funds", 1963.

(3) محمد شلتوت، الحاجة المتزايدة إلى الإفصاح المستقل من التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل ورأس المال العامل، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الرابع، 1993م، ص4.

(4) Accounting Standards Board, "Statement of Standard Accounting Practice no. 10, "Statement of Sours And Application Of Funds" No. 10, 1975, P 5.

أ. النموذج الأول: قائمة حركة الأموال (رأس المال):

الجدول (1/1/2)

قائمة حركة الأموال (رأس المال)

التغير في رأس المال العامل		رصيد آخر المدة	رصيد أول المدة	البيان
النقصان	الزيادة			مجموع الموجودات المتداولة
				مجموع المطلوبات المتداولة
				صافي رأس المال العامل
				أ - ب

المصدر: محمد يونس خان وهشام غرابية، الإدارة المالية، (لندن: دار جون ويلبي وأبنائه، 1986م)، ص 35.

ب. النموذج الثاني: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

الجدول (2/1/2)

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

الأصول والأرصدة المدينة الأخرى	في 31/12/00	في 31/12/00	التغيرات (+)	التغيرات (-)	في 31/12/00	في 31/12/00	حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى
أصول ثابتة							حقوق الملكية
أصول متداولة							الالتزامات قصيرة الأجل
أرصدة دائنة أخرى							أرصدة دائنة أخرى
المجموع							المجموع

المصدر: محمد عبد العزيز حجازي ومحمود عباس، تحليل القوائم المالية، (القاهرة: د.ن، 1993م)، ص 8.

ج. النموذج الثالث: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

الجدول (3/1/2)

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

استخدامات الأموال	مصادر الأموال
النقص في حقوق الملكية	الزيادة في حقوق الملكية
النقص في الأرصدة طويلة الأجل	الزيادة في الالتزامات طويلة الأجل
النقص في الأرصدة قصيرة الأجل	الزيادات في الالتزامات قصيرة الأجل
النقص في الأرصدة الدائنة الأخرى	الزيادة في الأرصدة الدائنة الأخرى
الزيادة في الأصول الثابتة	النقص في الأصول الثابتة
الزيادة في الأصول المتداولة	النقص في الأصول المتداولة
الزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى	النقص في الأرصدة المدينة الأخرى
مجموع استخدامات الأموال	مجموع مصادر الأموال

المصدر: محمد يونس خان وهشام غرابية، الإدارة المالية، (لندن: دار جون ويلي وأبنائه، 1986م)، ص 38.

2. المرحلة الثانية (قائمة التغيرات في المركز المالي):

نظراً لتزايد الاهتمام بالمعلومات في المركز المالي التي تحتويها قائمة التغيرات، أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المالية قائمة التغيرات في المركز المالي والذي تم إقراره بموجب الرأي رقم (19) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية في العام 1971م، وعلى الرغم من محدودية المعلومات التي تقدمها القائمة فلا زال البعض يستخدم تلك القائمة⁽¹⁾.

نتيجة لإصدار الرأي رقم (3) والنشرة رقم (117) فقد اشتملت القوائم المالية لغالبية الشركات على قائمة التغير في الأموال، غير أن شكل ومحتوى تلك القائمة كان مختلفاً من شركة لأخرى، ونظراً للفائدة الكبرى التي تعود على مستخدمي قائمة التغير في الأموال من المعلومات التي تحتوي عليها ولتجنب الاختلافات الكبيرة في التطبيق العملي فقد أصدر مجلس المحاسبة (APB) الرأي رقم (19) حيث أُلزم جميع الشركات بإعداد قائمة للتغيرات في المركز المالي واعتبرها إحدى القوائم الأساسية والتي يجب أن يغطيها المراجع. ووفقاً للرأي رقم (19) فإن أهداف التقرير عن التغير في المركز المالي هي⁽²⁾:

- الإفصاح عن جميع التغيرات في المركز المالي وليس فقط في رصيد حسابات الأموال كما هو الحال في قائمة المصادر والاستخدامات.
- تلخيص الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

(1) نعيم نمر داود، التحليل المالي - دراسة نظرية وتطبيقية، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2012م)، ص 116.

(2) Accounting Principle Board, (APB), "Operating no. 19: Reporting Changes in Financial Position", 1971.

ج. التقرير عن التدفقات المالية من أنشطة التشغيل.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1977م (IASB) المعيار الدولي رقم (7) بعنوان قائمة التغيرات في المركز المالي، حيث تناول المعيار ضرورة إعداد بيان يوضح الموارد التي يتم توفيرها خلال الفترة لتمويل أنشطة وأوجه استخدام تلك الموارد، وبدأ العمل بتطبيق هذا المعيار في مطلع يناير 1979م، وجاء المعيار مشابهاً إلى درجة كبيرة للرأي رقم (19) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة (APB) من حيث طريقة التنبؤ، والعرض، وتعريف الأموال، ورأس المال العامل، وعلاقة قائمة التغيرات في المركز المالي مع القوائم المالية الأخرى⁽¹⁾.

إن المعيار IAS7 عدل آخر مرة في شهر 12/1992م وبداء تطبيقه في بداية عام 1994م وكان هذا المعيار قد خضع للتغييرات التاريخية التالية⁽²⁾:

أ. في شهر مايو/1976 صدر أول مرة تحت أسم قائمة مصادر واستخدامات الأموال.

ب. في شهر أكتوبر 1977م تم تعديل المعيار IAS7 ليصبح تحت أسم قائمة التغيرات في المركز المالي.

ج. وفي شهر يوليو 1991م صدرت مسودة تعديل جذري للمعيار تحت أسم بيانات التدفق النقدي والذي صدر كما اشرفنا اعلاه في عام 1992م.

يرى الباحث أن الرأي رقم (19) يعتبر تعديلاً لعنوان ومكونات القائمة القديمة التي أعدت بموجب الرأي رقم (3)، حيث سمح الرأي رقم (19) للشركات بالمفاضلة بين أربعة مفاهيم للأموال في إعداد القائمة وهي النقدية، والبنود القريبة من النقدية (الاستثمارات قصيرة الأجل)، ومجموعة الأصول سريعة التحول إلى نقدية، ورأس المال العامل.

إن قائمة التغير في المركز المالي تعد بمثابة طريقة مختلفة للتصنيف والتقرير عن نفس العمليات والأحداث المحاسبية عن تلك المستخدمة في قائمتي الدخل والمركز المالي وقد تعرضت هذه القائمة للعديد من الانتقادات منها، عدم تحديدها لمفهوم محدد وواضح للمقصود بمصطلح الأموال حيث تركت الحرية للشركات في المفاضلة بين أربعة مفاهيم، فضلاً عن ذلك فإن الأهداف التي حددتها تلك القائمة كانت غير واضحة وغير ممكنة منطقياً⁽³⁾.

هذا بالإضافة إلى ما تعرض له مفهوم رأس المال العامل من انتقادات لأنه لا يمكن من التنبؤ من قدرة المنشأة على سداد التزاماتها باعتباره مقياس ضعيف للسيولة، لاشتماله على بنود المقدمات

(1) أ. د. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء: مدخل حوكمة الشركات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008م)، ص125.

(2) أ. د. حسين يوسف القاضي، ود. سمير مغذي الريشاني، مؤسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية - عرض البيانات المالية/ج1، مرجع سابق، ص176.

(3) Cheryl, A. Zega. "The New Statement of Cash Flows" Management Accounting, September, 1988, P. 54.

والمستحقات وبعض بنود الأصول بطيئة التحول إلى نقدية كالمخزون والعملاء، كما أن مفهوم رأس المال العامل لا يقدم معلومات كافية عن موقف السيولة في المنشأة، فقد أعلن عن إفلاس العديد من الشركات الأمريكية والانجليزية في فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، رغم وجود رأس مال عامل موجب وصافي دخل موجب. إلا أن تحليل التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل أظهر مدى التدهور الحقيقي في موقف النقدية وكشف عن المشاكل الموجودة في تلك المنشآت لسنوات عديدة قبل الإفلاس⁽¹⁾.

كما أشارت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى وجود مبررات قوية للاهتمام بالتحليل النقدي تمثل أهم تلك المبررات في⁽²⁾:

أ. تزايد الاتجاه نحو رسملة وتأجيل الكثير من عناصر المصروفات.

ب. تزايد موجة الإفلاس للشركات في بداية الثمانينات من القرن العشرين وازدياد أزمة السيولة⁽³⁾.

ج. استمرار هذه الشركات وتزويد مستوى عدد كبير من الشركات.

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board في سنة 1980م مذكرة نقاش بعنوان التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية⁽⁴⁾. وقد أشارت تلك المذكرة إلى أن الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية كتقرير إضافي يكون مفيداً لعدة أسباب وهي⁽⁵⁾:

أ. توفير المعلومات التي تساعد في تقدير السيولة والمرونة المالية.

ب. توفير المعلومات عن نوعية (جودة) الربح.

ج. يساعد في تحديد العلاقة بين الدخل المحاسبي والتدفقات النقدية.

د. يساعد في توفير معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية.

هـ. يساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي فهي تساعد في التقويم اللاحق عن التدفقات النقدية الفعلية.

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية أيضاً في عام 1981م مذكرة خاصة بالتقرير عن الدخل والتدفقات النقدية والمركز المالي لمنشآت الأعمال. والتي تؤكد على تميز التدفقات النقدية عن تدفقات رأس المال في مجال التمييز بين مختلف المصادر والاستخدامات النقدية، وفي مجال تقويم السيولة

(1) Harry, I. and others, **Accounting Theory Conceptual and Institutional Approach, 2nd Ed. Boston, PWS End Publishing Company., P. 333.**

(2) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية، القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، 1990م، ص 255.

(3) Tom Lee, "Laker Ariways-**The Cash Flow Truth**" Studies Accountancy, 1982, PP. 58-59.

(4) Fasc. "Reporting Funds Flows, **Cupidity and Financial Flexibility**", (Dm. Stem Ford. Conn, Fascb, 1980).

(5) Harry I. Walk Wt Al., Op. Cit., Pp. 337-339.

والمرونة المالية للمنشأة وكذلك قدمت تصوراً عن التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وقد أيدت الآراء التي وصلت للمجلس مفهوم التدفق النقدي، هذا بالإضافة إلى توصية معهد المديرين الماليين بإلزام الشركات الأعضاء فيه باستخدام الأساس النقدي عند إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي⁽¹⁾. وقد تأكد الاتجاه نحو التحول إلى مفهوم التدفقات النقدية في قائمة المفاهيم رقم (5) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام 1984م بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية للمشروعات الاقتصادية وقد جاء هذا الرأي أن التقرير المالي المتكامل يجب أن يشتمل على مجموعة كاملة من القوائم المالية، وفي تأكيد نحو التحول إلى مفهوم التدفقات النقدية فقد جاء بهذا الرأي أن التقرير المالي المتكامل يجب أن يشتمل على مجموعة من القوائم المالية التالية⁽²⁾:

أ. المركز المالي في نهاية الفترة.

ب. الأرباح عن الفترة.

ج. الدخل الشامل عن الفترة.

د. التدفقات النقدية خلال الفترة.

هـ. الاستثمارات المقدمة من الملاك والتوزيعات المدفوعة لهم خلال الفترة.

يرى الباحث أن أي مجموعة متكاملة من القوائم المالية يجب أن تشتمل على قائمة التدفق النقدي خلال الفترة، كما أن قائمة التدفقات النقدية توفر المعلومات النافعة عن أنشطة المنشأة التشغيلية التي تولد نقدية من العمليات، والأنشطة التمويلية وتحصيل أو سداد الديون والتوزيعات، والأنشطة الاستثمارية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية أو التوسع فيها، كما أن المعلومات المتعلقة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية تساعد في تقييم السيولة والسير المالي والمرونة المالية الخاصة بالمنشأة والمخاطر المحيطة بها. في عام 1985م أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) نشرته الخاصة بإعداد قائمة التغير في المركز المالي مبيناً أهمية معلومات التغيرات الخاصة بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي لأغراض تقسيم السيولة والمرونة والمقدرة على السداد⁽³⁾. ويستنتج الباحث مما سبق أن الرأي رقم (19) والمعيار رقم (7) عرفا الأموال بأنها رأس المال العامل أو النقدية ولكن كان مفهوم رأس المال العامل أكثر شيوفاً في مجال الممارسة العملية، ولذلك فإن صورها يتمثل في أن كافة هذه الصور تبني على حصر المتغيرات فيما بين نهاية سنتين ماليتين متتاليتين، ومن المعروف أن الميزانية تعبر عن المركز المالي في لحظة معينة تتمثل عادة في اليوم الذي يمثل نهاية السنة المالية، فكأن التغيرات التي تظهرها تلك القوائم هي تغيرات فيما بين يومين أحدهما يعبر عن نهاية سنة سابقة وثانيها

(1) عصافت سيد أحمد عاشور، مرجع سابق، ص 686.

(2) FASB. "Reporting and Measurement in Financial Of Business", Sfac. No. 5 (Stamford Conn, Fasb. 1984), Para, 62. P22.

(3) Canadian Institute of Chartered Accounts, "Statement of Changes in Financial Position" Accounting Recommendation, General Accounting Section, 1540, Cica, September, 1985.p17.

يعبر عن نهاية السنة الحالية، ومع ذلك فإن التغيير فيما بين هذين اليومين يؤخذ عادة على أنه يعبر عن السنة بأكملها.

سوف يعرض الباحث نماذج مختلفة لقائمة التغيير في المركز المالي المستخدمة في تلك الفترة. كالآتي:

النموذج الأول: قائمة التغييرات في المركز المالي للسنة المنتهية في 00/12/31 المعدة على رأس المال العامل:

الجدول (4/1/2)

قائمة التغييرات في المركز المالي للسنة المنتهية في 00/12/31

البيان	المبالغ	
	الافرادى	الاجمالى
صافى رأس المال العامل المتأتى من العمليات التشغيلية		
الدخل كما أعلن عنه في قائمة الدخل		
يضاف (مصروفات لا تتطلب رأس مال عامل)		
الاهلاكات		
مجموع رأس المال العامل المتأتى من العمليات التشغيلية يضاف إصدارات السهم العادية (أسهم رأس المال)		
مجموع رأس المال العامل المزود باستخدامات رأس المال العامل		
يضاف (شراء الأصول، ودفع أرباح الأسهم)		
الزيادة في رأس المال العامل		

المصدر: نعيم دهمش، القوائم المالية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً: قائمة التغيير في المركز المالي من الناحية العملية والعلمية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية الأردني، 1995م)، ص 106.

النموذج الثاني: قائمة التغيرات في المركز المالي للسنة المنتهية في 00/12/31 المعدة على أساس المصادر لاستخدامات الأموال:

الجدول (5/1/2)

قائمة التغيرات في المركز المالي للسنة المنتهية في 00/12/31

الإجمالي	الافرادي	البيان
		مصادر رأس المال العامل
		العمليات التشغيلية
		صافي الدخل + الاهلاكات (-) الربح من بيع الاستثمارات
		صافي رأس المال العامل المتأتي من العمليات التشغيلية
		مصادر رأس المال العامل الأخرى
		إصدار أوراق دفع طويلة الأجل
		بيع الاستثمارات طويلة الأجل
		إصدار قرض اسناد
		إصدار أسهم عادية
		مجموع مصادر رأس المال العامل
		استخدامات رأس المال
		إضافات للمباني + شراء المعدات + توزيع حصص أرباح أسهم نقدية
		مجموع استخدامات رأس المال العامل
		الزيادة في رأس المال العامل

المصدر: نعيم دهمش، القوائم المالية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً: قائمة التغيير في المركز المالي من الناحية العملية والعلمية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية الأردني، 1995م)، ص 108.

3. المرحلة الثالثة: قائمة التدفقات النقدية

بناءً على الانتقادات التي وجهت لقائمة التغير في المركز المالي وفي عام 1986م أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية مذكرة العرض عن التدفق النقدي والتي اقترحت بأن تعد المنشأة قائمة التدفقات النقدية مصنفة إلى تدفقات داخلية وتدفقات خارجية طبقاً لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ولذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام 1987م المعيار رقم (95) بعنوان قائمة التدفقات النقدية، والذي يتطلب من كافة الوحدات الاقتصادية الأمريكية إعداد قائمة التدفقات النقدية عن كل فترة يقدم عنها تقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالي⁽¹⁾ وتأكيداً لأهمية هذه القائمة أصدر مجلس معايير المراجعة (ASB) قائمة معايير المراجعة رقم (58) والخاصة بمراجعة

(1) د. عبدالفتاح أحمد خليل، قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لأساسي الاستحقاق والتدفقات النقدية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، الملحق الثاني للعدد الأول، 2001م، ص. ص 17-18.

إدخال تعديلات في تقرير مراجع الحسابات لينص على قيام مراجع الحسابات بمراجعة قائمة التدفقات النقدية⁽¹⁾.

يرى الباحث أن المعيار رقم (95) واجه بعض الانتقادات، لذا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (102) سنة 1989م بعنوان استثناءات محددة على أعمال ونشاطات تصنيفات التدفقات النقدية متضمناً إعفاء بعض المنشآت من إعداد قائمة التدفقات النقدية نظراً لطبيعة نشاطها وهي شركات الاستثمار ذات السيولة المرتفعة والمنشآت المتعلقة بحساب المعاشات⁽²⁾.

ثم أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (104) لسنة 1990م بعنوان التدفقات النقدية، التقرير عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المؤكدة من العمليات مرتفعة السيولة، وبالتالي اقتصر المعيار على المنشآت المالية وقد تضمن المعيار رقم (104) ما يلي⁽³⁾:

أ. عدم مطالبة البنوك واتحادات الاقراض والمؤسسات الادخارية باظهار إجمالي المتحصلات والمدفوعات النقدية بالنسبة لما يلي:

ب. الودائع المسحوبة في مؤسسات مالية أخرى.

ج. الودائع لأجل، المسحوبة والمودعة.

د. القروض المقدمة للعملاء والمتحصلات لهذه القروض.

هـ. التدفقات النقدية الناتجة عن عقود مستقبلية أو آجلة أو مبادلة أو مضاربة والمستخدم كغطاء لعمليات محددة أو أحداث معينة تصنف وفقاً للعمليات المتعلقة بها.

في سنة 1991م أصدر مجلس المعايير المحاسبية (ASB) معيار التقرير المالي رقم (1) بعنوان قوائم التدفقات النقدية، ليحل محل المعيار رقم (10) السابق ذكره وبصدور هذا المعيار، أصبحت قائمة التدفقات النقدية ملزمة للشركات البريطانية واستبعد معيار الشركات المالية من الالتزام بتطبيق هذا المعيار⁽⁴⁾. ثم تبعه إصدار لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار الدولي رقم (7) بعنوان التدفق النقدي في عام 1992م ليحل محل المعيار السابق⁽⁵⁾. وبصدور هذا المعيار أصبحت قائمة التدفقات النقدية ملزمة للوحدات الاقتصادية بدلاً من قائمة التغير في المركز المالي، حيث بدأ العمل

(1) محمد نشأت فؤاد، التقرير عن التدفقات النقدية كخطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية، دراسة مقارنة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الاول، 1991م، ص 1.

(2) Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Standard**, No. 102 Statement Cash Flows Exemption of Certain Enterprises And Classification of Cash Flows From Certain Securities Acquired For Resale" Stamford Conn. FASB, 1989.

(3) Financial Accounting Standards Board, (FASB)" **Statement Of Financial Accounting Standard**, No. 104, Statement Cash Flows, Net Operation of Certain Cash Receipts and Cash Payments And Classification of Cash Flows From Hedging Transaction" Standard, Sonn, 1990.

(4) Accounting Standards Board, **Financial Reporting Standard**, No. 1 Cash Flows Statement, 1991

(5) International Accounting Standards Committee, (Iasc), **Cash Flow Standard**, No. 7, 1992

بتطبيق هذا المعيار في بداية عام 1994م، وفي عام 1996م تم تعديل المعيار البريطاني رقم (1) قوائم التدفق النقدي حيث يتطلب التعديل الحديث تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثمانية أقسام هي⁽¹⁾:

أ. أنشطة التشغيل.

ب. العوائد على الاستثمارات وخدمات التمويل.

ج. الضرائب.

د. الانفاق الرأسمالي والاستثمارات المالية.

هـ. عمليات الاستحواذ والتصرف في الأصول وتوزيعات حقوق الملكية المدفوعة.

و. إدارة الموارد السائلة.

تعد القائمة خلال الفترة الواقعة ما بين 1972-1987م وفقاً لمفهوم رأس المال العامل. يعزى سبب فشل قائمة التغيرات في المركز المالي إلى أنها تعرض المعلومات بطريقة مضللة ومحيرة، ذلك بسبب عدم تعريف الأموال بشكل متعارف عليه مقبول قبولاً عاماً، وعدم الاتفاق على ما يعنيه هذا المصطلح ويمكن تلخيص الانتقادات التي وجهت لقائمة التغيير في المركز المالي في⁽²⁾:

أ. إن قائمة التغيير في المركز المالي تقدم معلومات يمكن الحصول عليها من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

ب. المرونة في تعريف الأموال أدى إلى ظهور اختلافات عديدة في التعريف المستخدم من قبل المنشآت المختلفة حيث اتبعت بعض الشركات مفهوم رأس المال العامل وبعضها اتبع مفهوم الأساس النقدي مما أدى إلى صعوبة في عمل مقارنات بين المنشآت ذاتها في فترات مالية متتالية، وكان الرأي المحاسبي رقم (19) يميل إلى استخدام مفهوم رأس المال العامل.

ج. لم يتم تحقيق نموذج موجه على الأقل لقائمة التغيير في المركز المالي من قبل الرأي المحاسبي رقم (19) وذلك ترك تحديده بناءً على مقتضيات الحال لكل منشأة، مما أدى إلى صعوبة مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة.

د. اعتقاد الكثيرين على أن مفهوم رأس المال العامل لا يزود المستخدمين بالمعلومات المفيدة بالنسبة للسيولة والمرونة المالية كما هو الحال في القائمة المعدة على الأساس النقدي⁽³⁾.

ثانياً: مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية على المستوى المحلي

يتناول الباحث في هذه الجزئية من الدراسة التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، والمملكة الأردنية الهاشمية،

(1) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، ج/2، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 207.

(2) Raqyman, R. A. "Is Conventional Accounting Obsolete", Accountancy, June 1970, P66

(3) نعيم دهمش، تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مرجع سابق، ص 7.

وذلك تماشياً مع القوانين والتشريعات المصدرة بخصوصها وفقاً للحقبة الزمنية التي انفردت بها هذه التشريعات، إذ لا بد من انتقال المعايير المحاسبية المستخدمة في دولة معينة إلى دولة أخرى أن يتوفر في تلك الدولة أحد الشرطين التاليين⁽¹⁾:

1. وجود هيئة مهنية معترف بها لتقنين المبادئ المحاسبية التي تمثل دستوراً لممارسة المحاسبية العملية.

2. أن تمتلك الدولة الأخرى قدراً من رأس المال المستثمر في الدولة التي تتبنى المعايير مما يؤدي إلى سيطرة المستثمرين الأجانب وفرض احتياجات من المعلومات المحاسبية على محيط الأعمال في هذه الدولة.

من هذا المنطلق يتناول الباحث التطورات التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية لكل دولة على حده كون هذه الدول لم تسهم منذ البداية في التكوين الحقيقي لولادة هذه القائمة وإنما أخذت القائمة كقاعدة جاهزة الصدور كالآتي:

1. التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في المملكة العربية السعودية:

نصت معايير المحاسبة المالية السعودية على إتباع أساس الاستحقاق في قياس الدخل الدوري، مع ضرورة إفصاح القوائم المالية عن تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي، وأهمية مراعاة تحقيق خاصية قابلية المعلومات في القوائم للمقارنة كخاصية لجودة المعلومات المحاسبية، لذلك نصت المادة (123) من نظام الشركات الصادر عام 1385هـ الموافق 1964م على أن مجلس إدارة الشركة المساهمة يعد ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية، وبذلك لا تعتبر كل من قائمة مصادر الأموال واستخداماتها قائمة التغير في المركز المالي ضمن التقارير المالية الملزمة للشركات المساهمة السعودية⁽²⁾. بناء على ذلك أعدت وزارة التجارة بياناً بأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها، وأصدرت في ضوء ذلك معيار العرض والإفصاح العام بغية الوصول بالقوائم المالية إلى مستوى يجعلها تظهر بعدالة المركز المالي للمنشأة، ونتيجة أعمالها والتغير في مصادر واستخدام أموالها، وقد صدر ذلك القرار الوزاري رقم (692) في عام 1406هـ الموافق 1985م باعتباره مرجعاً رسمياً يتم الاسترشاد به من قبل جميع المحاسبين السعوديين⁽³⁾. إلا أنه خلال الفترة من عام 1406هـ الموافق 1985م وهو تاريخ اعتماد بيان أهداف

(1) Somuel J. M. and Allga J. C. "Accounting Standards Developing Countries" International Journal of Accounting, fall, 1982, P.p17-18.

(2) محمد شريف توفيق، تطور النظام المحاسبي، استيعاب محاسبية وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم مصادر واستخدام الأموال - دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية، مجلة الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، العدد السابعون، 1991م، ص.ص 78-98.

(3) المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة أهداف ومفاهيم المحاسبة ومعايير العرض والإفصاح العام، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبين، ط/2، 1412هـ)، ص.23.

ومفاهيم المحاسبة ومعيار العرض والإفصاح العام مرجعاً رسمياً يتم الاسترشاد به وحتى عام 1410هـ الموافق 1990م لم تثبت جدوى استخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال في الممارسة العملية، الأمر الذي استشعر وزارة الخارجية السعودية من ردود أفعال الشركات في الممارسة وتطبيق أهداف ومفاهيم العرض والإفصاح العام، فصدر قرار وزارة التجارة السعودية رقم (852) لسنة 1410هـ الموافق 1990م والذي اقتضى بالالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام عند إعداد ومراجعة القوائم المالية مع إلغاء قائمة مصادر واستخدامات الأموال من متطلبات العرض والإفصاح، أي أن قائمة مصادر واستخدامات الأموال لم تعد ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية⁽¹⁾، ثم تبنت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال لجنة معايير المحاسبة دراسة إصدار مشروع قائمة التدفقات النقدية، حيث صدر في أواخر سنة 1416هـ الموافق 1995م مشروع قائمة التدفقات النقدية كجزء من متطلبات معيار العرض والإفصاح العام، بحيث يتم استبدال الفقرات الخاصة بمصادر واستخدام الأموال بالفقرات الخاصة بمتطلبات عرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية، وجاء هذا المشروع متماشياً مع المعيار الأمريكي رقم (95) من حيث أساس التبويب وطريقة الإعداد، وقد أوجب مشروع المعيار السعودي إعداد قائمة التدفقات النقدية لكل فترة محاسبية أعدت عنها القوائم المالية، وأن تعكس هذه القائمة كافة أوجه التدفق النقدي التشغيلي والاستثماري والتمويلي.

يستنتج الباحث مما سبق بأن هناك تطوراً حصل في المملكة العربية فيما يخص إعداد قائمة التدفقات النقدية، وأن هذا التطور جاء نتيجة لجهود كل من وزارة التجارة السعودية ولجنة معايير المحاسبة السعودية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مما يعطي طابعاً إيجابياً حول الجهود المبذولة من قبل الهيئات الرسمية والمهنية حول إظهار قائمة التدفقات النقدية إلى حيز الوجود وجعلها إلزامية الإعداد من قبل لشركات السعودية وذلك تماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية.

2. التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في جمهورية مصر العربية:

يتناول الباحث التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في ضوء القوانين والمعايير المصرية حيث أورد النظام المحلبي الموحد نموذجاً لقائمة الاستخدامات والموارد الرأسمالية ولم يحدد مفهوماً معيناً للأموال مما أدى إلى صعوبة فهمها، ثم ورد بالملحق رقم (4) في لائحة القانون رقم (159) قائمة الموارد والاستخدامات.

اعتمدت هذه القائمة على التحليل الثنائي كمصادر واستخدامات دون أي تحليل دقيق باستخدام مفاهيم الأموال كراس مال عامل أو نقدية⁽²⁾، ثم أصدر المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين المعيار

(1) المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة، قرار وزارة التجارة رقم 852 بتاريخ 1410/8/7 هـ .

(2) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القانون رقم (159) لسنة 1981م ولائحته التنفيذية، والخاص بإصدار قانون الشركات

المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، (القاهرة: 1985م)، ص325.

المحاسبي رقم (5) بعنوان قائمة مصادر الأموال واستخداماتها⁽¹⁾، وهو يعد ترجمة شبه حرفية للمعيار الدولي رقم (7) قائمة التغير في المركز المالي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB). كما ورد بالملحق رقم (3) باللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992م والخاص بسوق رأس المال نموذج لقائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها دون استخدام أي مفهوم محدد للأموال⁽²⁾. حيث اتفقت هذه القائمة مع القائمة الواردة في الملحق رقم (4) الواردة في القانون رقم (159) لسنة 1981م في التحليل الثنائي واختلف في محتويات القائمة والعرض، وتماشياً مع التطورات الحديثة في بيئة إعداد التقارير المالية، والاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة، ونتيجة التحول إلى النظام الاقتصادي الحر القائم على آلية السوق والعرض والطلب وعودة البورصة المصرية للحياة الاقتصادية مرة أخرى، اهتم الجهاز المركزي للحسابات بالتقرير عن معلومات التدفقات النقدية. وفي البداية أصدر القرار رقم (2036) لسنة 1993م بإلغاء الموازنة النقدية الواردة ضمن الحسابات والقوائم المالية الختامية بالفصل الثالث من النظام المحاسبي الموحد، على أن تحل بدلاً منها قائمة التدفقات النقدية التي أورد القرار نموذجاً لها يتم العمل به اعتباراً من السنة المالية 1995/1994م⁽³⁾، كما أصدر الجهاز المركزي بعد ذلك في عام 1996م مجموعة من المعايير المحاسبية مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية بعنوان المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد. وتشمل تلك المعايير على المعيار رقم (5) بعنوان قوائم التدفقات النقدية ويعد بمثابة ترجمة وإعادة صياغة لبعض الفقرات من المعيار الدولي رقم (7) المعدل والصادر في عام 1992م، وفي عام 1997م أصدرت وزارة الاقتصاد المصري القرار رقم (503) بعنوان معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، ويتضمن معايير المحاسبة التي تطبق في الشركات المساهمة وهي أيضاً منبثقة عن المعايير المحاسبية الدولية والتي تشتمل على المعيار رقم (4) بعنوان قائمة التدفقات النقدية⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث مما سبق بأن التطور الذي حدث في مصر ممثلاً بالجهات الرسمية المالية والاقتصادية انعكس على الأداء المالي في مصر، كونها تماشت وتطورت مع التطورات الاقتصادية التي فرضتها الترجمة الحقيقية للاقتصاد الوطني المصري على الصعيد المحلي والخارجي لجمهورية

(1) المعايير المحاسبية المصرية، المعيار رقم (5) قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، (القاهرة: المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، 1992م)، ص 23.

(2) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القانون رقم 95 لسنة 1992م ولائحته التنفيذية، والخاص بسوق رأس المال، (القاهرة: د.ن، 1992م). ص 115.

(3) الجهاز المركزي للحسابات، قرار رقم 2036 لسنة 1992م، المواد 2- 5.

(4) وزارة الاقتصاد، قرار رقم 503 لسنة 1997م، معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية للشركات المساهمة والتوصية بالاسهم، المعيار المحاسبي رقم (4)، (القاهرة: الوقائع المصرية، العدد 230، 1997م)، ص 119.

مصر العربية حيث ظهرت هذه التداعيات والتطورات متمثلة في أعلى الأجهزة المالية صاحبة السلطة والتنفيذ فيها، مما أعطى قائمة التدفقات النقدية طابعاً رسمياً في جمهورية مصر العربية.

3. التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في السودان:

جرت في السودان محاولات لوضع معايير للمحاسبة وهي في رأي بعض الكتاب عبارة عن تعريب لبعض المعايير المحاسبية الدولية ودون النظر في ايجاد إطار فكري وجهد حقيقي لوضع معايير محاسبية سودانية تناسب متغيرات البيئة السودانية والأهداف الحالية والمستقبلية، فإذا ماتوافرت القناعة بأن ترجمتها واعتمادها كمعايير وطنية أمر لا غبار عليه بل قد يكون مطلوباً ومخرجاً أفضل أما إذا لم تراعى ظروف البيئة فإنه يكون عملاً مرفوضاً⁽¹⁾.

تعتبر تجربة ايجاد معايير محاسبية سودانية حديثة مقارنة مع نظيراتها من الدول العربية، حيث بدأ ذلك فعلاً في عام 1988م بصدر قانون جمعية المحاسبين القانونيين، ومهمتها وضع أسس وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان، وتحت إشراف السيد المراجع العام لجمهورية السودان وحسب قانون المراجع العام وقانون مجلس المحاسبين القانونيين تم تكوين لجنة بغرض إعداد المعايير المحاسبية السودانية، وذلك من أجل تضييق موضع التباين في المعالجات المحاسبية ولتحسين مستوى فهم التقارير المالية المفصح عنها، وتطبيق هذه المعايير السودانية على البيانات المالية من أجل الوصول إلى حقيقة وضع المركز المالي والأرباح والخسائر للفترة المعنية. حيث أصدر المراجع العام بموجب الصلاحيات الممنوحة له من قانون ديوان المراجعة لسنة 1986م، وحسب نصوص المواد 2/7، 2/55/أ من قانون المعيار المحاسبي رقم (1) بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية، ويتكون هذا المعيار من مقدمة تحتوي على خمس فقرات أهمها الفقرة رقم (3) التي توضح المقصود بالبيانات المالية وهي⁽²⁾:

أ. الميزانية العمومية.

ب. بيان الأرباح والخسائر.

ج. بيان التغيرات في المركز المالي.

د. الإيضاحات.

هـ. الزكاة.

أصدر ديوان المراجعة العام إلى رئيس مجلس المحاسبين القانونيين في القطاع العام والخاص بمشروع المعيار المحاسبي السوداني الرابع والمتعلق بالتدفقات النقدية وذلك بتاريخ 1996/1/19م، حيث

(1) أ.د. عبدالماجد عبدالله حسن، نحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول، الخرطوم: قاعة الصداقة، الفترة من 12-20 يناير، 2008م، ص5.

(2) المعايير المحاسبية السودانية، المعيار المحاسبي السوداني رقم (1)، الإفصاح عن السياسات المحاسبية، (الخرطوم: ديوان المراجعة العام، 1996م)، ص12.

تناول هذا المعيار الإفصاح عن التدفقات النقدية، ويلزم الشركات المساهمة بما في ذلك البنوك ومؤسسات القطاع العام التي يزيد مجموع أصولها عن مائة مليون جنيه سوداني بإعداد بيان التدفق النقدي كجزء من البيانات المالية المنشورة⁽¹⁾.

يرى الباحث أن المعايير المحاسبية السودانية كان الهدف منها إظهار حقيقة وعدالة المركز المالي وربحية وخسارة الفترة المعنية، كما أنها تظهر البيانات المالية المطلوبة حسب قوانين وتشريعات الجهات التي تصدرها بغض النظر عن المبدأ الذي أعدت فيه تلك البيانات سواء أكان إعدادها تم وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية أو أي مبدأ محاسبي آخر مقبول وقت إعداد تلك البيانات، وإن الباحث لا يرى فرقاً بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير السودانية خاصة وأن المعايير المحاسبية السودانية لا تعدوا أن تكون مترجمة لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية.

4. التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية:

في سنة 1964م صدر قانون الشركات الأردني رقم (12)⁽²⁾، والذي يتضمن أن تعلن الشركة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ميزانية الشركة وبيان يوضح حساب الأرباح والخسائر وبعد مراجعتها من قبل مراجع حسابات قانوني وفق أحكام المادة (115) من القانون، وبموجب صدور هذا القانون فقد ألزمت جميع المنشآت الاقتصادية في الأردن بإعداد القوائم المالية التي توصي بها معايير المحاسبة الدولية⁽³⁾، حيث تبنت (جمعية مراجعي الحسابات القانونيين الأردنيين) معايير المحاسبة الدولية عام 1989م بموجب القرار رقم (5)⁽⁴⁾، وفي عام 1992م تم إصدار المعيار الدولي رقم (7) والذي يتطلب من جميع الشركات التي تلتزم بهذه المعايير أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية كأحد القوائم المالية الأساسية التي تقوم الشركات بإعدادها، وبدأت العديد من الشركات الأردنية منذ عام 1993م بإعداد قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي بشكل اختياري والتي كانت تعد من ضمن القوائم المالية للشركات قبل هذا التاريخ، وبعد ذلك ألزمت الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية حيث أشار قانون الشركات رقم (22)، إلى معايير المحاسبة الدولية وإن كان لا يوجد نص صريح في هذا القانون بذلك، حيث ورد في المادة (195) من القانون أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات بأن الشركة تمسك بحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي نفس العام 1997م أصدرت هيئة الأوراق المالية قانوناً (قانون الأوراق المالية

(1) المعايير المحاسبية السودانية، المعيار المحاسبي السوداني رقم (4)، بيان التدفق النقدي، (الخرطوم: ديوان المراجعة العام بتاريخ 1996/1/19م)، ص28.

(2) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات الاردني رقم (12) لسنة 1964م، (عمان: الجريدة الرسمية، العدد 1757، 1964/5/3م)، ص13.

(3) أحمد جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2000م)، ص5.

(4) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (54) لسنة 1989م، (عمان: الجريدة الرسمية، العدد 3323، تاريخ 1989/6/16م)، ص22.

لسنة 1997م)، يتطلب من جميع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي إعداد قائمة إعداد التدفقات النقدية، وفيما يتعلق بالزامية إتباع طريقة معينة في إعداد قائمة التدفقات النقدية فلا يوجد نص في قانون الشركات أو في قانون هيئة الأوراق المالية بالألزام⁽¹⁾.

يرى الباحث أنه على الرغم من وجود (جمعية مدققي الحسابات الأردنية) ووجود هيئة تنظيم قطاع الأوراق المالية التي بحكم مهامها وسلطاتها، لها السيطرة والقدرة الكافية في إصدار تعليمات وتشريعات مالية خاصة في الممارسات المالية داخل المملكة ولكن لا يعطيها صفة الشمولية، كصفة المعايير الدولية أو الأمريكية، إلا أن المملكة الأردنية متمثلة بجمعية مدققي الحسابات الأردنية تبنت المعايير المحاسبية الدولية وأخذت على عاتقها أن تكون تلك المعايير هي المرجعية الرسمية لها، لذلك فإن التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في الأردن يتماشى تماماً مع التطور التاريخي لمعايير المحاسبة لدولية مستخدماً النص الحرفي للمعيار الدولي رقم (7).

يستنتج الباحث من العرض السابق التطور التاريخي على المستوى المحلي لقائمة التدفقات النقدية إن إقليمية المعايير المحاسبية حتى تأخذ كل دولة جميع متغيراتها والمتمثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وغيرها من الخصائص المرتبطة بها، والتي تؤثر على أهداف ووظائف المحاسبة، ومن ثم تؤثر في الإطار النظري للمحاسبة والذي بدوره يؤثر في المبادئ والمعايير المحاسبية التي تحدد طرق وأساليب القياس والإفصاح والسياسات المحاسبية، والتي تعتبر مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً لتلك الدولة. وإن أي دولة إذا أرادت القيام بإعداد المعايير المحاسبية الخاصة بها فإن الأخذ بمبدأ عمومية المعايير يعد بمثابة إسقاط غير موضوعي لتأثير الخصائص والمتغيرات البيئية على المعايير المحاسبية وهو الأمر الذي يصعب قبوله، إلا أن المتغيرات المحاسبية التي يتحدد على ضوءها طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي تتبع من أن أي دولة لها مشكلاتها الخاصة النابعة من بيئتها وظروفها الخاصة وهي تختلف كذلك عن مشكلات وظروف البيئة في الدولة الأخرى، إلا أن كافة الدول العربية على الرغم من وجود جهات وهيئات مهنية متخصصة في إصدار المعايير المحاسبية تأخذ المعايير الدولية أو المعايير الأمريكية أو المعايير البريطانية وتقوم بترجمة ذلك المعيار محاولة منها في تطويرها محلياً، حيث لا غبار في ذلك إذ أن كل العالم يدعو الآن إلى توحيد المعايير المحاسبية بين كل الدول كنتاج طبيعي لمصطلح العولمة وثورة الاتصالات والشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات.

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، قانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997م.

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

أولاً : تعريف قائمة التدفقات النقدية

تناولت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لقائمة التدفقات النقدية من عدة زوايا، وكانت كل دراسة تنظر إلى قائمة التدفقات النقدية من منظور مختلف عن الأخرى مما أعطى شمولية في التعابير المختلفة لتلك القائمة، ويستعرض الباحث هذه التعاريف ويتناولها بالدراسة والتحليل.

تعرف قائمة التدفقات النقدية من زاوية الهدف، بأنها " القائمة التي تهدف أساساً إلى تقديم معلومات عن المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة عن الفترة المالية⁽¹⁾.

يلاحظ الباحث أن هذا التعريف يتناول فقط الهدف الأساسي للقائمة، إلا أنه ليس الهدف الوحيد لها فهناك أهداف أخرى هامة تحققها قائمة التدفقات النقدية.

تعريف قائمة التدفقات النقدية من زاوية الشكل والمكونات، تمثل شكلاً جديداً تماماً للقوائم المالية، فهي بمثابة تقرير عما تحقق من تدفقات نقدية داخلية، وما استنفذته المنشأة من تدفقات نقدية خارجية، تتجنب بذلك تأثيرات الاستحقاقات للفترة، وتوزيعات التكاليف، فهي تمثل التأثيرات الممكنة ملاحظتها في الأحداث الاقتصادية، وهي القائمة التي تعبر عن الجوهر الاقتصادي للأحداث ولا تنقيد بالشكل القانوني⁽²⁾.

يلاحظ الباحث أن هذا المفهوم لم يذكر الأقسام الرئيسية لمكونات قائمة التدفقات النقدية والتي تتمثل في الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية.

كما تم تعريف قائمة التدفقات النقدية من زاوية دورها في التخطيط، بأنها أهم أداة للتخطيط المالي للمنشأة، وبدءاً من المنشآت التي يديرها ملاكها، حتى المنشآت متعددة الجنسيات، كما أنها تمكن من التفرقة بين المنشآت الفاشلة والمنشآت الناجحة، والتمييز بين المنشآت التي تحقق نموراً مستمراً، وتلك التي تعاني من السكون (الركود)⁽³⁾.

يلاحظ الباحث من هذا التعريف الدور الفعال الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في المنشآت على اختلاف مستوياتها وأحجامها، سواء أكانت صغيرة جداً أو كبيرة جداً (دولية)، وفي كل الأحوال سواء في الازدهار والنمو المستمر أو الفشل والركود الاقتصادي.

(1)Delaney, Patrick R., James R. Adler, Barry J, Epstein, "GAAP: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles" John Wiley and Sons, Inc, New York, 1992, P 85.

(2)Lee, Tom, Op. cit, P35.

(3)Sidford, Colleen, "Designing An Effective Cash Flows Forecasting Program" Oma Magazin September, 1997, P19.

ينظر إلى قائمة التدفقات النقدية من زاوية دورها في تقويم الأداء، بأنها ذات المنفعة الجوهرية - خاصة في المقارنة مع قائمة الأموال - وفي تقويم الأداء التشغيلي للمنشأة، وتقويم الأداء الإداري وتقويم الأداء الكلي للمنشأة، وتدعيم التقويم بالمقارنات مع المنشآت الأخرى⁽¹⁾.

يلحظ الباحث من هذا المفهوم الدور الفعال لقائمة التدفقات النقدية المذكورة في مجال تقويم أداء المنشأة، مما يؤثر في القرارات التي تتخذ من جهة الأطراف المعنية، سواء داخلية أو خارجية مما ينعكس على الأداء للمنشأة وتقويمها.

عرفت قائمة التدفقات النقدية من زاوية وضعها بالنسبة للقوائم المالية الأخرى بأنها قائمة أساسية بين القوائم التي تعدها المنشأة، كما أنها تقدم نوعية من المعلومات خاصة فيما يرتبط بالحركة النقدية والسيولة ومرونة التمويل، فشلت القوائم المعدة على أساس الاستحقاق في تقديمها، كما أنها وسيلة للتغلب على بعض عيوب التقارير المالية⁽²⁾.

يتبين للباحث أن هذا المفهوم ركز على ثلاث نقاط أساسية، وهي أن قائمة التدفقات النقدية تمثل أحد القوائم الأساسية للمنشأة، والنقطة الثانية تتعلق بنوعية المعلومات التي توفرها القائمة والتي تشبع حاجات مستخدمي القوائم المالية خاصة لأن القوائم المالية الأخرى فشلت في تقديم مثل هذه المعلومات بسهولة ودقة، والنقطة الثالثة أنها ليست فقط أساسية بل أنها تتجنب بعض عيوب القوائم الأساسية الأخرى التي تعدها المنشأة.

ينظر إلى قائمة التدفقات النقدية من زاوية علاقتها بجودة المعلومات، حيث أن قائمة التدفقات النقدية تمثل خطوة هامة في سبيل تدعيم وتحسين خاصية المناسبة، والاعتمادية للتقارير المالية التي تنشرها الوحدة الاقتصادية⁽³⁾.

نتبين أن هذا المفهوم ركز على أهم معيار من معايير جودة المعلومات والتي تتمثل بصفة أساسية في ثلاثة معايير هي⁽⁴⁾ معيار المناسبة (الملائمة) ومعيار الثقة في المعلومات ومدى الاعتماد عليها، ومعيار القابلية للمقارنة. وإن المعيار الأخير يتوقف تحقيقه على المعيارين الأولين، وهذا يؤكد أن قائمة التدفقات النقدية تتلاءم مع معايير جودة المعلومات، وبالتالي دورها في تقويم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من مختلف طوائف مستخدمي القوائم المالية، كونها القائمة الوحيدة التي أعطت لمستخدميها وفرة المعلومات النقدية بكل شفافية ووضوح بعيداً عن تشويهاة الإدارة حول الوضع المالي. وهناك من ينظر إلى قائمة التدفقات النقدية من زاوية الأساس المحاسبي لإعدادها، على أن

(1) Jones, Stewart: Cludio, A. Romano and Kosmas X. Smimios, "An Evaluation of Decision Usefulness of Cash Flows Statements By Australian Reporting Entitions" Accounting and Business Research, Vol. 25, No. 98, 1990, PP. 118-12.

(2) طارق إبراهيم حماد، مرجع سابق، ص 181-182.

(3) Lee, Tom, OP. cit, P 43.

(4) إبراهيم أحمد الصعدي، ديناميكية تقييم الاداء في اطار منهج النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية الإدارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1985م، ص 650.

هذه القائمة تمثل تأكيداً قاطعاً للبدء عملياً في استخدام الأساس النقدي في إعداد إحدى القوائم المالية المنشورة، وتحولاً عن التمسك المطلق بأساس الاستحقاق الذي كان يسيطر على إعداد جميع القوائم المالية المنشورة⁽¹⁾.

يستطيع الباحث من خلال التعاريف السابقة لقائمة التدفقات النقدية أن يعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها "قائمة تهدف أساساً إلى عرض التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجية مبنية حسب الأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية، التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بحيث تجعل المعلومات التي تقدمها تتصف بالدقة والثقة والاعتمادية والموضوعية المناسبة، بحيث تزيد من فعالية تقويم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة".

ثانياً: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

هناك العديد من المفاهيم التي استخدمها المحاسبون في الفكر المحاسبي كبديل للمفهوم الحديث لقائمة التدفقات النقدية لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث استخدموا مفاهيم تقترب من المفهوم الحديث للتدفقات النقدية، ويستعرض الباحث هذه المفاهيم مع التركيز على المفهوم الحديث للتدفقات النقدية سعياً وراء الكشف عن الدور الحيوي والفعال لهذه القائمة الحديثة⁽²⁾. لذا حاول الفكر المحاسبي منذ زمن ليس بالقريب استخدام مفهوم تدفقات الأموال، ولكنه لم يكن قد وصل بعد إلى المفهوم الحديث الأكثر تطوراً والذي يعبر عنه المفهوم الحالي للتدفقات النقدية. فنظراً للأهمية الكبرى لمعلومات التدفق النقدي أو (تدفق الأموال) في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتأثيرها في مختلف القرارات بالوحدات الاقتصادية، لذلك يعتبر مفهوم الأموال بمثابة حجر الزاوية في إعداد قائمة التدفقات النقدية ولأغراض إعداد هذه القائمة فإن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية لمصطلح الأموال هي⁽³⁾:

أ. الأموال بمعنى الموارد المالية جميعاً .

ب. الأموال بمعنى رأس المال العامل.

ج. الأموال بمعنى النقد.

يعرف التدفق النقدي بأنه "حركة النقود من وإلى المشروع، ويعبر عن التدفق من المشروع بالتدفقات الخارجية، وإلى المشروع بالتدفقات الداخلة، من هذين التدفقين يمكن الحصول على صافي التدفقات النقدية وهو الفرق بينهما وللأخير أهمية في تقييم المشروعات وكذلك التخطيط للنقدية"⁽⁴⁾.

تمثل التدفقات النقدية كلاً من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للنقدية ومافي حكمها والخاصة بمنشأة معينة، والنقدية تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب أمافي حكم النقدية فهي

(1) عصافت أحمد عاشور، مرجع سابق، ص 674-675.

(2) سمام كامل موسى، مرجع سابق، ص 48.

(3) محمد مطر، التحليل المالي والاقتصادي والاساليب والادوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق، ص 266-267.

(4) د. سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009م)، ص 250.

الاستشارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغيير في قيمتها ضئيلاً مثل أذون الخزنة ولا يدخل ضمن التدفقات النقدية أي معاملات غير نقدية كتحويل الدين إلى حقوق ملكية أو التحركات التي تتم بين العناصر التي تتمثل النقدية وما في حكمها كتحويل النقدية من الحسابات الجارية إلى وديعة بنكية قصيرة الأجل⁽¹⁾.

يتضمن مفهوم النقدية وفق المعيار IAS7 النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب أما في حكم النقدية فيمثل في⁽²⁾:

1. الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة.
 2. الإستثمارات التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة.
 3. الإستثمارات التي يكون تعرضها لمخاطر التغيير في القيمة ضئيلاً.
- أن مصطلح التدفقات النقدية يمثل التدفقات وما في حكمها الداخلية والخارجية، ويحتفظ بالبند التي في حكم النقدية بغرض مواجهة الإلتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس بغرض الإستثمار. عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها " قائمة سنوية تعد لبتناداً إلى الأساس النقدي وخلصتها إظهار التغيير في النقود واشباه النقود بين أول المدة وأخرها⁽³⁾. وعرفت بأنها " القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة مالية معينة"⁽⁴⁾.

كما عرفت قائمة التدفقات النقدية من خلال ثلاثة إتجاهات كآآتي:

1. الإتجاه الأول: مفهوم الموارد المالية (قائمة التدفقات النقدية على الأساس الشامل)

بموجب هذا المفهوم يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية لكافة العمليات التي تشملها، وتوضح جميع التغييرات في بنود المركز المالي للوحدة الاقتصادية سواء ترتب عليها أم لم يترتب عليها تدفق نقدي داخل أو خارج، بمعنى كافة العمليات ذات الأثر على الأموال بجانب التغييرات في النقدية أو رأس المال العامل⁽⁵⁾.

(1) د. سامح محمد رضا رياض، إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1431هـ - 2010م)، ص.ص 91-92.

(2) أ. د. حسين يوسف القاضي، ود. سمير مغذي الريشاني، مرجع سابق، ص.ص 177-178.

(3) د. مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية - جامعة دمشق، المجلد (15) العدد الأول، 1999م، ص.246.

(4) د. نضال محمود الرمحي، وآخرون، المحاسبة المالية/ج2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010م)، ص.348.

(5) د. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي للتقارير المالية لأغراض تقييم أداء الشركات وخطتها المستقبلية والاستثمار في الاوراق المالية للبورصة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م)، ص 136.

يرى الباحث أن مفهوم الموارد المالية جميعاً (الشاملة) يحتاج إلى متخصصين ولا يقدم المعلومات المطلوبة إلى مستخدمي القوائم المالية، والتي تقتضي المرونة المالية والمقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية. بالتالي فإن هذا المفهوم لا يتلاءم ولا ينسجم مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية من أجل ترشيد قراراتهم الاقتصادية، حيث لا يوضح التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من الأنشطة المختلفة كما أنه يختلف من منشأة لأخرى مما يؤدي إلى الافتقار إلى أسس المقارنة السليمة بين القوائم المالية المختلفة.

2. الإتجاه الثاني: مفهوم رأس المال العامل (قائمة التدفقات النقدية على أساس رأس المال العامل)

هناك مدخلان لمفهوم رأس المال العامل هما (1):

أ. المدخل الأول: إجمالي رأس المال العامل ويتمثل في إجمالي الأصول المتداولة.
ب. المدخل الثاني: صافي رأس المال العامل ويتمثل في الفرق بين إجمالي الأصول المتداولة وإجمالي الخصوم المتداولة، وهو الأكثر انتشاراً في الأوساط المالية.
وفقاً لهذا المفهوم فإن التغيرات في المركز المالي تقاس من خلال تلك التغيرات الناتجة عن عمليات تؤثر بالزيادة أو النقصان على رأس المال العامل، حيث يمثل رأس المال العامل للمنشأة في لحظة معينة الفرق بين مجموع أصولها المتداولة ومجموع مطلوباتها المتداولة في تلك اللحظة. عندما ينحصر مفهوم الأموال برأس المال العامل فقط يتحدد إطار المعاملات المالية التي تظهر في قائمة التغيرات في المركز المالي بتلك التي يترتب على حدوثها تغير في رأس المال العامل فقط وذلك بغض النظر عن اتجاه هذا التغير سواء بالزيادة أو النقصان، أما المعاملات المالية الأخرى التي لا تؤثر على رأس المال فلا تظهرها القائمة بالرغم من أهميتها النسبية للنشاط التمويلي والنشاط الاستثماري (2).
إن مفهوم رأس المال العامل ساد لفترة من الوقت وفقاً للرأي رقم (19) إلا أن الانتقادات التي وجهت إليه أدت إلى إعداد القائمة وفقاً لمفهوم آخر يسهل الفهم لدى مستخدمي القوائم المالية ويمد هؤلاء بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

يستنتج الباحث أنه وفقاً لهذا المفهوم لا يتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت للمشروع خلال الفترة ولكنها لم تؤثر على رأس المال العامل كمبادلة الأصول أو أسهم مصدرة لسداد قروض طويلة الأجل أو أسهم مصدرة مقابل أصل ثابت.

3. الإتجاه الثالث: مفهوم النقدية (قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي)

هناك مدخلان لمفهوم النقدية (3):

(1) سناء بدران، تحليل اساليب اعداد ونشر التغيرات في المركز المالي مع نماذج مقترحة، بالتطبيق على دولة الامارات العربية المتحدة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد (13)، العدد الرابع، 1989م، ص 112.

(2) محمد مطر، التحليل المالي والاقتصادي - الأساليب والادوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق، ص 478.

(3) محمد نشأت فؤاد، مرجع سابق، ص 4-5.

أ. المدخل الأول: النقدية بالمعنى الحرفي أي النقدية بالصندوق والبنك.

ب. المدخل الثاني: النقدية وما في حكم النقدية أي النقدية في الصندوق والبنك، وما في حكمها والتي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل سريعة التحول إلى سيولة وبسهولة. إن المعيار المحاسبي رقم (95) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية وبعنوان قائمة التدفقات النقدية قد أخذ بمفهوم النقدية، والنقدية المعادلة، وبموجب هذا المفهوم صدرت معايير مماثلة في أكثر من دولة أي أن مفهوم النقدية وما في حكم النقدية قد لاقى قبولاً من جانب المنظمات المهنية. كما أن هذا المفهوم أيه المهتمون بالمعلومات المحاسبية وخاصة مستخدمي القوائم المالية وذلك لسهولة وتوفره لمعلومات هامة ومفيدة لكافة الفئات المستخدمة.

يستنتج الباحث أن مداخل النقدية السابقة تعتبر الركائز والدعائم الرئيسية للقرارات الاقتصادية الرشيدة ولكافة مستخدمي تلك المعلومات الواردة في النقدية، وأنها تحقق للمستخدم القدرة على التقويم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية وخاصة قدرتها على تحقيق زيادة حقيقية في الثروة من خلال ما توفره هذه القائمة من معلومات.

يرى الباحث أن مفهوم النقدية وما في حكم النقدية يتناسب مع هذا المفهوم كونه يوضح ما يلي:

- السيولة المالية المتوفرة بالمنشأة.
- قدرة المنشأة على مقابلة احتياجاتها التشغيلية.
- قدرة المنشأة على سداد التزاماتها (المرونة المالية).

فيما يلي المفاهيم البديلة والمكاملة للتدفقات النقدية والتي يتضمنها الأدب المحاسبي⁽¹⁾:

1. صافي التدفقات النقدية بالمفهوم التقليدي:

هو عبارة عن صافي التدفقات النقدية نتيجة النشاط مضافاً إليه المصروفات غير النقدية، حيث كان في الماضي ينظر للتدفقات النقدية على أساس صافي الربح المحاسبي في نهاية الفترة الزمنية مضافاً إليه الإهلاك⁽²⁾.

يستنتج الباحث أن هذه الطريقة بمثابة تقدير تقريبي للتدفقات النقدية نظراً لتأثير المصروفات والإيرادات المقدمة والمستحقة، كما أن صافي الربح مضافاً إليه الإهلاك لا يعبر عن أي تدفق نقدي لزيادة الأرباح، ومع ذلك يواجه المشروع عجزاً في السيولة، كما أن هذا المفهوم لا يمثل تحولاً من مبدأ الاستحقاق إلى الأساس النقدي بقدر ما هو تعديلاً له، ولكنه يعبر ولو بصورة تقريبية عن التدفقات النقدية للمنشآت.

(1) زكريا فريد عبد الفتاح، تحليل علاقة صافي نتيجة النشاط بصافي التدفقات النقدية عند تقدير المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1993م، ص.ص 1424 - 1430.

(2) Rayburn, Judy, "The Association of Operating Cash Flows and Accruals With Security Returns" Journal of Accounting Research, Vol. 24, 1986, P. 11.

2. التدفق النقدي بمعنى الأرباح المحتجزة مضافاً إليها الإهلاك:

يأتي هذا المفهوم في مجال الحديث عن طاقة التمويل الذاتي المتاحة للمنشأة بغرض تحديد السياسة العامة للمنشأة⁽¹⁾.

يرى الباحث أن هذا المفهوم لا يختلف في جوهره عن المفهوم السابق، ولكن الاختلاف ينحصر في قياس جزء فقط من صافي التدفقات النقدية بالمفهوم التقليدي (الأرباح زايد المصروفات غير النقدية) وهو الذي يتمثل في الأرباح المحتجزة زايد الإهلاك، على اعتبار أن الجزء المتبقي سوف يتم توزيعه على مختلف الفئات (مساهمين، إدارة، عاملين).

3. التدفقات النقدية بمعنى رأس المال العامل:

كأن ينظر للتدفقات النقدية على أنها التغيير في رأس المال العامل والذي يشمل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فقط بمعنى آخر أنه الفارق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهذا المفهوم يقابل المفهوم الاقتصادي لما يعرف برأس المال الدائر الذي يبدأ بالنقدية وينتهي بالنقدية وتعد الوحدة الاقتصادية رابحة وفقاً لهذا المفهوم إذا كانت قيمة النقدية في نهاية الدورة أكبر من قيمتها في بدايتها⁽²⁾.

يستنتج الباحث أن هذا المفهوم لا يصلح لأغراض التقييم والقرارات الاقتصادية حيث أنه يؤدي إلى تضخيم معدل العائد المطلوب لأصحاب الملكية ومن ثم يؤدي إلى نتائج مضللة حيث أن الأصول المتداولة لا تعتبر مصدر للنقدية الوحيد لسداد الخصوم المتداولة، فالأصول الثابتة أيضاً تساعد على توليد النقدية من عمليات المنشأة، كما أن الخصوم المتداولة يمكن سدادها من أي نقدية متاحة ولا يشترط سدادها من الأصول المتداولة فقط.

4. صافي التدفق النقدي بالمفهوم الحديث:

يشمل صافي التدفق النقدي من النشاط الجاري مضافاً إليه صافي التدفق النقدي من النشاط الاستثماري وصافي التدفق النقدي من النشاط التمويلي، وإن الاتجاه الحديث ينظر للتدفقات النقدية على أساس صافي التغيير من الأنشطة الثلاثة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. تعتبر هذه الطريقة مناسبة للقرارات الاستثمارية نظراً لأن الهدف الرئيسي من البيانات المحاسبية هو توفير المعلومات اللازمة لجميع الأطراف لمساعدتهم في تقدير قدرة المنشأة المستقبلية على توليد تدفق نقدي موجب. ولكي يتحقق هذا الهدف لا بد من الاعتماد على المعلومات التي تنتجها التدفقات النقدية حيث أنها ذات مقدرة تنبؤية أفضل من الأرباح الخاصة إذ أمكن الوصول إلى معلومات عن التدفقات النقدية الآتية⁽³⁾.

(1)Vogt. Stephen C., "Cash Flows and Capital Spending: Evidence from Capital Expenditure Announcement" Financial Management. Vol. 26 No. Summer 1997, P47

(2) أحمد محمد موسى، القيمة الحالية للتعامل كمنهاج واقعي في الموازنة الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد، مجلة التكاليف، القاهرة: الجمعية العربية للتكاليف، العدد الثاني، مايو، 1981م، ص 40.

(3)IASC, Op, Cit, Standard No. 7

أ. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

ج. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

سوف يتناول الباحث الأنواع الثلاثة من التدفقات النقدية بالدراسة التحليلية من خلال أسس

التبويب كما سيأتي:

ثانياً: أسس تبويب قائمة التدفقات النقدية

إن طريقة إعداد قائمة من القوائم المالية تؤثر على المحتوى المعلوماتي الذي تتضمنه هذه القائمة، والمحتوى المعلوماتي الذي تتضمنه القائمة وتصح عنه يؤثر حتماً على إمكانيات تلك القائمة، وفي تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات المناسبة، ومن ثم فإن طرق إعداد القوائم المالية والتي من ضمنها قائمة التدفقات النقدية تؤثر على قدرة وإمكانية تلك القوائم في تقييم الأداء بالمنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية، فشمول القائمة على تفاصيل معينة في ظل أسس التبويب إحدى طرق الإعداد التي لا تتضمنها نفس القائمة فيما لو تم إعدادها بطريقة أخرى، مما يساعد مستخدم القوائم المالية بشكل عام وقائمة التدفقات النقدية بشكل خاص على استخدام هذه التفاصيل في الكشف عن جوانب أداء لا يمكن التعرف عليها حال غياب هذه التفاصيل مما يؤثر في تقييم الأداء بالمنشأة واتخاذ القرارات الرشيدة. إن الأساس الذي اعتمدت عليه قائمة التدفقات النقدية في تبويب التدفقات النقدية وفقاً للأنشطة الثلاثة اختلف من المتحصلات إلى المدفوعات، فقد تم الاعتماد على مصدر المتحصلات كأساس لتبويبها حسب الأنشطة الثلاثة، في حين أنه تم الاعتماد على نوع الاستخدام كأساس لتبويب المدفوعات، فإما أن تكون مصادر المقبوضات (تدفقات نقدية داخلية) من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ولما أن تكون مصادر المدفوعات (تدفقات نقدية خارجية) من نفس الأنشطة الثلاثة السابقة⁽¹⁾.

سوف يتناول الباحث أنواع الأنشطة الثلاثة للتدفقات النقدية بالدراسة والتحليل مع التركيز على

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فيما يلي:

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

إن التدفقات النقدية التشغيلية تعتبر التدفقات الأساسية التي تهدف أي منشأة إلى تحقيقها وذلك لأهميتها في استمرار ونمو المنشأة واتخاذ العديد من أنواع القرارات، حيث أن مبلغ التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر أساسي لقياس وتقويم مقدرة المنشأة على سداد الديون، والحفاظ على طاقتها التشغيلية والقيام باستثمارات جديدة، للحد من الاعتماد على التمويل الخارجي وخاصة الديون لما تحتويه من أنواع من المخاطر وخاصة المخاطر المالية.

(1) عصافت السيد عاشور، مرجع سابق، ص 39.

إن ما يؤكد أهمية التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة مع التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية ما
الاعتبارات التالية(1):

أ. استمرارية هذا النوع من التدفقات (أي التدفقات التشغيلية).
ب. إن تدعيم وتنمية التدفقات النقدية التشغيلية للمنشأة يعد المحور الذي تدور حوله القرارات
الاستثمارية والقرارات التمويلية التي تقوم بها المنشأة. فالمنشأة تحصل على تدفقات تمويلية من أجل
تنفيذ برنامجها الاستثماري، ثم أنها تقوم ببرنامجها الاستثماري من أجل تدعيم ورفع مستوى النشاط
التشغيلي للمنشأة مع أحداث توسعات به.
ج. إنها تتكون من التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة المنتجة أساساً للربح، فإذا كان الهدف
الأساسي للمنشأة (من منظور اقتصادي) هو تحقيقها المستوى المطلوب من الربح، فالتدفقات النقدية
التشغيلية هي وحدها التعبير النقدي عن هذا الربح. وقد وجهت للتدفقات النقدية التشغيلية الانتقادات
التالية:

i. تصنيف الفوائد المحصلة والتوزيعات المحصلة كتدفقات نقدية تشغيلية:

فالتصنيف بصفة عامة أن يتم وضع المفردات في مجموعات بحيث تشترك مفردات كل
مجموعة في خواص معينة مشتركة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى، والغرض من تصنيف مفردات
القوائم المالية هو(2):

• تمكين مستقبل التقارير والقوائم المالية من تفسير الأحداث من خلال العلاقة بين السبب
والنتيجة.

• تمكين مستقبل التقارير والقوائم المالية من التنبؤ بالإحداث المستقبلية على ضوء الحالة التي
يكون عليها الحدث من حيث تكرار أو انتظام وقوعه في الماضي والحاضر من عدمه.

يستنتج الباحث أن الفوائد المحصلة هي نتيجة إقراض المنشأة للغير وهو نشاط استثماري، وكذلك
التوزيعات المحصلة هي نتيجة حيازة المنشأة للاستثمارات في أوراق مالية، لذلك يجب تصنيفها أيضاً
ضمن النشاط الاستثماري وليس كتدفقات نقدية تشغيلية.

ii. تصنيف الفوائد المدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية:

إن الفوائد المدفوعة هي أعباء التمويل، ولذلك فإنه من المناسب تضمينها ضمن النشاط التمويلي،
وليس ضمن التدفقات النقدية التشغيلية، خاصة وأن التوزيعات على المساهمين تعتبر من التدفقات
الخارجية للنشاط التمويلي للمنشأة، وفي هذا فإن الفكر الاقتصادي يؤكد على أنه لا فرق بين الفوائد

(1) د. عبدالفتاح أحمد خليل، مرجع سابق، ص 106.

(2) عثمان محمد فرج، مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية، مجلة
كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 1993م، ص 285.

المدفوعة والتوزيعات المدفوعة، لأن كلاهما يمثل مدفوعات ناتجة عن استخدام رأس المال⁽¹⁾، فهيكل رأس المال (بالمعنى الواسع والشائع في التمويل) يتكون من الأموال طويلة الأجل، أو الدائمة أي الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية، حيث يشمل - بهذا الشكل - القروض طويلة الأجل كجزء من مكوناته⁽²⁾، فأعباء الديون تعامل كمعاملة توزيعات رأس مال الأسهم، فينبغي أن يتم تصنيفها كأحد بنود النشاط التمويلي وهو ما أنتجه المعيار البريطاني في تصنيفها، فأفرد جزء من قائمة التدفقات النقدية بعنوان الفوائد المحصلة، والفوائد المدفوعة، والأرباح المحصلة من استثمارات مرتبطة، وتوزيعات الأرباح المسددة⁽³⁾.

على الرغم من ذلك فإن الباحث يرى أن التصنيف لا بد أن يخدم غرض معين، كأى شيء يتم عمله لأجل تحقيق غرض معين - فالتصنيف ليس لأجل التصنيف ذاته، بل للمساعدة في تحقيق الغرض المطلوب منه.

من المعروف إن تفسير أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل هو أحد الأهداف الأساسية التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية. حيث أن صافي الدخل يتضمن الفوائد المدفوعة كمصروفات، والفوائد المحصلة إيرادات الأوراق المالية للوصول إلى صافي الدخل، وبناء على ذلك ولتحقيق فعالية وصدق في المقارنة والمقابلة بينهما، ينبغي أن تتضمن التدفقات النقدية التشغيلية كل من الفوائد المحصلة والتوزيعات المحصلة، والفوائد المدفوعة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يلاحظ إن هدف التقرير المالي تقديم معلومات تساعد متخذي القرارات الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو الائتمانية المتعلقة بالمنشأة، لذلك المستثمرون يرغبون في تعظيم التدفقات النقدية العائدة لهم، إن إظهار صافي التدفق النقدي التشغيلي بعد خصم الفوائد يوفر قدرة وإيضاح كبيرين للمساهمين لقياس قدرة المنشأة على دفع التوزيعات، وهو من أهم أهداف قائمة التدفقات النقدية⁽⁴⁾. أما من جهة المعلومات المقدمة للدائنين، يرغبون في قياس قدرة المنشأة على سداد الديون التي اقترضتها، ومن الطبيعي أن يكون السداد من وعاء التدفقات النقدية التشغيلية بعد خصم كافة الالتزامات والتي من أهمها الفوائد⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث بأن الفرق الجوهرى بين الفوائد والتوزيعات، والتي من مظاهرها أن التوزيعات يمكن تأجيل دفعها أما الفوائد فيصعب على الشركة أن تتال مثل هذا التأجيل لأنها واجبة السداد في وقتها

(1) Schroder, Richard G. and Myrle W., Clark, "Accounting Theory", John Wiley and Sons, Inc, 6 Th Ed, New York, 1998, P. 251.

(2) محمد نصر الهوارى وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة المالية والوظيفية، (القاهرة: مكتبة قصر الزعفران، 1990م) ، ص 142.

(3) محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 1998م) ، ص 142.

(4) محمد نصر الهوارى وآخرون، مرجع سابق، ص 124.

(5) عثمان محمد فراج، مرجع سابق، ص 292.

سواء حققت المنشأة أرباحاً أم خسائر. وهذا ما أنتجه المعيار (FASB95)، وكذلك المعيار الدولي رقم (7) المعدل، والذي نص على إثبات الفوائد المدفوعة أو المحصلة من النشاط التشغيلي للمنشأة، إلا أنه سمح وفقاً لرغبة المنشأة بتصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية أو استثمارية على التوالي.

فصل المعيار البريطاني هذه البنود عن التدفقات النقدية التشغيلية، إلا أنه وضعها في موضع يلي مباشرة صافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما يسهل معه تعديل وضعها وفقاً لرغبة مستخدمي القوائم المالية⁽¹⁾.

يرى الباحث أنه لا فرق بين الفوائد كالتزام على المنشأة، وبين الالتزامات المتداولة فكلاهما يتم سداه خلال دورة التشغيل العادية والتي عادة تكون سنة. أما كون الفوائد لا تختلف عن التوزيعات على المساهمين باعتبارها تكلفة رأس المال، لأن رأس المال يتمثل بالمفهوم الواسع له في الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية.

iii. من الانتقادات التي توجه إلى التدفقات النقدية التشغيلية، تضمينها بعض المفردات غير العادية أو غير المستهدفة أساساً، كما نص على تضمينها مجموعة المفردات الأخرى التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية⁽²⁾.

iv. إن طريقة حساب التدفق النقدي التشغيلي المقرر عنه والمحسوبة وفقاً للمعايير المحاسبية قد تكون غير معروفة وغامضة على كثير من المستثمرين والدائنين⁽³⁾.

يرى الباحث أن هذا الانتقاد الموجه إلى التدفقات النقدية التشغيلية كونه يشتمل على مثل هذه البنود غير المتكررة أو الاستثنائية يظهر الصافي على غير حقيقته، مما يضعف قدرتها على تقييم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها أو دفع التوزيعات أو تنفيذ الاستثمارات المطلوبة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية بشكل عام ومستخدمي قائمة التدفقات النقدية بشكل خاص، وإن تصنيف هذه المفردات الاستثنائية وغير المتكررة في جزء مستقل من القائمة يلي مباشرة القسم الخاص بصافي التدفقات النقدية التشغيلية، بحيث يمكن خصمها من أو إضافتها إلى هذا الصافي حسب حاجة مستخدمي القائمة ومنتخذ القرار.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

إن قائمة التدفقات النقدية وفقاً للنشاط الاستثماري قد أخذت بالمفهوم النقدي له حيث أفصحت عن منجزات المنشأة من استثمارات من خلال تدفقات نقدية خارجية مستثنى منها التدفقات النقدية الداخلية من بيع بعض الاستثمارات التي ترى الإدارة بيعها أو التخلص منها⁽⁴⁾.

(1) محمد فؤاد نشأت، مرجع سابق، ص 16.

(2) عثمان محمد فراج، مرجع سابق، ص 328.

(3) د. سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سابق، ص.ص 980-981.

(4) محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص.ص 176-177.

ترتبط الأنشطة الإستثمارية بالزيادة إلى النقص في الأصول طويلة الأجل المتاحة للمنشأة، وتتضمن الأنشطة الإستثمارية بصفة عامة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لعناصر الأصول غير المتداولة، ويتعبير أحر تتضمن الأنشطة الإستثمارية بصفة عامة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لعناصر الأصول طويلة الأجل⁽¹⁾.

النشاط الاستثماري يظهر صافي المستخدم للتدفقات النقدية الاستثمارية (وفي أغلب الأحوال يكون هذا الصافي بالسالب)، ويتفق هذا مع طبيعة النشاط حيث تكون الاستثمارات التي أنجزتها المنشأة أكبر من الاستثمارات التي باعها أو تخلصت منها، وتمثل النتيجة استثمار إضافية للمنشأة مما يؤدي إلى ظهور القيمة السالبة لنتيجة هذا النشاط والتي تعني أنه صافي مستخدم للتدفقات النقدية الاستثمارية، إلا أن هذا مؤشر جيد للداء لأنه يعني زيادة قدرة المنشأة المستقبلية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية يمكنها من تحقيق أهدافها بالمستوى المطلوب.

أكد أحد الباحثين أن الأنشطة الإستثمارية تشمل الآثار النقدية المرتبطة بالحصول على الأصول طويلة الأجل والتخلص منها⁽²⁾.

يرى الباحث أن المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) والمعيار الدولي رقم (7) المعدل قد وفق في التقرير عن النشاط الاستثماري للمنشأة في قسم مستقل عن باقي أقسام قائمة التدفقات النقدية، لما له من أهمية كبرى في تقييم المنشأة ومدى قدرتها على تحقيق رغبات مستخدمي قائمة التدفقات النقدية ومتخذي القرارات، وذلك من خلال قدرة المنشأة على تحقيق استثمار مع مقارنة حجم هذه الاستثمارات مع غيرها من المنشآت المماثلة وأيضاً من تقييم مدى قدرة المنشأة على تحقيق التمويل الذاتي لهذه الاستثمارات ومدى احتياجاتها من التمويل الخارجي، وكيفية تدبير المنشأة لهذه الأموال المطلوبة لإنجاز برامجها الاستثمارية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي القائمة سواء داخلياً أو خارجياً، وهو ما يتفق مع الأهداف التي تسعى القائمة إلى تحقيقها.

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تتكون في العادة من إصدار الأسهم، أو السندات أو الحصول على قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وهي التدفقات الداخلة، وتخصم منها التدفقات النقدية الخارجة كأنشطة تمويلية سابقة قامت بها المنشأة، كالتوزيعات النقدية على المساهمين، وتسديدات الديون أو السندات أو إعادة شراء الشركة لجزء من أسهمها⁽³⁾.

(1) د. جورج دانيال غالي، المحاسبة الإدارية، (القاهرة: دن، 2007م)، ص121.

(2) د. حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية - جامعة دمشق، المجلد (24) العدد الثاني، 2008م، ص213.

(3) أ.د. محمود عبدالحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية/ط6، (عمان: دار وائل للنشر، 2012م)، ص208.

ترتبط الأنشطة التمويلية بحصول المنشأة على النقدية التي تحتاجها من المستثمرين والدائنين لغرض بدء التشغيل واستمراره، وتتضمن الأنشطة التمويلية بصفة عامة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لعناصر حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل.

تشمل التدفقات الداخلة كافة المتحصلات المرتبطة بالإقتراض ورأس المال المملوك مثل⁽¹⁾:

أ. الإقتراض قصير أو طويل الأجل عن طريقة الأوراق التجارية أو السندات أو الرهن أو ماشابه ذلك.
ب. بيع أسهم رأس المال للملاك (أسهم عادية أو أسهم ممتازة).

كما تشمل التدفقات النقدية الخارجة كافة المدفوعات المرتبطة بالإقتراض ورأس المال المملوك ايضاً مثل:

أ. سداد القروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (أوراق تجارية-سندات- رهن).
ب. سداد توزيعات الأرباح للملاك.

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية قد يكون قيمة سالبة أو قيمة موجبة ويتوقف ذلك على الوضع التمويلي الذي تمر به المنشأة في الفترة الزمنية محل التقويم، للحصول على موارد مالية أو تسديد لموارد مالية سبق أن حصلت المنشأة عليها ففي الحالة الأولى يكون الصافي موجب، وفي الثانية يكون الصافي سالب، إلا أنه قد يحدث للمنشأة نفسها لفترة زمنية تحصل على تمويل خارجي وفي نفس الوقت تقوم بتسديد أقساط التمويل السابق، وتتوقف النتيجة في كونها سالبة أو موجبة على حد كليهما⁽²⁾.

يرى الباحث أن الإفصاح عن التدفقات النقدية التمويلية في قسم مستقل بها ومنفصل عن باقي أقسام قائمة التدفقات النقدية، يدعم إمكانية القائمة على تحليل وتقويم قدرة المنشأة على تمويل استثماراتها، وقدرتها على جذب أموال من التمويل الخارجي، ثم قياس وتقويم حجم العبء الناشئ عن النشاط التمويلي (في حالة الاقتراض)، أو تكلفته (في حالة التمويل بالملكية) الواقع على التدفقات النقدية التشغيلية وعاء التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة، مما يدعم القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة في هذه المجالات، وهو ما يمثل تحقيقاً لأهداف القائمة.

فيما يلي بعض جوانب الانتقادات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية التي وجهت إلى القائمة بصفة عامة بأقسامها الثلاثة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية بالشرح والتحليل:

1. الجانب الاعتباري في قياس التدفقات النقدية:

يعرف المعيار الدولي رقم (7) المعدل والمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) والمعيار البريطاني رقم (7)، النقدية بأنها النقدية السائلة مضافاً إليها النقدية المعادلة. إن عنصر النقدية المعادلة هو عنصر

(1) د. أحمد حسن عامر، إنعكاسات التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم شركات القطاع الصناعي في مصر - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1999م، ص273.

(2) د. زياد عبدالحليم الذبيبة وآخرون، المحاسبة المالية/ج2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م)، ص348.

اعتباري أي أنه ذلك العنصر الذي إذا توافرت فيه شروط معينة يعتبر النقدية أو يعامل اعتبارياً معاملة النقدية السائلة، ويعد هذا مجالاً للانتقاد على أساس⁽¹⁾:

أ. إن سرعة دوران التدفقات النقدية التي تم قياسها على أساس النقدية السائلة والنقدية المعادلة أقل أو أبطأ منه في حالة قياس هذه التدفقات على أساس النقدية السائلة فقط. وذلك لأن النقدية السائلة يوجد لديها استثمارات معادلة للنقدية في حين أنه لا يوجد لدى النقدية المعادلة.

ب. إن الشرط الاعتباري الخاص بالفقرة الزمنية والتي مدتها ثلاثة شهور غير مجدي كقياس للنقدية المعادلة، إذ أن الهدف من هذا الشرط الاعتباري هو سيولة العنصر أو قرب تحقيقه نقداً .

2. شكل وطريقة عرض التدفقات النقدية:

تم توجيه عدة انتقادات للنموذج الذي أورده المعيار الدولي رقم (7) والنموذج الذي أورده المعيار الأمريكي (FASB95)، عن شكل وطريقة عرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية، حيث يتم التفريق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستخدام إشارة الأقواس حول التدفقات النقدية الخارجة، وبالتالي فإن صافي التدفقات النقدية يتحدد من خلال الجمع الجبري للأرقام، وأنه من المفضل عرض التدفقات النقدية الداخلة بصورة مستقلة عن التدفقات النقدية الخارجية، وأن يتم إيضاح مجموع كل منهما على حده، ثم استخراج الصافي بطرح المجاميع من بعضها⁽²⁾.

يرى الباحث أن هذا الاتجاه في عرض معلومات التدفقات النقدية يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على معلومات معينة مثل هذا الجمع الجبري للمفردات في حالة استخدام الأقواس، كمعلومة إجمالي التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية للمنشأة لأنه قد يستخدم هذه المعلومة في إجراء تحليلات معينة تفيد في تقويم الأداء أو اتخاذ قرارات معينة.

3. الإفصاح عن المعلومات غير النقدية:

المعيار الأمريكي رقم (95) يتطلب الإفصاح عن العمليات غير النقدية سواء الاستثمارية أو التمويلية، إلا أن هناك انتقاداً موجهاً لهذا الإفصاح بأنه غامض وغير مفهوم، فالمعيار لم يحدد أي عمليات مالية يجب أن يفصح عنها وأيهما لا يجب الإفصاح عنها، لعلاج هذه الإشكالات يتم الإفصاح عن مثل هذه الأحداث غير النقدية على أساس قاعدة الأحداث التعاقدية الهامة، حيث تستخدم هذه القاعدة للتمييز بين التدفقات النقدية القابلة للتحقيق، والتي يلزم الإفصاح عنها وهي تلك التي تمثل أحداث تم التعاقد عليها خلال الفترة محل الإفصاح وتظهر آثارها النقدية خلال الفترات التالية، وليس ذلك فقط بل يجب أن تكون هذه الأحداث التعاقدية هامة لمستخدمي القوائم المالية، وتتحدد أهمية هذه

(1) عثمان محمد فراج، مرجع سابق، ص.ص 296-298.

(2) إبراهيم حماد، الموازنات، جارية ورسمية، (القاهرة: مكتبة قصر الزعفران، 1993م)، ص 162.

الأحداث التعاقدية على أساس عدم إمكانية مستخدمي القوائم المالية للتعرف على مثل هذه الأحداث من خلال المعلومات المعروضة في هذه القوائم⁽¹⁾.

يرى الباحث أن هذا الإفصاح غير المقيد يتيح فرصة أمام بعض المنشآت لتضمينه عمليات مالية توحى بتحسّن النقدية ومستوى السيولة لدى المنشأة مستقبلاً في حين أنها غير حقيقية (وهيئة).

ثالثاً: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتناول الباحث طريقتي إعداد القائمة كالاتي:

1. الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم الإفصاح عن مفردات كل من المقبوضات والمدفوعات النقدية وكذلك الإجمالي لكل منهما، ثم خصم الأخير من الأول للحصول على الصافي، فيتم الإعلان عن التأثير أو مساهمة كل من أنشطة التشغيل الفرعية في صافي النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل كوحدة واحدة⁽²⁾.

كما أن إعداد التدفقات النقدية بهذا الشكل يعد أكثر اتساقاً مع الأهداف التي تسعى القائمة إلى تحقيقها، والتي من أهمها توصيف المقبوضات والمدفوعات النقدية بشكل مفصل مما يمكن من التحليل وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي يرشد اتخاذ القرارات الاستثمارية⁽³⁾.

من مزايا هذه الطريقة أنها تتطلب تكاليف أعلى لا تتناسب مع المنافع المستفادة منها، كما صرحت بذلك بعض الشركات في حين أن مؤيدي هذه الطريقة يرون أن هذه التكاليف غير جوهرية إذ ما قورنت بالمنافع العائدة من تحليل المعلومات التي قدمتها، كما يعاب عليها أيضاً أنها بالرغم من هذه المزايا إلا أنها لا تقدم تفسيراً عن سبب اختلاف صافي الدخل وعن صافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما لا يمكن من عمل التحليلات اللازمة والتي تتطلب توافر مثل تلك المعلومات، وهو ما يتعارض مع أحد الأهداف الأساسية للقائمة⁽⁴⁾.

2. الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

يطلق على هذه الطريقة طرية التسوية حيث يتم تعديل الأرباح أو الخسائر بالعمليات ذات الطبيعة غير النقدية، أي يتم إجراء تسويات على صافي الربح بالنسبة للبنود التي أثرت على صافي الربح ولكنها لم تؤثر على النقدية⁽⁵⁾. والميزة الأساسية للطريقة غير المباشرة أنها تركز على الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما يحقق أحد الأهداف الأساسية لقائمة التدفقات النقدية، وهو الهدف الذي تعجز عن تحقيقه الطريقة المباشرة، مما حدا بالهيئات المهنية التي

(1)Loveday Guy, "Cash Flows When The Fiddling Has To Stop" Accountancy, 1992,P81.

(2)IAS, International Accounting Standard, No. 7 (Revised 1992), Statement of Cash Flows, Stamford. Cann.

(3) أ.د. محمود عبدالحليم الخليفة، مرجع سابق، ص216.

(4)د. رضوان حنان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية - الإطار الفكري، (عمان: دار وائل للنشر، 2013م)، ص 136.

(5) المرجع السابق، ص.ص136-137.

تشجع الطريقة المباشرة أن تطلب من معدي القوائم المالية إعداد جدول إضافي يوضح تسوية صافي الدخل وتعديله إلى صافي التدفق النقدي التشغيلي كجدول ملحق بالطريقة المباشرة لاكتمال الفائدة وتحقيقها لكافة الأهداف التي تهدف إليها القائمة ومن مزاياها ، سهولة وانخفاض تكلفة إعدادها، نظراً لأنها متشابهة مع إعداد قائمة مصادر واستخدامات الأموال (1).

يعاب على هذه الطريقة أنها لا توفر معلومات عن إجمالي المقبوضات النقدية أو تحديد مصادرها كذلك ولجمالي المدفوعات النقدية، أو تحديد أوجه استخداماتها، مما يعوق تحقيق القائمة لجانب هام وأساسي من أهدافها، وهو التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الموجبة مستقبلاً، كما أن ذلك لا يتناسب مع معظم الأهداف القائمة. يرى الباحث أن قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً للطريقة المباشرة حظيت بالاهتمام المتزايد من الدراسات والبحوث العلمية لتدعيم دورها في تقويم الأداء واتخاذ القرارات بهدف تطوير القائمة والتخلص من عيوبها وسلبياتها.

3. المفاضلة بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة:

عندما أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار المحاسبي المالي رقم (95) أثار هذا المعيار جدلاً حول المفاضلة بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وقد اعترضت الكثير من الشركات على استخدام الطريقة المباشرة وفضلت استخدام الطريقة غير المباشرة، حيث وضع المعيار رقم (95) أنه من أهم مزايا الطريقة غير المباشرة تركيزها على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ولذلك فهي توفر علاقة مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية، كما أن هذه الطريقة أقل تكلفة في إعدادها وأن غالبية المحاسبين يألون هذه الطريقة كونها قريبة جداً من طريقة إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وفقاً لمفهوم رأس المال العامل. وقد نص المعيار الدولي رقم (7) المعدل في الفقرة رقم (18) على أن للمنشأة حرية استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، إلا أنه جاء في الفقرة التالية مباشرة رقم (19)، أنه يشجع على استخدام الطريقة المباشرة لما توفره من معلومات غير متاحة في ظل الطريقة غير المباشرة، مما يمكن مستخدميها من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أو استخدامها في جوانب تحليلية لتقويم أداء المنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة(2).

يلاحظ الباحث أن قائمة التدفقات النقدية لا تختلف في الطريقة المباشرة عن الطريقة غير المباشرة إلا في قسم التدفقات النقدية التشغيلية فقط.

(1) د. علاء محمد البتانوني، مرجع سابق، ص 224.

(2) محمد قاسم شلتوت، الحاجة المتزايدة إلى الإفصاح المستقبل عن قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل ورأس مال العمل، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، المجلد(16)، العدد الرابع، 1992م، ص 14.

رابعاً: أهداف قائمة التدفقات النقدية

لقائمة التدفقات النقدية عدة أهداف تنحصر بشكل أساسي فيما يلي (1):

1. توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترة محددة.
2. توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل فالمعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية إذا تم استخدامها مع الإفصاح المرتبط بها والقوائم المالية الأخرى فإنها تساعد المستخدمين للقوائم المالية في (2):
 - أ. تقييم مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
 - ب. تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح والحاجة للحصول على تمويل خارجي.
 - ج. تقييم أسباب الاختلافات بين صافي الدخل من واقع قائمة الدخل والنقدية (المتحصلات والمدفوعات) من واقع قائمة التدفقات النقدية.
 - د. تقييم الآثار عن المركز المالي للمنشأة لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وغير النقدية خلال الفترة.
3. وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) يمكن تلخيص أهداف قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي (3):

- أ. يعتبر الهدف الأساسي من إعداد هذه القائمة هو تقديم المعلومات المهمة عن النقدية المتحصلة والمنصرفة خلال فترة مالية محددة.
- ب. تعتبر المعلومات الواردة ضمن هذه القائمة مع غيرها من المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية الأخرى أداة مفيدة تساعد المستخدمين في تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية مستقبلاً، وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها، وتوفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي وتفسير الفروق بين صافي الدخل والنقدية المحصلة والمنصرفة المتعلقة به وتقييم آثار التدفقات النقدية على المركز المالي للشركات وخاصة عمليات التمويل والاستثمار.
- ج. تصنيف مصادر واستخدام الأموال إلى ثلاثة أنواع هي: الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.
- د. الإفصاح عن العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية.
- هـ. استخدام الشكل الأساسي لقائمة التدفقات النقدية، وكذلك المصطلحات الواضحة التي لا تحتمل

(1) د. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، ج/2، مرجع سابق ص 143.

(2) محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص 7.

(3) د. رضوان حنان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية - الإطار الفكري للتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 131.

اللبس والتأويل وذلك لتسهيل مهمة مستخدمي تلك القائمة على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالتدفقات النقدية للمنشأة.

4. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) يمكن تلخيص أهم أهداف قائمة التدفقات بما يلي⁽¹⁾:

أ. إن الهدف الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي البيانات المحاسبية بمعلومات عن النقد المستلم والنقد المدفوع خلال الفترة المالية.

ب. اعتماد المنشآت على معلومات قائمة التدفقات النقدية في الحصول على تمويل مناسب من النقدية.

ج. تساهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية كمؤشر مؤقت لها.

د. تجيب على استفسارات مالية (نقدية) لا تفسرها القوائم المالية الأخرى وهي:

i. من أين تم الحصول على النقد خلال الفترة المالية؟.

ii. أين تم إنفاق النقد خلال الفترة المالية..

هـ. إمكانية عمل مقارنات لأداء المنشآت نتيجة استبعاد المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث.

5. حددت المعايير المحاسبية المتعلقة بقوائم التدفقات النقدية التي صدرت في عدد من الدول أهدافاً متباينة لهذه القوائم فمثلاً يشير معيار التقرير المالي رقم (1) "قوائم التدفق النقدي" الصادر من مجلس المعايير المحاسبية بالمملكة المتحدة إلى أن هدف هذه القوائم هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقرير حالة السيولة والقدرة على الإستمرار أو التكيف المالي للمنشأة. وتشير المعايير الصادرة من كل من كندا وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا إلى أن الغرض من قائمة التدفقات النقدية هـ توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة وعن آثار تلك الأنشطة على المركز المالي⁽²⁾.

6. بينما تركز قائمة الدخل على هدف الربحية بالمشروع تركز قائمة التدفقات النقدية على هدف السيولة حيث تمثل قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية الداخلية والخارجة، ويمثل صافي التدفقات النقدية الفرق بين التدفق النقدي الداخل والخارج، وتوضح قائمة التدفقات النقدية النقود الناتجة من عمليات المشروع بالإضافة إلى الإستثمارات وتمويل العمليات التي تتم خلال الفترة⁽³⁾.

7. تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى عرض التدفقات النقدية للمنشأة لكل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بحيث يوفر ذلك المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، بتقدير أثر تلك الأنشطة

(1) د. مصطفى جاموس، مرجع سابق، ص246.

(2) د. أحمد السيد حمدالله، مدى الحاجة إلى التقرير عن التنبؤات النقدية في القوائم المالية المنشورة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الثاني، 1994م، ص19.

(3) أ.د. ثناء على القباني، مرجع سابق، ص.ص34-35.

على المركز المالي للمنشأة وعلى أرصدها النقدية⁽¹⁾.

يرى الباحث أن الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية تفسير مدلولاتها لا تفسيرها القوائم المالية الأخرى تمثل من خلال تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات متعددة لتقويم الوضع المالي للمنشأة ومدى قدرة المنشأة الوفاء بالتزاماتها المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية بشأنها، وقائمة التدفقات النقدية تفصح عن معلومات هامة قد لا تكون متاحة أو تكون غير واضحة (مبهمة) سواء في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل كتدفقات نقدية من أنشطتها الثلاثة، وعند عرض الميزانية العمومية المقارنة يتوفر للمستخدمين فقط معلومات عن أصول وخصوم المنشأة في نهاية كل سنة بينما توفر قائمة التدفقات النقدية للمستخدمين إمكانية معرفة السبب والكيفية التي تغيرت بها بعض البنود (المبالغ) والواردة في الميزانية، إن ذلك يتسق مع الفكر المحاسبي في تصنيف كافة القوائم ومن أهمها قائمة المركز المالي حيث يتم تصنيف الموارد المالية التي دخلت للمنشأة (الخصوم) حسب مصدر الحصول عليها سواء أكانت من المساهمين أم من القروض قصيرة أو طويلة الأجل، وكذلك تبويب استخدامات هذه الموارد المالية (وهي الأصول) حسب نوع الاستخدام بغض النظر عن نوعية المصدر الذي ضخ هذه الأموال.

(1) د. مؤيد راضي خنفر، ود. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص 51.

المبحث الثالث

المقومات الأساسية للمحتوى المعلوماتي المحاسبي للقوائم المالية وأهميتها في اتخاذ القرار تزايد الاهتمام بالوظيفة الإعلامية للمحاسبة مع ظهور نظريات الاتصالات والاستثمارات الحديثة، وما ترتب عليه من زيادة في الطلب على المعلومات المحاسبية من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية وكذلك من جانب الإدارة نتيجة الاتجاه إلى المنهج العلمي لاتخاذ القرارات. إن الاهتمام العالمي بالوظيفة المحاسبية لم يعطها تأكيداً حول مدى فعالية المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها للاستخدامات المتعددة والنماذج القرارية المتباينة سواء أكانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، خاصة وأن نطاق الاهتمام بالمعلومات المحاسبية لم يعد قاصراً على فئة معينة في ظل ما يعيشه عالم الأعمال اليوم من متغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، والنظام الاقتصادي المحلي⁽¹⁾.

إن المحتوى المعلوماتي في ظل هذه المتغيرات العالمية والمحلية يصبح له دور فعال في توجيه سلوك كافة القطاعات الاقتصادية، وكذلك سلوك المستخدمين، من خلال درجة المصادقية والشفافية للمعلومات المحاسبية التي تتمثل في المحتوى المعلوماتي لوسيلة الاتصال بين المنشأة والبيئة المحيطة بها والتي تعمل من خلالها⁽²⁾.

إن البعد المعلوماتي المحاسبي لم يلق نفس القدر من الاهتمام لمعظم الدول النامية، حيث أن عملية الاهتمام بعملية القياس المحاسبي، وغياب دور المنظمات المهنية بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الإعلام المحاسبي حد من الاهتمام المتزايد بالمحتوى المعلوماتي، إلا أنه في فترة أواخر الثمانينات وبداية التسعينات برز اهتمام المنظمات المهنية على الصعيد المحلي بوضوح بالإفصاح المحاسبي تماشياً مع المناخ الاقتصادي والتغيرات التي حدثت فيه للتحوّل إلى اقتصاد السوق⁽³⁾.

لذلك أصبح من الضروري الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي، الأمر الذي يساعد على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الأموال من الداخل والخارج، بالإضافة إلى أن كافة فعالية الإعلام المحاسبي التي يمكن أن توضح أثر المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية على تحسين نوعية القرارات التي يخدمها⁽⁴⁾.

(1) عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، تقويم فعالية البعد الاعلامي للوظيفة المحاسبية في شركات قطاع الاعمال المصرية- مدخل بيئي، مجلة البحوث المعاصرة، كلية التجارة- جامعة أسيوط، العدد الثاني، 1994م، ص 235.

(2) عبد الحي مرعي، نحو فلسفة منطقية للتظهير المحاسبي، مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 1979م، ص 27.

(3) عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 338.

(4) مصطفى نبيل الشامي، مدخل إلى نظم المعلومات مفاهيم، أساسيات، تكنولوجيا/ج1، (القاهرة: المكتبة العلمية، 1997م)، ص 37.

أولاً: المقومات الأساسية للمحتوى المعلومات

لكي ينجح المحتوى المعلوماتي في تحقيق أهدافه أو الأغراض المنشودة منه، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، لأن الهدف الأساسي للمحتوى المعلوماتي هو توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة والمناسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث يعطي صورة توضيحية خالية من الغموض عن جوانب نشاط المشروع أقرب ما تكون إلى الحقيقة، إذ يستوجب توفير مقومات نجاحه لتحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من المقومات وهي⁽¹⁾:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة. إن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تتبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من قبل جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة، لهذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو صورة العرض، لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية ستوقف في جانب كبير منها على مدى ما تملكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارات وخبرات في تفسير تلك الإيضاحات⁽²⁾. لذا فإن إعداد القوائم والتقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة في هذا التقرير، وأن تتوفر في أي مستخدم للمعلومات المحاسبية الحد الأدنى من المهارة والخبرة التي تمكنه من تفسير هذه المعلومات، وظهر ما يعرف بالقارئ المعياري الذي يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية والمستخدم غير الماهر⁽³⁾.

ينقسم مستخدموا المعلومات المحاسبية بصفة أساسية إلى مجموعتين رئيسيتين، المستخدمون

(1) محمد مطر، تقييم الإفصاح الفعلي في القوائم المنشورة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات في العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، العدد الثاني، 1993م، ص.ص 116-128.

(2) محمد مطر، التأصيل النظر للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)، ص.ص 338.

(3) عبد النبي أمجد فرح، تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمرحلة الشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي والدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2005م، ص 19.

الداخليون، والمستخدمون الخارجيون، وتختلف احتياجاتهم من مجموعة إلى أخرى، وحتى داخل المجموعة الواحدة تختلف تلك الاحتياجات حسب اهتمامات كل من أفرادها ومستواه الإداري، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي (1):

أ. المستخدمين الداخليين - Internal Users

يقصد بالمستخدمين الداخليين للمعلومات المحاسبية، رجال الإدارة بمستوياتهم المختلف داخل المنشأة، وتختلف حاجتهم للمعلومات المحاسبية من حيث مكوناتها ودرجة الاجمالي والتفصيل فيها، والدقة والشمول، والبعد الزمني والتوقيت تبعاً للعديد من العوامل أهمها (نوعية القرار المراد إتخاذه - المستوى الإداري).

ب. المستخدمين الخارجيين: External Users

يقصد بالمستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بصورة أو بأخرى بالمنشأة وما تزاوله من أنشطة. وتتمثل الأطراف الخارجية بصفة أساسية في المستثمرين الحاليين (الملاك) المستثمرين المتوقعين البنوك، الموردين، العملاء، الأجهزة الحكومية، وعموم الجمهور كالباحثين والمستشارين الماليين والاقتصاديين وغيرهم. وعادة ما ينبع إهتمام تلك الأطراف بالمنشأة من وجود بعض المصالح المشتركة معها، يترتب عليها ضرورة اتخاذهم ما يلزم من قرارات لتنظيم العلاقة. وبصفة أساسية تستمد الأطراف الخارجية احتياجاتها من المعلومات، والتي تختلف باختلاف نوعية المصالح المشتركة بين أي منهم والمنشأة من القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام وهي قائمة المركز المالية وقائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى بعض التقارير الخاصة التي تقدم لأطراف معينة مثل تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، والتقارير التي تقدم للجهات الحكومية .

كما سبق يتضح أن الاطراف الخارجية تعتمد بشكل أساسي على القوانين المالية المنشورة كمصدر لمعلوماتها. ويرى الباحث أن القوائم المالية في حد ذاتها لن تكون مصدر كافي للمعلومات لاحتوائها على بيانات تاريخية، كما أن التقارير والمعلومات الإيضاحية المفترض أن تكون ملحقه بها هي دائماً حكرًا على الاستعمال الداخلي (إدارة المنشأة)، وبالتالي لن تكون هنالك صورة متكاملة للطرف الخارجي المستخدم لهذه القوائم، ويتطلب الأمر من المستخدم الخارجي أن يرفع بصره إلى ما وراء القوائم المالية لوضع تصور منطقية وبشكل معقول يفيد في الوفاء باحتياجاته من خلال الاستخدام للعديد من الأساليب المفيدة في ذلك مثل الحصول على الحسابات الختامية لأعوام أخرى ماضية ومقارنتها بالوضع الحالي واستخدام النسب المالية في تحليل محتويات القوائم (لآخر ستة أشهر مثلاً) وغيرها من الأساليب والطرق.

(1) د. أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، ج/1، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 2000م)، ص.ص 48-54.

يرى الباحث أن تلبية رغبات جميع هذه الأطراف أمر صعب ويتطلب إعداد بيانات مالية وإيضاحات مطولة مما يؤدي إلى الاستعانة بذوي الخبرات للوصول لأبسط المعلومات والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على تلك المعلومات والذي يتعارض مع المبدأ القائل بأن منفعة المعلومات يجب أن تكون أكبر من تكلفتها.

2. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

طالما أن هنالك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح يجب أن يتم الاختيار المحاسبي Accounting Choice بما يتيح أكثر المعلومات لمساعدة المستفيدين والمستخدمين لهذه المعلومات في ترشيد قراراتهم⁽¹⁾.

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة والأهمية النسبية، حيث تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد نوع تلك المعلومات المحاسبية وتعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي من خلاله يتم تحديد كمية تلك المعلومات⁽²⁾.

لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى⁽³⁾.

يرى الباحث أنه لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة مهمة أو غير مهمة، أن يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه، إلا أن أي معلومة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو مستخدم بديل.

3. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

إن طبيعة وتحديد نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، هذا بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وتعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم⁽⁴⁾.

يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي ونتائج الاعمال والتدفق النقدي للمنشأة في نهاية السنة المالية والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع

(1) عباس مهدي الشرازي، مرجع سابق، ص 194.

(2) محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، مرجع سابق، ص 341

(3) د. محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م)، ص.ص 257-256.

(4) د. عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (الخرطوم: د.ن، 2010م)، ص142.

الإفصاح عن النتائج الفعلية في جميع الظروف التي تؤدي إلأى القوائم معروضة بطريقة عادلة وصادقة⁽¹⁾.

بالرغم من أهمية المعلومات المحاسبية وبذل الجهود المحلية والعالمية في تطوير الإفصاح المحاسبى لخدمة سوق المال إلا أن توافر المعلومات وخاصة المحاسبية منها يتصف بالقصور النسبى حيث أن طرق العرض والإفصاح المحاسبى تتصف بعدم مقدرتها على توفير المعلومات الكافية واللازمة للعاملين فى سوق الأوراق المالية⁽²⁾.

كما يمثل العرض والإفصاح المحاسبى أداة توصيل المعلومات المحاسبية والمتعاملين في سوق الأوراق المالية بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها هؤلاء المتعاملين داخل السوق، حيث يقوم المستثمرون والمحللون الماليون بتحليل هذه المعلومات والبيانات بهدف المساعدة في إتخاذ القرارات وحتى تؤدي سوق الأوراق المالية دورها في الوساطة بين المستثمرين يجب أن يتوافر لها مجموعة من المقومات ومن اهم هذه المقومات مايلي⁽³⁾.

أ. وجود مجموعة كبيرة متنوعة من الأوراق المالية للوفاء بكل إحتياجات المستثمرين .
ب. وجود نظام فعال يسمح بتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وفقا لأهداف واحتياجات المستثمرين.

ج. الإفصاح عن القدر الكافي من المعلومات المحاسبية التي تعكس حقيقة المراكز المالية للمشروعات وارباحتها المحققة والمتوقعة مستقبلاً بما يساعد على تقييم السهم.

د. توافر الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية حتى يتمكنوا من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة في السوق.

يرى الباحث أنه بالإضافة لمعلومات بيانات القوائم المالية التقليدية والتي تفنقر للإفصاح عن كثير من الجوانب بما فيها الجوانب النقدية المهمة وخاصة المستقبلية منها، لذا يجب الإفصاح عن بيانات قائمة التدفقات النقدية حيث يفترض بأن لها محتوى معلوماتي إضافي تنبؤي مستقبلي للمعلومات المحاسبية التي تهم طائفة المستخدمين لتلك المعلومات.

4. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها وترتيب

(1) أبوبكر سعيد محمد، مدى توافق السياسات والقواعد المحاسبية المتبعة بالمصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أدرمان الإسلامية - كلية الدراسات العليا، 2004م، ص 30.

(2) إبراهيم أحمد عطية شاهين، استخدام اساليب المراجعة الادارية كاداة لتطوير الإفصاح المحاسبى لخدمة سوق المال، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعلية، 2002م، ص 4.

(3) د. أحمد سعيد قطب حسانين، المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية رؤية مقترحة لدعم قدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الثاني، 2002م، ص 8-9.

وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة، وفي هذا المجال ظهر مفهومان للإفصاح، الأول يقضي بأن تعرض البيانات المالية المنشورة وبأدق التفاصيل جميع المعلومات التي يطلبها مستخدمي البيانات المالية وفق نموذج متعدد يتناسب مع احتياجات كل فئة منهم، وهذا المفهوم يعرف بالإفصاح المثالي، أما المفهوم الآخر والذي يطلق عليه الإفصاح الكافي وهو عرض البيانات وفق نموذج واحد للإفصاح يتسم بالعمومية ويشكل يوفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة الحد الأدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ قراراته⁽¹⁾.

القوائم المالية المنتج الرئيس لنظام المحاسبة المالية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات في إتخاذ قرارات رشيدة، فمن الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المادية والاقتصادية للمشروع⁽²⁾.

ورد في الاطار الذي اعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لاعداد القوائم المالية، أن القوائم تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، كذلك ورد في نفس الاطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لدى غالبية مستخدمي القوائم المالية، ولكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية من اجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية⁽³⁾.

يرى أحد الكتاب أن المستخدمين لا يعتقدون أن النظام المالي يوفر معلومات عن البنود غير المتكررة وغير العادية لتمتكنهم من تحديد عائد الانشطة الرئيسية بالمنشأة، ونتيجة لذلك فإن الشكل العام لقائمة الدخل لا يتغير ولكن قد تحدث المزيد من التصنيفات الفرعية لقائمة الدخل. وترجع الاهمية في ذلك إلى إمكانية استخدام المفاهيم الجديدة كالدخل الشامل والفوائد وتماثل العوائد مع صافي الدخل الذي يقر عنه حالياً⁽⁴⁾.

يرى الباحث أن للمعلومات المحاسبية أثر في تحديد احتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية وقدرة هذه المعلومات على التنبؤ بجوانب كثيرة ومهمة، بحيث تؤدي بالمستخدم لتلك المعلومات إلى الرشد في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

(1) عثمان فرح يس، التقارير المالية الفترية كأداء لتحقيق الإفصاح المحاسبي في وحدات قطاع الاعمال العام الصناعي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الأول، 1995م، ص426.

(2) د. يوسف محمود جربوع، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة: الجامعة الإسلامية، المجلد (15) العدد الثاني، 2007م، ص509.

(3) حسين القاضي وآخرون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، (عمان، دار الثقافة والنشر، 2012م)، ص273.

(4) جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة/ ج1، ترجمة محمد السلطان، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م)، ص255.

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

من الأمور الهامة التي تجعل من المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مستخدميها هو نشر هذه المعلومات في الوقت المناسب بحيث تصبح هذه المعلومات قليلة القيمة إذ لم تنتشر في الوقت المناسب (1).

في إطار تأكيد أهمية خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية المفصح عنها توجهت جهود الهيئات المهنية إلى ضرورة إيجاد وسيلة أو أسلوب يجعل المعلومات المحاسبية ذات جدوى وفائدة لمتخذي القرارات من حيث توقيت الحصول عليها (2).

يرى الباحث أن تكون هناك موازنة بين توقيت إيصال المعلومات إلى مستخدميها وبين دقتها بحيث لا يترتب الحرص على عنصر الوقت المناسب التضحية بالدقة المحاسبية المطلوبة والتي تفقدها الثقة.

6. المعوقات التي تحد من الإفصاح في القوائم المالية:

تصل المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية إلى الوضع الأمثل عندما تحدد احتياجات مستخدميها بشكل دقيق، وتتوفر القدرة والرغبة لدى الإدارة في إعداد هذه المعلومات ونشرها لتلبية تلك الاحتياجات، وقد لا يتحقق هذا الوضع في الواقع العملي نظراً لتضارب المصالح والصراع بين الأطراف المختلفة التي لديها مصالح مع المنشأة، حيث يمكن تحديد عدة معوقات تحد من مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وهي (3):

أ. الإفصاح يساعد المنافسين في الحصول على معلومات عن المنشأة، الأمر الذي قد يضر بمصالح المنشأة والمساهمين فيها، ولا يمكن اعتبار هذا السبب مبرراً للحد من عملية الإفصاح، لأن من الممكن حصول المنافسين على هذه المعلومات عن المنشأة من مصادر أخرى.

ب. يؤدي الإفصاح التام عن المعلومات المالية إلى تحسين المناخ التفاوضي حول الأجور لصالح الاتحادات العمالية، إلا أن الإفصاح التام يحسن من المناخ التفاوضي لجميع الأطراف، كما أن تلك الاتحادات قادرة على الحصول على المعلومات التي تحتاجها من مصادر أخرى.

ج. عدم قدرة بعض المستخدمين على فهم السياسات والإجراءات المحاسبية وأن الإفصاح الكامل سيؤدي إلى تنويرهم، كما أن هناك مستخدمين آخرين على درجة عالية من الدراية والخبرة المحاسبية

(1) علي مانع، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الإنتمان في البنوك الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2012م، ص31.

(2) د. محمد صبري إبراهيم، د. ممدوح عبد الحميد، استخدام المعلومات المالية والمحاسبية في تطوير استراتيجية الاستثمارات المالية طويلة الأجل في البنوك التجارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، 2007م، ص.ص 54 - 55.

(3) Hendriksen And Areda, OP., P. 860.

والمالية، وبالتالي يتم الاستفادة من خبراتهم وخدماتهم والاستفادة من انعكاس وتأثير الإفصاح على كفاءة السوق المالية.

د. وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية بالمعلومات بتكلفة أقل من قيام إدارة المنشأة بنشر هذه المعلومات بالتقارير المالية، إلا أنه ومن خلال أنظمة الاقتصاد المحاسبي في المنشآت لا يترتب بالضرورة تكاليف إضافية على نشر تلك المعلومات.

هـ. افتقار المنشأة لمعرفة حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المختلفة، أي وجود فجوة بين معدي المعلومات ومستخدمي تلك المعلومات في تحديد أهميتها وقيمتها.

يرى الباحث أن مستويات الإفصاح تتأثر بدرجة كبيرة بماهية المعايير التي تتبناها المنشأة في إعداد بياناتها المحاسبية، إضافة إلى تأثير الجمعيات المهنية والجهات الحكومية الرقابية والمنظمات المهنية، كما أن نوع الصناعة التي تنتمي لها المنشأة تؤثر على درجة الإفصاح، حيث أن هناك معايير خاصة لكل من المنشأة المالية وباقي المنشآت مما يعكس درجة التفاوت في تطبيقات الإفصاح في الواقع العملي. كما يستنتج الباحث مما سبق أنه عندما تستخدم القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات فعلى مستخدمي القوائم المالية مراعاة تلك المعوقات المتعلقة بهذه القوائم، وعلى الأطراف التي تعد القوائم المالية أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستخدمي هذه القوائم من المعلومات إذا كانوا مضطربين على تلك المعوقات التي ترتبط بهذه القوائم مما يتطلب الإفصاح عن المعلومات بشكل أوضح وأشمل لتلبية الاستخدامات المتعددة.

ثانياً: المحتوى المعلوماتي المحاسبي والأهداف المرجوة منه

إن كفاءة الإعلام المحاسبي وفعاليتيه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحتوى المعلوماتي المحاسبي كمعلومات من مخرجات النظام المحاسبي والتي تكون ملائمة للاستخدام المتوقع بما تفصح عنه من علاقات هامة تسهم في عملية التحليل والدراسة للمعلومات المحاسبية، مع الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، ومدى ارتباط المحتوى المعلوماتي المحاسبي باحتياجات الأطراف المستخدمة لها حتى تتمكن تلك الأطراف من تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

1. تقويم أداء الشركات ومدى تحقيقها لأهدافها وذلك على مستوى الإدارة أو الغير.
2. تقويم الأداء للإدارة وكفاءتها والتحقق من إمكانيات وخبرات المديرين.
3. تقدير درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة حالياً ومستقبلاً .
4. اشتمال التقارير المالية المنشورة على معلومات مفيدة عن المخاطرة لمتخذي القرارات الاقتصادية الرشيدة وعلى النحو التالي:
5. معلومات تفيد مستخدمي التقارير تبين توقعات الإدارة المستقبلية.

(1) أحمد هاشم معوض، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات سوق المال، المؤتمر العملي الرابع للمحاسبين المصريين، القاهرة: الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، 1996م، ص.ص 3-4.

6. معلومات عن الإنفاق الاستثماري المستقبلي.
 7. معلومات عن الأسس التي أعدت عليها القوائم المالية والتقارير.
 8. معلومات عن التدفقات النقدية.
 9. معلومات تفيد في تقديم الأوراق المالية للشركات المطروح أوراقها في السوق.
- يستنتج الباحث أن الإعلام المحاسبي يؤدي دوره عن طريق توفير المعلومات المالية والمحاسبية التي تمثل المحتوى المعلوماتي المحاسبي، والتي تؤدي إلى تقييم الأداء من خلال إعلام الغير بالمعلومات الكافية والملائمة التي تسهم مساهمة فعالة في عمليات التنبؤ المستقبلية ومدى التغير فيها، ويكون الإعلام المحاسبي بمثابة الإنذار المبكر الذي يقي متخذي القرارات من الوقوع في التضليل والغش من خلال استخدام الأساليب الكمية في تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية للارتكاز عليها في وضع الخطط المستقبلية التي تأخذ في الحسبان عدم التأكد والمخاطرة.
- إن المحتوى المحاسبي الذي يجب أن تحققه القوائم والتقارير بمحتواها المعلوماتي يمكن أن يتحقق من خلال الالتزام عند إعداد تلك القوائم والتقارير بما يلي⁽¹⁾:

1. تحقيق القدرة على قياس كفاءة إدارة المنشأة في عملية التخطيط لذلك يجب أن يفصح المحتوى المعلوماتي بالتقارير عن البيانات والمعلومات المخططة والفعلية، بما يحقق إمكانية عقد المقارنة بينهما وتحديد معدلات الاختلاف والتي تعتبر مؤشرات قياس لكفاءة الأداء الأمر الذي يحتاج إلى تقديم تقارير توضيح الأسباب لهذا الاختلاف.
 2. تحقيق القدرة التنبؤية بالأداء في المستقبل من خلال المقارنة النسبية بين الأداء الحالي والأداء السابق، مما يمكن من قياس معدلات التطور في الأداء الحالي بالنسبة للأداء السابق وذلك باستخدام الأساليب الكمية لأغراض التنبؤ.
 3. إمكانية استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في اتخاذ القرارات.
 4. إمكانية الربط بين أساس القياس القائم وأسس القياس البديلة.
- يرى الباحث أن الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي المحاسبي في السودان قد ازداد في الآونة الأخيرة من خلال مجموعة القوانين التي صدرت مواكبة للإصلاح الاقتصادي وزيادة دور المنظمات المهنية فيها والعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى معلومات جمعية مراجعي الحسابات في السودان والتي تتعلق بالإفصاح، وهي التي تمثل أحد الركائز للإعلام المحاسبي الأمر الذي يؤدي إلى جذب انتباه مستخدمي المعلومات والاتساق والتوافق مع احتياجاتهم وتكون باعثة ودافعة على السلوك الإيجابي، حيث أنه يتحدد من خلال فاعلية وكفاءة الإعلام المحاسبي عن طريق القيمة المعلوماتية التي تحتويها التقارير المحاسبية.

(1) السيد عبد المقصود محمد، متطلبات الإفصاح عن الاداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 1987م، ص.ص 6-7.

ثالثاً: الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية كمحتوى معلوماتي

المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية⁽¹⁾. المعلومات المحاسبية كمحتوى معلوماتي للقوائم والتقارير المالية هي الأداة التي تزيد من كفاءة الأفراد في قدرتهم على التنبؤ المستقبلي، مما يعطيهم قدرة أفضل للقيام باتخاذ القرارات المختلفة، حيث أن المعلومات المحاسبية أصبحت في ظل المتغيرات البيئية سلعة اقتصادية من ناحية، وتعتبر من ناحية أخرى العنصر الذي يضمن تفاعل العناصر الأخرى في السوق⁽²⁾. إن توفير المعلومات ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه مسار يمكن المستخدمين من الاستفادة منه، حيث أن المظهر الأساسي لوظيفة نظام المعلومات المحاسبية يتمثل في عملية الاتصال التي تتطوي على توزيع المعلومات المحاسبية وتفسير متخذي القرارات لمحتوياتها⁽³⁾، ونتيجة للطلب المتزايد عن المعلومات نتيجة لزيادة مستخدميها واحتياجاتهم التي تواكب المتغيرات البيئية على الصعيد الدولي والمحلي فقد ركز الإعلام المحاسبي على المدخل النفعي للمعلومات. وحدد مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المفاهيم رقم (2) الصادرة في عام 1978م فئات المستخدمين وطالبي المعلومات المحاسبية⁽⁴⁾.

يرى الباحث أن أحد أسباب ضعف سوق المال إنما يرجع إلى عوامل كثيرة أهمها: المحتوى المعلوماتي المحاسبي، عدم أو قلة اعتماد المستخدمين على ما يقدم من معلومات نتيجة لما يشوبها من صفات والتي تتمثل في عدم الشفافية والوضوح، عدم الملائمة، وعدم الكفاية الفنية والعملية، عدم ارتفاع تكاليف الحصول عليها. إلا أن هذه النواقص من خلال وجود محتوى معلوماتي محاسبي يوصل معلومات للمستخدمين بإفصاح يتلائم مع احتياجاتهم وبأقل تكلفة وذلك من خلال القوائم المالية باعتبارها أكثر قنوات الإعلام المحاسبي تطوراً في نوعيتها وفي محتواها بما يضمن فهمها وإدراكها مما ينعكس إيجاباً على الأسواق المالية نتيجة لتوفير المعلومات التي تغطي الطلب عليها لاتخاذ القرارات المستقبلية.

(1) د. محمد شوقي بشارة، نظام المعلومات المحاسبية، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1989م)، ص 43.

(2) محمد نجيب ابراهيم، تصميم اطار مقترح لنظم المعلومات المحاسبية لزيادة كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار بالتطبيق على صندوق استثمار البنك الاهلي، المؤتمر العلمي الرابع للمحاسبين المصريين، القاهرة: الجمعية العلمية المحاسبية والنظم والمراجعة، 1996م، ص 3.

(3) محمود السيد الناغي، مقومات الملائمة في الإفصاح المحاسبي لمقابلة احتياجات سوق رأس المال في مصر، المؤتمر العلمي الثاني للمحاسبين المصريين، افاق التطور المحاسبي في مصر، القاهرة: الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، 1993م، ص 2.

(4) فاروق جمعة عبد العال، دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط بورصة الاوراق المالية للوصول لافضل سلة استثمارية للاقتصاد القومي، مؤتمر استراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 1995م، ص 796.

رابعاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية لعملية اتخاذ القرار

إن مستخدمي القوائم المالية لا يحصلون مباشرة على معلومات تحتوي على تنبؤات مستقبلية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولكي تتم عملية اتخاذ هذه القرارات تستوقفهم عملية التحليل والتفسير لتلك المعلومات التاريخية المتوفرة، وأن تكون هذه المعلومات التاريخية واضحة وليست غامضة لكي توفر أساساً سليماً للاستنتاجات الأخرى لأغراض اتخاذ القرارات، للمصطلحات الفنية لنماذج ووسائل استخدام الاتصالات ما بين المصدر والمتلقي أي بين الإدارة والمستخدمين للمعلومات فإنه من المهم أن لا يوجد تشويش أو أي مصدر من مصادر التشويش على مستوى دلالات الألفاظ، لذا فإن المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية (التاريخية) يمكن أن تقلل اللبس والتشويش إلى أدنى حد في القوائم المالية المنشورة، ولإنجاز نجاح أي نوع من الاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية فإنه من الضروري أن يفهم المتلقي للبيانات والمعلومات اللغة المستخدمة بواسطة الرسائل في بناء رسالته، لذلك فإن الحلول لتخطي مثل هذه المشاكل الناتجة عن دلالات الألفاظ وهو الإفصاح الواضح، أي أن تفصح كل منشأة عن أنشطتها على ضوء التدفقات النقدية الفعلية التي دفعت أو التي تم الحصول عليها والتي من خلالها يتحقق ما يلي⁽¹⁾:

1. إن السواد الأعظم يفهم معنى النقد حيث أنه ليس مفهوماً ضبابياً كالدخل والربح.
 2. إن النقد مقياس عملي نسبياً ومن الصعب لكثير من المنشآت التلاعب بالتدفق النقدي، وبالتالي فإنه يجب أن تكون القوائم المالية المنشورة أكثر قابلية للمقارنة.
- يرى الباحث أن تطور القوائم المالية المنشورة وشمولها للمعلومات المحاسبية المستقبلية يساعد المستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مما يساعد في زيادة فعالية القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات المحاسبية في صنع القرار.
- تعد قائمة التدفقات النقدية نظراً لحاجة مستخدمي القوائم المالية والشركات للتعرف على الامور التالية⁽²⁾:

- أ. كيفية توليد النقدية واستخدامها، ومن ثم مدى قدرتها على ذلك .
- ب. تمكين المستخدمين من تقييم التغيرات التي حدثت في صافي الأصول وفي الهيكل المالي بما في ذلك درجة السيولة والقدرة على سداد الديوان.
- ج. مدى القدرة على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية ومدى التوافق مع الظروف والفرص الصغيرة.
- د. تمكين المستخدمين من عمل نماذج بغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

(1)John Arnold and Others, **Financial Accounting**, Prentice, Hall, International, UK, Ltd., 1985,P. 53

(2) د. محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص 297.

هـ. تحسن من القابلية للمقارنة عند إعداد التقارير عن أداء الشركات لإستبعادها الآثار الناتجة عن استخدام معالجات محاسبية مختلفة .

و. تفيد في فحص مدى التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية (قيمة رقابية).

ز. تساعد في إختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر تغيير الأسعار.

تفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة المنشأة على خلق نقدية أو مايعادلها ولحتميات المنشأة للإستخدام والإنتفاع بتلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الإقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المنشأة على خلق وتوليد نقدية ومايعادلها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بخلق تلك التدفقات⁽¹⁾.

إدرك مستخدمو القوائم المالية أن تعريف الأموال على أساس أنها النقدية أفضل من أنها راس المال العامل وخاصة عند سداد الالتزامات والتوزيعات، وظهرت هذه الاتجاهات في الممارسة العملية حيث ظهر إتجاه قوي يقوم بإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على الأساس النقدي وذلك بإعتبار أن المدفوعات يتم تسديدها من النقدية وليس من رأس المال العامل.

أن تفضيل المقاييس النقدية على مقاييس الربحية أو على الأقل ضرورة توافر المقاييس النقدية جنباً إلى جنب مع مقاييس الربح، يمكن تبريرها بأن بقاء المنشأة في الأجل الطويل لا يتوقف فقط على ماحقته من من أرباح بل يتوقف كذلك على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها النقدية عند حلول مواعيد استحقاقها فتحقيق الربح لايعني بالضرورة أن يكون توقيت التدفق النقدي الداخل من النشاط متوافقاً مع توقيت التدفقات النقدية الخارجة المترتبة على هذا النشاط⁽²⁾.

إن الاهتمام المتزايد بحاسبة التدفقات النقدية له مبررات عديدة أهمها⁽³⁾:

1. إن أرقام التدفقات النقدية أكثر دلالة نسبياً من الأرقام الناتجة من مقاييس الاستحقاق.
2. إن التدفقات النقدية أرشد من مقاييس الاستحقاق عند اتخاذ قرارات استثمارية.
3. إنه يمكن التلاعب في مؤشرات الأرباح والمحسوبة على أساس الاستحقاق.
4. إن بقاء المنشأة في الأمد الطويل يترتب عليه أن تكون مربحة، ويتطلب أيضاً أن تكون قادرة على سداد التزاماتها النقدية عند استحقاقها.
5. إن الانشطة الربحية قد لا يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية في الوقت الذي تحتاج إليه المنشأة ، كما أن الانشطة التي تترتب عليها أستلام نقدية قد لا تكون مربحة.

(1) أ.د. حسين مصطفى هلالى، تحليل وتفسير ونقد القوائم المالية والميزانيات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010م)، ص210.

(2) د. علي محسن محمد، محتوى معلومات قائمة التدفقات النقدية - دراسة إختيارية على المصارف الإسلامية اليمينة، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، العدد (5-6) إبريل يونيو، 2009م، ص39.

(3) المرجع السابق، ص39.

6. إن معلومات التدفقات النقدية أكثر أهمية في حالة التركيز على المقرضين والمستثمرين مقارنة بالمستخدمين الآخرين.

7. إن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة في اتخاذ العديد من القرارات الداخلية والخارجية كالسيولة وتقييم الأداء والرقابة.

8. إن معلومات التدفقات النقدية أكثر أهمية في الشركات الأكبر حجماً .

أثرت أزمة السيولة في السبعينات من القرن المنصرم على توجيه الاهتمام الأكبر إلى تحليل التدفقات النقدية حيث أظهرت بعض الشركات أرقام ارباح مرتفعة وفي الوقت ذاته كانت تعاني من عدم وجود تدفق نقدي منخفض من العمليات .

يتضح للباحث أن تحليل التدفقات النقدية اكتسب أهمية كبيرة في دنيا المال والأعمال وذلك لدوره في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. حيث أنه يمكن إجراء ذلك التحليل لتلك المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية في صورتين هما⁽¹⁾:

1. التحليل التاريخي للتدفقات النقدية:

الذي ينصب على البيانات المالية التاريخية للمنشأة وبالتالي لا يراعي البعد الزمني أو توقيت التدفق النقدي ليتخطى بذلك ما يعرف بمفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد والأداة المستخدم حالياً في هذا النوع من التحليل هي قائمة التدفق النقدي وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات ونسب مالية.

2. التحليل المستقبلي للتدفق النقدي:

الذي ينصب على بيانات مالية مستقبلية أو متوقعة وبالتالي يتطلب مراعاة البعد الزمني من خلال توقيت التدفقات النقدية خصوصاً إذا ما تجاوز توقيت هذه التدفقات السنة، مما يتطلب مراعاة مفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد ويطلق على هذا النوع من التحليل تحليل التدفقات المخصصة، وأكثر المجالات استخداماً لهذا النوع من التحليل دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات.

يستنتج الباحث أن أهمية التدفقات النقدية تأتي من خلال الدور الذي تلعبه في توفير المعلومات التي لا تظهر في قوائم الدخل والميزانية العمومية حيث تعتبر هذه القائمة مكملتها لهاتين القائمتين أي وصلة الوصل بينهم، كما أنها ملائمة لتحديد نقاط القوة والقصور في أنشطة المنشأة، كما تشكل المعلومات التي تنتجها وما يمكن اشتقاقها منها من مؤشرات كمية، وسيلة فعالة لتقويم مدى كفاءة السياسات التي تتبعها الإدارة في مجال الاستثمار والتمويل والتخطيط المستقبلي والتي سوف تتبناه للتوسع في عملياتها، كذلك توفر قائمة التدفقات النقدية عند استخدامها الاشتراك مع باقي القوائم المالية المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقويم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة وفي هيكلها المالي ومقدرتها على التأثير في حجم وتوقيت التدفقات النقدية من أجل أن تتوافق مع

(1) محمد مطر، التحليل المالي والاقتصادي الأساليب والادوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،

2000م)، ص 164.

الظروف والفرص المتغيرة، وتستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها تفيد في فحص مدى دقة التقديرات السابقة والتي أعدت بناء على التدفقات النقدية المستقبلية من أجل الاختيار بين الربحية وصافي التدخل النقدي وأثر كل منهما على تغيير الأسعار، لها دوراً أساسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية من خلال تحديدها لأسعار الأسهم والتنبؤ بالعوائد وبالتالي اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق من شراء أو بيع، كما أن المعلومات المفصّل عنها تساعد على تقدير درجة المخاطرة وأنها ذات محتوى إخباري إذا أدت إلى تقديرات في قرارات مستخدميها بصورة واضحة عند نشر تلك المعلومات، كما أن المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تؤدي إلى حدوث تخفيض كبير في التضليل الذي يمكن أن يحدثه استخدام طرق وسياسات محاسبية وذلك عند إجراء مقارنات بين الشركات أو المقارنة بين فترات مختلفة لنفس المنشأة في حالة حدوث تغييرات محاسبية.

الفصل الثالث

قائمة التدفقات النقدية كمدخل للتنبؤ بالتعثر المصرفي

تتاول الباحث في هذا الفصل دور قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المصرفي، مستعرضاً مفهوماً ومراحل وأنواع التعثر المصرفي ومن ثم يتناول مفهوم واساليب التنبؤ، مع إظهار الجانب التوضيحي للمحتوى الإعلامي المحاسبي للقائمة من خلال الدور الذي تلعبه في عملية التنبؤ وأخذ القرارات الائتمانية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ومراحل وأنواع التعثر المصرفي.

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وخصائص الائتمان المصرفي.

المبحث الثالث: مفهوم واساليب التنبؤ المالي.

المبحث الأول

مفهوم ومراحل وأنواع التعثر المصرفي

أولاً: مفهوم التعثر المالي

التعثر هو التعرض لشيء يخل التوازن ويفقد القدرة على الحركة⁽¹⁾.

التعثر المالي يعني في معناه العام عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالتزامه تجاه الغير، وقد يكون العسر المالي عسراً مالياً فنياً، أو عسراً مالياً قانونياً⁽²⁾.

وعرفت القروض المتعثرة بأنها كافة التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يتم بسدادها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقعة، وبمرور الوقت تصبح ديناً متعثراً⁽³⁾.

أما التعثر المصرفي فيعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المالية على اعتبار أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين البنوك والأزمات، حيث يعرف التعثر المصرفي على أنه تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي يحصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذلك يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت تصبح ديناً متعثراً⁽⁴⁾.

ومن جهة مصرفية تعرف الديون المتعثرة بأنها، تلك الديون التي لا تدر عائداً بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة. كما يعرف العميل المتعثر بأنه العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها.

تصل الشركات إلى حالة الإفلاس لأسباب عديدة أهمها وجود خلل في الهياكل المالية والتشغيلية والإدارية لها. كذلك تراكم الخسائر في السنوات الخيرة وتوقع زيادة حجم الخسائر المحققة. كذلك تراكم الديون على الشركة وعدم مقدرتها على السداد، وهذا العامل الأخير يعتبر من أهم العوامل التي تعجل بإعلان الإفلاس حيث يلجأ الدائنون إلى المحكمة للحصول على ديونهم، وحيث أن الشركة عاجزة عن السداد كذلك عاجزة عن تحقيق أرباح قد تنبئ بالسداد في المستقبل تصدر المحكمة قرار

(1) محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، (القاهرة: مركز إيتراك للنشر والتوزيع، 1997م)، ص23.

(2) أ.د. عبدالمطلب عبدالحמיד، الديون المصرفية المتعثرة - السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)، ص20.

(3) صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة- الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م)، ص51.

(4) د. محمد سعيد بسيوني، نظام حماية الودائع والحوكمة كآليات لمواجهة الأزمات والتعثر المصرفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الأول، 2011م، ص409.

الإفلاس وهو عبارة عن عريضة تتضمن حيثيات الحكم وهذه العريضة تسمى عريضة الإفلاس. ويعتبر تاريخ صدر هذه العريضة هو تاريخ إعلان الإفلاس⁽¹⁾.

الإفلاس يحدد بنموه داخلياً واعتماده على الديون المستحقة بالإضافة إلى كبر كميتها بمرور الوقت كذلك لجوء الشركات إلى الديون قصيرة الأجل بصورة كبيرة جداً عن لجوئها للديون طويلة الأجل، مما يعرضها إلى خطر السيولة وعدم إمكانياتها السداد السريع للديون قصيرة الأجل. وللتعثر المالي شكلين رئيسيين هما:

1. التعثر المالي بالمعنى القانوني: Legal Insolvency

التعثر المالي بالمعنى القانوني يشير إلى عدم قدرة المشروع على تغطية كافة التزاماته المستحقة عليه، أو بمعنى آخر هو النقطة أو الحد الذي تكون عنه الأصول الخاصة بالمشروع أقل من التزاماته مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية. وينشأ التعثر المالي القانوني عندما تكون قيمة أصول المشروع التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل نتيجة لخسائر متتالية تؤثر على رأس مال المشروع وتجعله مورداً مالياً ضعيفاً لا يقدر المشروع على استرداده مع عجزه عن الوفاء بقيمة الالتزامات التعاقدية مع الغير، بالرغم من أن المشروع يكون قادراً على سداد قيمة بعض عناصر الالتزامات قصيرة الأجل، إلا أنه يكون في حالة عسر مالي بمعناه القانوني من وجهة نظر المؤسسات المالية فإن التعثر المالي القانوني يدفع المشروع إلى الوصول لحالة من الإفلاس المالي⁽²⁾.

2. العسر المالي بالمعنى الفني: Technical Insolvency

يشير العسر المالي بالمعنى الفني إلى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية القصيرة الأجل، أي أن المشروع يعتبر متعثراً عندما لا يستطيع توليد فائض نقدي من خلال النشاط الذي يمارسه بالشكل الذي يكفي لمواجهة أعباء والتزامات هذا النشاط، ومن ثم تتخفف القدرة الذاتية للمشروع على سداد التزاماته الجارية، وتأمين احتياجاته اليومية من مستلزمات الإنتاج وسداد أجور ومرتببات العمال، وسداد أقساط وفوائد القروض، بتآكل بالتدريج رأسماله العامل حتى يصل إلى مرحلة التوقف عن العمل⁽³⁾.

فالتعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ ولكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى الفشل المالي الكامل⁽⁴⁾.

(1) د. شعبان يوسف مبارز، مراجعة القوائم المالية للشركات أثناء فترات الإفلاس، مجلة الدراسات المالية والتجارية- العلوم الإدارية، كلية التجارة بيني سويف- جامعة القاهرة، العدد الثاني، 1996م، ص85.

(2) د. عيد محمود حميدة خلف، اطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها- جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2002م، ص3.

(3) أ.د. عبدالمطلب عبدالحاميد، مرجع سابق، ص20.

(4) محمد يحيى النادي، معالجة الديون المتعثرة، (القاهرة: البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي، يوليو 1999م)، ص7.

ويمكن إستعراض هذه المراحل كالاتي(1):

1. المرحلة الأولى:

ما يعرف بالإعسار المالي أو ما يطلق عليه ضغط السيولة وفي هذه المرحلة لا يكون فيها السداد متوقفاً كلياً ولكنه من المؤكد أنه لا يتم بصورة منتظمة وإذا وقع يقع متأخر بعد مواعيد الاستحقاق. وينتج ذلك عن الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائد سريع وتسهلك جانب الفائض النقدي وتحول إلى عجز ويختل توازن الشروع.

2. المرحلة الثانية:

هي ما يطلق عليه بالتعثر المالي، وفيه يتوقف المدين توقفاً كلياً عن سداد التزاماته ويكون ذلك راجعاً لمركز مالي شديد السوء. وفي هذه المرحلة يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع وفي هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة كلية وتتحول مجرد المحافظة على بعض خطوط الإنتاج القائمة مع غلق الأخرى التي لا يستطيع المشروع إصلاح الأعطال فيها أو القيام بعمليات الصيانة والإحلال والتجديد لها وتسري روح اليأس والإحباط بين العاملين ويتحول إحساسهم بأن المشروع سفينة تغرق إلى سلوكيات سلبية، وتأخذ هذه السلوكيات اتجاهين (2).

أ. الاتجاه الأول: سلوك طارد للعمالة الجديدة، حيث تسعى هذه النوعية من العمالة إلى البحث عن عمل في مشروعات أخرى ولا يبقى في المشروع سوى العمالة ذات الإنتاجية الضعيفة والعمالة العادية.
ب. الاتجاه الثاني: سلوك عدواني يقوم على التسبب والإفساد والسرقه ونهب موارد المشروع.

3. المرحلة الثالثة:

تتمثل في الفشل المالي الذي يتبلور في الإفلاس وينتهي بالتصفية لصالح الدائنين.

ثانياً: أسباب التعثر المالي

تتعدد وتتنوع أسباب التعثر. ويمكن تصنيف الأسباب التي تلعب دوراً رئيسياً في تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماته قبل البنوك في ثلاثة مجموعات منها الأسباب التي ترجع إلى العميل المقترض ومنها الأسباب التي ترجع إلى البنك ومنها الأسباب التي ترجع إلى الظروف الاقتصادية المحيطة وفيما يلي يتناول الباحث هذه الأسباب كالاتي:

1. الأسباب التي ترجع إلى العميل المقترض:

قد يكون العميل هو السبب الرئيسي في تعثره في سداد القروض التي حصل عليها من البنوك ويرجع ذلك إلى واحد أو أكثر من العوامل التي تتبع من العميل ذاته سواء كان ذلك عن عمد أو عن

(1) د. محمد محمود مكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2009م)، ص146.

(2) د. سلوى العشري، مشاكل الائتمان الاسباب وسبل المواجهة، ورقة مقدمة في منتدى الحوار الاقتصادي، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 31 مارس، 2001م، ص 10.

عدم معرفة، وذلك من حيث إدارته للمشروع، أو مدى توافر الخبرة والمعرفة بالنشاط الممول، أو حالة العميل المالية، أو سلوكه الشخصي وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

أ. نقص الخبرات الإدارية والفنية للعميل.

ب. غياب الإدارة المالية السليمة.

ج. استخدام العميل القروض الممنوحة له في أغراض غير التي منحت من أجلها.

د. قيام العميل بالمغالاة في المتاجرة على حقوق الملكية والتوسع غير المحسوب.

هـ. عدم قيام العميل بدراسة جيدة لاحتياجات السوق.

و. عدم كفاءة سياسات التسويق والبيع.

ز. سوء نية العميل عند طلبه الحصول على القروض.

2. الأسباب التي ترجع إلى البنك المقرض:

قد تكون البنوك مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل قد تكون أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم. فقد أدت المنافسة غير المتأنية بين بعض البنوك إلى قيامها بالإسراع في منح تسهيلات ائتمانية تفتقد لبعض الاعتبارات الائتمانية الهامة بما ينطوي على تيسيرات متجاوزة لأشطة غير مجدية اقتصادياً ولعملاء غير جديرين ائتمانياً لم يقيموا أعباء التمويل وجدوى المشروعات أو كانوا سيئ النية مما يسبب تعثرهم وارتباك البنوك المقرضة لهم⁽²⁾. وقد تكون لأخطاء البنوك المقرضة في تعثر ديونها قبل العملاء المقترضين وذلك نتيجة للعوامل السلبية التالية⁽³⁾:

أ. قصور الخبرات الائتمانية في بعض البنوك. مع القصور في إجراء الدراسات الائتمانية.

ج. عدم كفاية الضمانات المقدمة في تقدير قيمتها وعدم متابعتها.

د. عدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية.

هـ. عدم وجود سياسة محددة وواضحة للأقراض.

و. الموافقة على منح العميل تسهيلات جديدة قبل وفائه بالتزاماته تجاه الحدود القائمة.

ز. زيادة التسهيلات للعميل دون دراسة فعلية.

3. الأسباب التي ترجع إلى الظروف المحيطة:

يمكن القول بأن أسباب تعثر العملاء التي ترجع إلى الظروف المحيطة تتمثل في الآتي⁽⁴⁾:

(1) د. أميرة محمد النعمة، استراتيجيات إدارة أزمة الديون المتعثرة، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، كلية العلوم الإدارية - جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الأول، 2011م، ص 57.

(2) فريد راغب النجار، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعثرة، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م)، ص 33.

(3) د. دينا عبدالمنعم راضي، مشكلة الديون المتعثرة واساليب المواجهة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف - جامعة القاهرة، العدد الثاني، 2003م، ص 85.

(4) د. أميرة محمد النعمة، مرجع سابق، ص 56.

أ. عدم دقة المعلومات وتضاربها إلى الدرجة التي لا يمكن معها تحديد الاحتياجات الفعلية للأسواق من السلع والخدمات في إطار دراسات جدوى واقعية وسليمة، مما أدى لإنشاء العديد من المشروعات المتماثلة النشاط، وزيادة المعروض من منتجاتها بما يفوق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي.

ب. حدوث أزمات مالية في بعض المناطق في العالم مثل الأزمة المالية العالمية، حيث انتقلت آثارها إلى بعض الأسواق الأخرى.

ج. زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات واغراقها أسواق الدول النامية بمنتجاتها مما يؤثر سلباً على الحصص السوقية للمنتجين، وتراجع إيراداتهم ويؤدي لعدم قدرتهم على خدمة الائتمان الممنوح لهم.

د. وجود متأخرات مالية بمبالغ كبيرة مستحقة على بعض الجهات الحكومية لصالح المنتجين المقترضين من البنوك، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة المنتجين الدائنين لهذه الجهات على الوفاء بالتزاماتهم قبل البنوك.

هـ. انكماش السيولة المحلية في السوق وانخفاض سرعة دوران النقود، وبالتالي فإن حدوث اختلالات في أي من مراحل دورة النقود تؤدي إلى حدوث اختناقات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يؤثر على قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيدها.

و. الاختلال الذي يصيب أسواق الصرف، حيث تضطرب أسعار الصرف بما ينعكس على العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس تأثيره بالسلب على المشروعات المقترضة.

من الطرق المفتوحة لقياس خطر فشل البنك أو إعساره ما يلي⁽¹⁾:

أ. اتساع معدل الفائدة عوائد السوق على السندات الحكومية ذات نفس المجال حيث أن الاتساع بينهما يشير إلى أن المستثمرين في السوق يتوقعون مزيداً من الخسائر عند شراء إصدار البنك.

ب. النسبة بين سعر سهم البنك إلى المكاسب السنوية لكل سهم، تنهار هذه النسبة عندما يعتقد المستثمرون أن البنك تحت الرسلمة بسبب مخاطر أُلتمت به.

ج. نسبة رأس مال الأسهم إلى إجمالي الأصول المملوكة، حيث يشير النقص إلى التعرض الزائد للمخاطر بالنسبة المشتراه إلى إجمالي الالتزامات.

د. ومن المقاييس الشائعة لقياس درجة مخاطر العسر رأسمال الأسهم إلى الأصول الخطرة، ورأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول.

(1) د. وفاء محمد عبدالصمد، القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل 11 بين النظرية والتطبيق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، المجلد (32) العدد الأول، 2008م، ص201.

ثالثاً: آثار القروض المصرفية المتعثرة

تمثل القروض المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف وآثار معقدة التركيب، ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة جميعها فتأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل عام ليس فقط في الحاضر، ولكن أيضاً وبشكل أكثر خطورة على المستقبل، ويمكن أن إيجاز بعض هذه الآثار فيما يلي (1):

1. تجميد جانب هام من أموال البنوك نتيجة تعثر العملاء وبالتالي تعطيل دورة رأس في البنوك، وحرمانها من عائد استثمارها من توظيف هذه الأموال.
2. تحتاج القروض المتعثرة إلى معالجات خاصة، وهذه بدورها تحتاج إلى كفاءات إدارية وإشرافية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة، وهي كفاءات باهظة التكاليف ونادرة الوجود.
3. تحتاج معالجة القروض المتعثرة إلى مزيد من الوقت والجهد والتكلفة سواء من جانب المسؤولين أو من جانب الأفراد العاملين بالبنك مما يؤثر على درتهم على خدمة العمليات الأخرى وبالتالي تتأثر درجة الجودة في الداء.
- د. تحتاج معالجة القروض المتعثرة إلى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية يل ربما تلجأ البنوك إلى القضاء والمحاكم لاستفتاء ديونها وتصفية المشروع وما يصاحب ذلك من تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية البنك.
- هـ. تؤدي القروض المتعثرة إلى ارتفاع معدل دورات العملاء والعاملين المميزين الحاليين.
- و. تؤدي القروض المتعثرة إلى إنكماش أعمال البنك وربما إغلاق بعض فروعها وبيع بعض أصوله العينية وتأجيل توسعة وانتشاره .

رابعاً: الفشل المالي (الأزمة المالية)

1. مفهوم الفشل المالي:

إن مفهوم العسر المالي والفشل المالي مفهومين مرتبطين ببعضيهما إلا أنه لا بد من التفرقة بينهما على اعتبار أن العسر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، وفقاً لمعيار المرونة المالية، حيث أن العسر المالي يُعنى بنقص عوائد الأسهم أو توقفها والتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها، أما الفشل المالي فيعنى بالتوقف كلياً عن الالتزامات والإفلاس وتوقف النشاط (2).

كلمة الفشل في حد ذاتها تعتبر كلمة غير محددة المعالم ويرجع ذلك إلى وجود درجات متعددة من الفشل على سبيل المثال يمكن النظر إلى المنظمة التي تعاني من حالات عسر فني حينما لا تستطيع

(1) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 86.

(2) د. أحمد محمد لطفي غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبيه بتعثر الشركات، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة -

جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2001م، ص 78.

مقابلة التزاماتها العاجلة على أنها فاشلة، في حين أن مثل هذا الفشل قد يكون مؤقت، كما أن هذا الفشل قد لا يكون قابلاً للعلاج، ثم أن استمرار المنشأة ونجاحها وعدم تعرضها للتصفية⁽¹⁾.

قد تتخلف المنشأة عن دفع أرباح اسهمها العادية أو الممتازة فتخضع للإفلاس القانوني للشركات واخضاعها لإعادة التنظيم بإشراف السلطات القضائية⁽²⁾.

إن الحلول المتاحة للتعامل أو علاج الشركات الفاسدة تتراوح من حيث الشدة والقسوة طبقاً لدرجة الفشل فإذا كانت حالة الشركة ميئوس منها ولا يرجى اصلاحها فأن الحل الوحيد والمتاح في هذه الحالة هو عملية التصفية.

بالرغم من أن الغرض الأساسي من عملية التصفية وكذلك عملية التأهيل هو حماية مصالح الدائنين فإنه أيضاً يأخذ في الاعتبار مصالح حملة الاسهم (الملاك) وذلك على الرغم من أن الاجراءات القانونية المتبعة في حالات الفشل مازالت في صالح الدائنين وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود مثل تلك الاجراءات المتميزة قد يمنع الدائنين من توظيف أموالهم في الشركات ومن ثم تتأثر عملية تخصيص الموارد في المجتمع بشكل عام⁽³⁾.

ويوجد اتفاق في الآراء على أن العسر المالي الفني يعتبر عسر مؤقت يمكن التغلب عليه في معظم الأحيان، بينما العسر المالي الحقيقي أو ما يسمى بالعسر القانوني هو الذي عادة ما يؤدي إلى إفلاس المنشأة وتصفيته⁽⁴⁾. ولا يشترط لوقوع العسر المالي حدوث الإفلاس أو التصفية بالمعنى القانوني، فقد تستطيع المنشأة تدبر أمورها وإعادة تنظيم شئونها المالي مما يؤدي إلى الخروج من حالة العسر المالي، وقد لا تستطيع الأمر الذي يؤدي إلى حالة الإفلاس بمعناه القانوني⁽⁵⁾. وتتمثل الأنواع الرئيسية للفشل المالي فيما يلي⁽⁶⁾:

أ. الفشل الاقتصادي: يشير إلى أن إيرادات الشركة لا تغطي تكاليفها.

ب. الفشل المالي: يشير إلى أن قيمة حقوق الملكية الحقيقية تكون سالبة.

إن مشروعات الأعمال عادة ما تواجه صعوبات مالية متعددة تؤدي إلى الإفلاس والتصفية تتمثل في⁽⁷⁾:

أ. عدم كفاءة الإدارة.

(1) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م)، ص 271.

(2) حيزي علي الجزيري، الإدارة المالية، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1993م)، ص 183.

(3) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 272.

(4) د. يحيى إبراهيم علي، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م)، ص 102.

(5) د. أحمد حسن علي عامر، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الأنشطة الفندقية - دراسة تطبيقية،

مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد الثاني - الجزء الثاني، 2007م، ص 528.

(6) فرد ويستون، يوجين برجام، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، التمويل الإداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص

578.

(7) فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)، ص 352.

- ب. عدم قدرة الإدارة المالية الفعالة.
- ج. عدم توفر رأس المال.
- د. عدم توفر نظم معلومات متطورة.
- هـ. سوء التخطيط المالي وتحديد الاحتياجات والاستخدامات.
- و. غياب الرقابة المالية والتتبع المالي السليم.
- ز. عوامل خارجية عن المنشأة.

وعرف الفشل المالي وهو مرادف لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني والتي تعنى عدم قدرة المنشأة على مواجهة و سداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها⁽¹⁾. وبأنه التدهور السريع في قيمة المنشأة⁽²⁾. وبأنه ما هو إلا إختلال مالي يواجهه الشركة نتيجة قصور مواردها وامكانياتها عن الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير، وأن هذا الإختلال ناجم اساساً عن عدم توازن موارد الشركة (الداخلية، والخارجية) وبين التزامات في الأجل القصير التي تستحق أو تستحق السداد⁽³⁾. وبأنه يتمثل في انخفاض إيراداتها وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر إلى معدل العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل⁽⁴⁾. وهو عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها طرف الغير إلى جانب توقفها النهائي عن سداد الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل. وهو عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الديون وتسديد الاقساط في المواعيد المقررة للدائنين⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف الفشل المالي الآتي:

- عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه الغير.
- عدم تحصيل المستحق المالية من الغير.
- عدم توازن واختلال موارد المنشأة المالية.
- التدهور السريع في قيمة المنشأة.

يستطيع الباحث تعريف الفشل المالي بأنه عدم المقدرة للوفاء بالالتزامات تجاه الغير في آجالها المحددة.

إن الفشل المالي له وجهان الأول مالي ويتمثل في العجز المالي للوحدة إلى درجة اعلان الإفلاس ووضع المنشأة في حالة تصفية، والثاني اقتصادي ويتمثل في عجز المنشأة عن تحقيق عائد

(1)د. منير شاكر محمد، الفشل المالي للمشروعات - التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج تحليلي، (عمان: دار النهضة العربية، 1989م)، ص 12.

(2)Bill Rees, Financial Analysis, Y.K.: Prentic Hall, 1990, P 402.

(3)محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص33.

(4)د. أحمد حسن علي عامر، مرجع سابق، ص 528.

(5)د. فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، مرجع سابق، ص 352.

الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة⁽¹⁾.

إن فشل المنشأة قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس، فانه لا يجوز استخدام تعبير الإفلاس للإشارة إلى أي منشأة فاشلة، ان إفلاس المنشأة من الناحية القانونية يتطلب صدور حكم قضائي بذلك وبالتالي فان الإفلاس لا يكون النتيجة النهائية لفشل المنشأة⁽²⁾.

إن المشروع يعتبر فاشلاً من الناحية الاقتصادية في حالة عدم تحقق العائد المناسب من الأرباح للمستثمرين، ومع ذلك لا يتعرض لحالة الفشل القانوني بالتوقف عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها⁽³⁾.

2. عوامل الفشل المالي:

تتمثل العوامل الأساسية للفشل المالي في ما يلي⁽⁴⁾:

- أ. المنافسة الشديدة التي يواجهها المشروع.
- ب. التوسع غير المريح في الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- ج. الانخفاض المستمر في الطلب على منتجات المشروع.
- د. المبالغة في توزيعات الأرباح.
- هـ. عدم كفاية رأس المال العامل.
- و. التوسع في منح الائتمان للغير.
- ز. التوسع في الاستثمار في بند البضاعة.
- ح. التوسع في الاقتراض من الغير.
- ط. عدم وجود تنظيم مالي.
- ي. إن السبب الرئيسي لفشل الشركات هو حدوث عجز في السيولة ناتج عن نقصان التدفقات النقدية الداخلة، ومن مظاهر الفشل المالي ما يلي⁽⁵⁾:
 - أ. الاختلاف في الهيكل المالي للشركة نتيجة الاعتماد المتزايد على الاقتراض قصير الأجل وانخفاض قيمة الأصول المتداولة وتمويل الأصول الثابتة من خلال القروض قصيرة الأجل.
 - ب. دفع الفوائد على القروض عن طريق الاقتراض قصير الأجل.
 - ج. تدني الربحية وانخفاضها لفترات متتالية.
 - د. توزيع أرباح المساهمين من خلال القروض نتيجة لنقص السيولة.

(1) د. منير شاكر محمد، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص 178.

(2) د. الهورايبيد، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)، ص 330-331.

(3) د. حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1979م)، ص 481.

(4) د. حسن أحمد توفيق، مرجع سابق، ص 482.

(5) د. شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 129-130.

- v. عدم تكوين المخصصات والاحتياطيات الكافية لعمليات الاحلال والتجديد للاصول الثابتة.
- vi. التقليل من أهمية مشاكل التوسع والانتشار.
- vii. نقص قيمة رأس المال العامل.
- viii. الفشل بالتعرف والسيطرة على الانشطة الخاسرة في الشركة.
- ك. ويرى آخر بان مظاهر الفشل التي تتوقعها الشركات المتجهة نحو الفشل في (1):
- أ. تقلب النسب المالية التي تستخرج من تحليل المركز المالي على فترات متتالية.
- ii. التقليل من أهمية مشاكل التوسع والانتشار.
- iii. الاضطرار إلى طلبات التأجيل وجدولة الديون لاكثر من مرة.
- iv. ضعف الرقابة المالية على العقود خاصة ذات القيمة الثابتة والعقود طويلة الأجل.
- v. خرق الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض والاسناد بشكل خاص الشروط الخاصة بنسبة المديونية ورأس المال.
- vi. اختلال في الهيكل المالي للشركة، والاختلال في العملية الإنتاجية.
- vii. انخفاض معدلات التحصيل وارتفاع نسبة الديون المعدومة.
- viii. زيادة الفجوة بين الربح الاجمالي والربح الصافي بسبب المصاريف المختلفة الزائدة.
- يرتبط تحديد اسباب الفشل المالي بدراسة وتحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لمنشآت الاعمال، وتلعب هذه المتغيرات البيئية دوراً بارزاً في التأثير على قيمة المنشأة وعلى احتمالات النجاح أو الفشل المالي لها، ويمكن تبرير ذلك وفق ما يلي (2):
- أ. جميع منشآت الأعمال تمثل نظم مفتوحة ذات علاقات تبادلية مع البيئة في جميع مراحل حياتها.
- ب. ما تقرره المنشأة من استراتيجيات وخطط وسياسات لا يعدو أن يكون في واقع الامر محاولات من جانبها للتكيف والتوافق مع ظروف وسمات البيئة التي تتواجد في اطارها وتعمل في ظلها.
- ج. المنشأة ككيان تمثل تجميع لمصالح العديد من الاطراف كمالك وعاملين، فان نجاح المنشأة واستمرارها يتوقف بالدرجة الاولى على قناعة هؤلاء الاطراف بان المنشأة ترعى مصالحهم.
- وليس من اليسير تحديد اسباب لفشل المنشآت المالية لكل منشأة متغيراتها البيئية سواء الداخلية أو الخارجية التي تؤثر فيها والتي يمكن ابرازها فيما يلي (3):
- عدم تماثل المعلومات.

(1) د. علي حسين النوغجي، مدى مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، مجلة دراسات محاسبية مالية، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد السادس، 2008م، ص.ص 85-86.

(2) د. يحيى ابراهيم علي، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م)، ص 88

(3) د. عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، المتلقى العلمي الدولي الرابع حول الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الجزائر: جامعة دالي إبراهيم - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م، ص.ص 4-6.

- التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة.
 - التوسع الكبير في الاقراض ونهيار أسعار الأصول.
 - تزايد الالتزامات مع عدم تناسق آجال استحقاقها.
 - ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية.
- ويرتبط التنبؤ بالفشل المالي بعدة جهات يمكن ابرازها كما يلي⁽¹⁾:
- الإدارة: بمواجهة العوامل المسببة لذلك سواء بتغيير السياسات أو تبديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل.
 - الجهات الحكومية: بالتأكد من مدى سلامة الوضع المالي واستقراره.
 - المستثمرون: لتقييم الاوضاع والاطمئنان على سلامة استثماراتهم.
 - المقرضين: لمعرفة الآثار السلبية للتعثر المالي أو التصفية في حالة الفشل.

3. مراحل الفشل المالي:

تتمثل مراحل الفشل المالي في الآتي⁽²⁾:

- أ. **مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي:** ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية تؤدي إلى تراجع قيم الإيرادات عن المصروفات .
هي المرحلة التي تمر بها الشركة وعادة ما تكون غير ملاحظة وتحدث عندما تبدأ المشاكل المالية بالظهور .
- ب. **مرحلة التدفق النقدي المنخفض:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المنشأة على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب، وفي هذه المرحلة غالباً ما تتجه ادارة المنشأة إلى فرض العديد من الاجراءات المتشددة، وذلك قبل استدعائها لمتخصص في مجال الاستشارات المالية. وتحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ إدارة الشركة وغيرهم حدوث تعثر مالي في الشركة ويكون ذلك عادة عندما تواجه الشركة عدم القدرة على مواجهة إحتياجاتها النقدية الفورية .
- ج. **مرحلة الاعسار المالي المؤقت:** تعاني المنشأة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجاتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها. ويحدث العسر في هذه المرحلة نتيجة انعكاسات تأخر الاداء الاقتصادي للمنشأة، وتكمن هذه المرحلة في عدم قدرة الشركة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة.

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء - والتنبؤ بالفشل، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 291.

(2) د. أحمد حسن علي عامر، مرجع سابق، ص 528.

د. **مرحلة الاعسار المالي الكلي:** تعكس هذه المرحلة حالة الفشل المالي الكامل والذي يمكن ربطه بشكل مباشر بعدم كفاية القيمة السوقية لاصول المنشأة لمواجهة التزاماتها الكلية تجاه دائنيها ومساهميها. وتحقق هذه المرحلة نتيجة انعكاسات تأخر الاداء الاقتصادي واستمرار العسر المالي المؤقت⁽¹⁾.

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات وتحدث عندما تفوق التزامات الشركة اصولها وفي هذه المرحلة لا تستطيع الشركة تجنب الاعتراف بالفشل

هـ. **مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس:** تحدث عند تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين ويجري الإعلان عن افلاس الشركة أي بمعنى تصفية الشركة وهي المرحلة النهائية أو بذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل⁽²⁾.

تعتمد الشركات على عدة مداخل في اكتشاف التعثر المالي للتنبؤ بالفشل المالي تتمثل في⁽³⁾:

أ. مدخل التوازن المحاسبي

ب. مدخل النسب المحاسبية.

ج. مدخل النماذج الكمية.

نشط الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات من القرن السابق في اجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي بتشجيع من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات في ظل احتدام الجدل حول مدى مسئولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي اخذت تتزايد ملحقة اضرار كبيرة بالمساهمين⁽⁴⁾.

ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي في عام 1969م أعدها Beaver تلتها عدة دراسات أخرى في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة ولعل أكثر هذه الدراسات انتشارا⁽⁵⁾:

أ. نموذج Althman.

ب. نموذج Lev.

ج. نموذج Deakin.

(1) عمر عيسى حسن، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك، مجلة الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، المجلد (25) العدد الأول، 2001م، ص 73 .

(2) د. أحمد هاشم أحمد يوسف، النماذج التحليلية الملاءمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة العلوم الادارية للبحوث في ادارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، كلية العلوم الإدارية- جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الثاني، 2005م، ص.ص 269-270.

(3) د. علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الراقدين، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل، المجلد 28، العدد الثالث والثمانون، 2009م، ص.ص 40-41.

(4) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني، مرجع سابق، ص 364.

(5) د. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص.ص 250-251.

د. نموذج Aithman & Mc Cough.

هـ. نموذج Libby.

و. نموذج Argenti.

ز. نموذج Moyer.

تعتمد جميع النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات تختلف في البعض منها وتتشترك في البعض الآخر بالإضافة إلى أن الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته⁽¹⁾.

ومن أهم هذه النماذج نموذج Beaver لقياس التعثر والتنبؤ به، ويعتمد النموذج على متغير واحد كوسيلة لقياس التعثر لاي منشأة، وهذه النسب تختلف من صناعة إلى أخرى ولكنها ترتبط بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها. وتتلخص خطوات بناءه في⁽²⁾:

أ. تكوين عينة من المنشآت التي تعرضت للعجز المالي في الماضي (في سنة أو سنوات سابقة) تسمى المجموعة الأولى، ومجموعة من المنشآت التي لم تتعرض للعجز المالي وتسمى المجموعة الثانية، ويشترط لتكوين العينة أن يتم اختيار المنشآت المتشابهة في نوع النشاط وحجم الأموال أو الأصول المستثمرة

ب. اختيار نسبة مالية واحدة (متغير واحد) تستخدم كمداخلات لبناء النموذج ويفضل ان تكون هذه النسبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة المنشأة على الاستمرار لكي تفصح عن مدى تعرض المنشأة للتعثر المالي من عدمه، ومن أهم هذه النسب نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون المستحقة على المنشأة، ونسبة مصروفات التشغيل إلى إيرادات النشاط، وصافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسوماً على فوائد القروض، ويتم اختيار مدى ارتباط كل نسبة بقدرة المنشأة على الاستمرار باستخدام معامل الارتباط يتم اختيار النسبة المالية التي تحقق أعلى درجة ارتباط بالتعثر المالي وتستخدم في بناء النموذج.

طور التمان نموذجاً كونه من عدد من نسب السيولة والمديونية والنشاط والربحية ليكون جدولاً احتمالياً يمكن بواسطته التنبؤ فيما اذا كانت الشركة المطبق عليها النموذج ستعرض للافلاس، وقد عرف النموذج الذي كونه التمان باسم Z- Score model ومعادلة هذا النموذج كما يلي⁽³⁾:

$$Z = 1.2 x_1 + 1.4 x_2 + 3.3 x_3 + 0.6 x_4 + 0.999 x_5$$

حيث أن:

(1) المرجع السابق، ص 250.

(2) د. أحمد محمد غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد (23) العدد الأول، 2001م، ص 84.

(3) د. شقيبوري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص. ص 187-188.

Z	مؤشر الفشل المالي
X ₁	صافي راس المال ÷ اجمالي الاصول
X ₂	الاحتياطيات والارياح المحجوزة ÷ اجمالي الاصول
X ₃	صافي الاريح قبل الفوائد والضرائب ÷ اجمالي الاصول
X ₄	القيمة السوقية لراس المال (للاسهم) ÷ اجمالي الاصول
X ₅	المبيعات ÷ اجمالي الاصول

بين التمان أنه:

- أ. إذا زاد رقم المؤشر المحسوب عن 2.99 تعتبر الشركة ناجحة ولا يتوقع لها الفشل.
 ب. إذا قل الرقم المحسوب عن 1.81 يتوقع ان تواجه الشركة الفشل.
 ج. الشركات التي يقع رقم المؤشر المحسوب ضمن المدى (2.99-1.81) يصعب التنبؤ بشكل حاسم بالفشل من عدمه.

قد كان لدراسة Altman للتنبؤ بالفشل المالي أثر كبير على تطوير ودراسة القوائم المالية كنظام للمعلومات وأشارت إلى وجود علاقة بين النسب والمؤشرات المحاسبية في سنوات معينة وواقعة إفلاس المنشأة أو تعرضها للفشل المالي⁽¹⁾.

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن المؤشرات المحاسبية بصورتها الحالية لا توفر دليلاً موضوعياً متكاملًا لتعثر الشركات، وأن التقرير عن التعثر الذي يعد بواسطة محاسب الشركة في نهاية الفترة المحاسبية يجب ان يقدم للإدارة ومستخدمي القوائم المالية مما يزيد من نفعية البيانات المحاسبية، واوصت الدراسة بضرورة انشاء معيار محاسبي عن التعثر وقياسه والتنبؤ به، وضرورة اهتمام النقابات بموضوع تعثر الشركات وكيفية قياسه والتنبؤ به حتى تصبح مهنة المحاسبة اداة لخدمة مستخدميها واداة فاعلة لخدمة المجتمع⁽²⁾.

إن عدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية قد يكون مضللاً، والاعتماد على قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام للأسعار ملحقه بالقوائم المالية تمكن من توفير معلومات ملائمة عن الوضع المالي للشركة⁽³⁾. ويتم اتباع الخطوات التالية للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام التحليل المالي⁽⁴⁾:

(1) د. يسري امين سامي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لشركات القطاع العام، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- بنها فرع جامعة الزقازيق المجلد (14)، العدد الأول، 1994م، ص 249.

(2) د. أحمد محمد غريب، مرجع سابق، ص ص 120، 122.

(3) د. علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، المجلد (31)، العدد الخامس والتسعون، 2009م، ص 316.

(4) د. علي حسين الدوغجي، مدى مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، مجلة دراسات محاسبية مالية- جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد السادس، 2008م، ص 86.

أ. التصنيف: بترتيب بنود القوائم المالية في مجموعات أو ابواب متجانسة.
ب. المقارنة: بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض أو مقارنة المجموعات الجزئية بالمجموعات الكلية للكشف عن العلاقات التي تربط الأرقام المختلفة.
ج. الاستنتاج: للوصول إلى أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة أو لبيان الرأي عن مدى استمرارية الشركة أو فشلها المالي.

يعتمد التحليل المالي بشكل اساسي على الخبرة، وحكم المحلل، ويواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم في كثير من الحالات، وتعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة فمن الممكن ان يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضاً مع نسب مالية أخرى. فقد اعتمد التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من النسب ومؤشرات مالية لمعرفة ارسدة معينة أو نتائج محددة ومقانتها مع نسب معيارية وقيم فاصلة، كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن ان تواجهها الشركات لعدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل عندما يصعب مواجهة النفقات⁽¹⁾.

قام خبراء التحليل المالي باختبار عدد من المعدلات تكون بمثابة مقاييس للتنبؤ بالإفلاس والفشل المالي وفق ما يلي⁽²⁾:

- أ. رأس المالي إلى إجمالي الأصول.
 - ب. الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
 - ج. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.
 - د. القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية للقروض.
 - هـ. المبيعات إلى إجمالي الأصول.
- يرى الباحث إن انخفاض هذه النسب إلى الحدود الدنيا قد تكون مؤشراً على افلاس المنشأة وبالتالي على اي منشأة مراجعة هذه النسب سنوياً للتأكد من نمو نشاطها وازدهارها وانها لا تتراجع إلى الوراء.

(1) أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله: دن، 2008م)، ص.ص 76-77.
(2) د. يوسف محمود الجريوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (13)، العدد الأول، يناير 2005م، ص 274 .

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية وخصائص الائتمان المصرفي

يتوقف دور البنوك في حفز النمو الاقتصادي على مدى كفاءتها في القيام بدور الوساطة المالية، وهو الأمر الذي يشمل⁽¹⁾:

1. القيام بكفاءة بوظيفة تعبئة المدخرات وتوفير الأوعية الادخارية وأدوات الاستثمار المالي، الملائمة لاجتذاب الموارد التي يمكن إتاحتها للتوظيف.
 2. وضع المدخرات تحت تصرف قطاع الأعمال، بالحجم والتكلفة والاليات المناسبة لاحتياجاته الجارية والاستثمارية.
 3. تحقق كفاءة تخصيص الموارد بين فروع النشاط المختلفة.
 4. المساهمة بما تمنحه البنوك من تمويل بأشكاله المختلفة، في ضبط أداء وحسن إدارة مؤسسات قطاع الأعمال.
 5. توفير أساليب وآليات وإدارة وتغطية المخاطر.
 6. توفير وسائل الدفع وأدوات تسوية المعاملات، بالشكل الذي يحقق سهولة إجراء واتمام الصفقات .
- يرى الباحث مما سبق يتضح أن البنوك تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد القومي، ومن الصعب تصور كيف يمكن أن يعمل أي نظام إقتصادي بدون الخدمات التي تقدمها البنوك، وبمساعدة البنك المركزي تستطيع البنوك أن تقدم الأموال اللازمة للمجتمع وبالتالي تخلق قوة شرائية إضافية.
- يمكن تقسيم أنشطة البنك الى نوعين من الأنشطة:

1. أنشطة المتاجرة: وتتسم هذه الأنشطة بمايلي:
 - أ. يفترض الاحتفاظ بهذه المراكز في الاجل القصير.
 - ب. يمكن بيعها في أي وقت.
 - ج. يتم تقييم أسعارها بالنسبة لاسعار السوق يومياً.
 - د. أية فروق عن أسعار السوق تؤثر على حساب الارباح والخسائر.
- من أمثلة هذه الأنشطة: الاستثمارات في الاسهم والسندات بغرض المتاجرة أعمال المشتقات (العقود الآجلة والمبادلات).
2. أنشطة أساسية: هي الأنشطة الرئيسية ذات التأثير الكبير على حساب الارباح والخسائر، ومن امثلة هذه الأنشطة القروض والودائع والاقتراض من البنوك، الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بالمشتقات بهدف التحوط ضد المخاطر.

(1) أحمد حسني عبدالعال المليجي، تقييم أساليب إدارة مخاطر الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال غير منشورة، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2006م، ص26.

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي

عرف الائتمان المصرفي بأنه " اعطاء حرية التصرف الفعلي في مال عيني أو في قوة شرائية في مقابل الوعد برد نفس الشيء أو مال معادل له خلال فترة زمنية معينة نظير مقابل الخدمة المؤداة وللخطر الذي يمكن ان يتعرض له كخطر الهلاك الجزئي والكلي الذي تتضمنه الخدمة" (1).

يركز هذا التعريف على حرية التصرف نظير وعد برد القرض خلال مدة معينة. وعرف بأنه " تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية إعتياداً على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطر كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالاضافة الى الفائدة المستحقة عليه" (2).
يركز هذا التعريف على أنه عملية تأجيرية لرأس مال مقابل فائدة تستحق على المستأجر نظير استخدامه لهذا المال معتمداً على الثقة بينهما.

عرف الكتاب الاقتصاديون الائتمان تعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقاً لوجهة نظر الباحث فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الانجليزية نجد أنها ناشئة من عبارة Credo وهي تركيب لاصطلاحين (3):

• Cred تعني باللغة السنسكريتية الثقة.

• Do تعني باللغة اللاتينية صنع.

عليه فان مصطلح الائتمان معناه صنع الثقة.

كما أن كلمة إئتمان في اللغة العربية مصدرها (الأمن) وإئتمن مصدرها (أمن) أي أطمأن، إذاً فاساس الإئتمان، إطمئنان المقرض لنوايا المقرض، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، لاسيما وقت الاستحقاق فلا يتصور ان تقوم علاقة مالم يتوفر بين طرفيها قدر من الثقة والاطمئنان بينهم (4).

إن تنوع إحتياجات ورغبات الأفراد وتطورها وارتفاعها تزيد الحاجة إلى الائتمان، فالمؤسسات الانتاجية والتوزيعية تقترض لتواصل نشاطها او لتزيده توسعاً، سواء كانت تواجه عجزاً في السيولة او التي ترغب في الزيادة . البنوك التي تقوم بمنح الائتمان قد تخصص في نوع معين منه أو تقوم بمنح عدة أنواع وفقاً لهذا التخصص لتحديد طبيعة هذا البنك، أي إلى بنوك ائتمان زراعي أو بنوك إئتمان صناعي او ائتمان عقاري أو ائتمان للتجارة الخارجية أو تجمع بين عدة أنواع من هذا الائتمان وتضيف اليه تمويل الخدمات التجارية فتصبح بنوكاً تجارية، أي تقدم الائتمان التجاري إلى جانب

(1) عبدالحميد الشورابي، محمد عبد الحميد الشورابي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م)، ص 63.

(2) المرجع السابق، ص 63.

(3) د. عبدالمعطي رضا ارشيد وآخرون، إدارة الائتمان، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 31.

(4) د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، (القاهرة: د.ن، 1999م)، ص 197.

الإئتمان الغير تجاري، خاصة بعد إتساع نشاطها وخروجها عن نطاق التمويل التقليدي لتنافس البنوك المتخصصة.

تتعدد تعريفات الائتمان وتختلف باختلاف وجهات النظر، ففي الوقت الذي يرى فيه جون ستيورات ميل ان الائتمان هو تصريح باستخدام راس مال آخر، بمعنى أنه اضاف راسمالاً جديداً إلى راسمال المشروع لاستخدامه.

إذا نظرنا الى المفهوم الاقتصادي للائتمان نجده يتسع، فالائتمان عبارة عن منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع الدين او قيمته، وفي الشؤون المصرفية يراد بالائتمان قرض او حساب على المكشوف يمنحه المصرف لشخص، كما يعني حجم الائتمان الكلي للقروض التي يمنحها النظام المصرفي⁽¹⁾.

فالعنصر الاساسي في الائتمان هو الثقة، فثقة الدائن في مقدرة المدين على السداد هي التي تجعله يمنح الائتمان، وبهذا اصبح الائتمان من خصائص المصارف التجارية نظراً للثقة التي نالتها هذه المصارف من قبل المتعاملين معها، حيث إكتشف المصارف التجارية أنها يمكن أن تمارس نشاطها العادي دون الاحتفاظ بكل المبالغ التي تودع لديها كحسابات جارية إذ يمكنها ان تحتفظ بجزء منها وتقرض الباقي، حيث ان هناك تياراً اخر يغذي رصيدها وهو تيار الابداع ، وعلى هذا تقوم المصارف التجارية باقتراض عملاتها مبالغ نقدية تقيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلية للسحب بشيكات، والذي يمكن المصارف من القيام باحداث الائتمان هو أنها لا تطالب عادة بنسبة احتياطي تعادل 100% اذ لو كانت نسبة الاحتياطي 100% فلن تستطيع المصارف التجارية ان تحدث ائتماناً. لذا فان الائتمان يعرف في اللغة بانه (الثقة والطمأنينة) أما كلمة ائتمان مشتقة من الكلمة اللاتينية والتي تعني انا أومن وبالتالي فأن الائتمان يعتمد على الثقة فالاصطلاح ائتمان يعني المقدرة على الاقتراض⁽²⁾.

من ثم يتضح أن الائتمان برمته علاقة مديونية بين مقرض ومقترض ويتم ذلك من خلال عقد يحدد التزامات كل طرف تجاه الآخر والشروط المتفق عليها ونوع ومقدار الضمانات المقدمة من المقرض للمقرض وفاءً للدين في حالة إفساره ويتكون الائتمان من عناصر خمسة هي:

1. العملية الائتمانية.
2. الدائن أو المقرض.
3. المدين أو المقرض.
4. زمن الاستخدام.

(1) د. وجدي حجازي حامد، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م)، ص269.

(2) المرجع السابق، ص.ص 269-270.

5. التأمين أو الضمان .

يعرف التمويل والائتمان المصرفي بأنه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها، ولقد إرتبطت مفاهيم التمويل المصرفي المعاصرة بنشأة المصارف المعاصرة وتطورها عبر الزمن منذ تجارب المدن الايطالية القديمة كما اورد (يرجع الفضل في تطور الاعمال المصرفية الى الصاغة والصارفة، في مدن (إقليم لومبارديا) في شمال ايطاليا والذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدعوا في قبول الودائع من الافراد والتجار بغية المحافظة عليها من الضياع والسرقة، وبالمقابل اصدر اولئك الصاغة والصارفة ايصالات أو صكوك ايداع رسمية، واصبحوا يتقاضون عمولة نظيراً إحتفائهم بتلك الودائع، ومن ثم اعادتها الى اصحابها المودعين حينما يطلبونها، وتجدر الاشارة الى ان الصيارفة (اللومبارديين) كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماة (بانكو) واصبحت كلمة (بانكو) او بنك دليلاً على كل مؤسسة تمارس اعمال مصرفية في اوربا في القرون الوسطى.

هناك من يعرف وظيفة الائتمان في البنك بانها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة او على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر .

ويعرف الباحث الائتمان بأنه: يعبر الائتمان عن الثقة التي يوليها البنك الى شخص ما طبيعياً كان ام معنوياً قد تكون العميل فرداً كما قد يكون شركة، حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود او يكلفه لدى آخر لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته. يمكن تجزئة هذه التعارف إلى عناصر أساسية :

1. الثقة وهي تعني أن درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية يمكن قبولها .
2. مبلغ الائتمان ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.
3. الغرض المستخدم فيه الائتمان (عمليات إستثمارية - أو عمليات للنشاط الجاري).
4. الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد على دفعيات أو السداد دفعة واحدة).
5. المقابل الذي يحصل عليه البنك ويتمثل في سعر الفائدة والمصاريف والعمولات.
6. الضمانات وهي التي تمكن البنك من استرداد امواله إذا ماتوقف العميل عن السداد.

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي

تأتي أهمية الائتمان المصرفي من دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط حركة الاستثمار ويمكن توضيح أهميته فيما يلي (1):

(1) نجلاء عطية محمد السيد، اطارمحاسبي مقترح لترشيد قرارات الائتمان المصرفي بالتطبيق على القطاع السياحي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، 2010م، ص50.

1. زيادة الإنتاج :

إن إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة وكذلك تطوير القائم منها يحتاج الى أموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات لذلك تلجأ هذه المنشآت الى الاقتراض من المصارف.

2. زيادة الاستهلاك:

الائتمان يمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية، المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر .

3. توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية :

يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات حتى يحقق الاقتصاد نمواً متوازناً بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية والائتمانية وبما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة.

4. تشغيل الموارد العاطلة:

عن طريق الائتمان المصرفي يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة بصورة مؤقتة والموجودة بالمصارف وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الأجل.

5. تسهيل عملية التبادل التجاري:

استخدام الاعتمادات المستندية والتي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المورد والمصدر .

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فان نمو حجم الموارد يتطلب بحثاً عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول وهكذا يكون الإدخار مقابلاً للائتمان وله تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين سواء بواسطة جهاز الفائدة ام عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها .

ثالثاً: خصائص الائتمان المصرفي

تتعدد خصائص الائتمان المصرفي ويذكرها الباحث كالاتي⁽¹⁾:

1.خاصية التصفية الذاتية :

تعني التصفية الذاتية أن القرض يستخدم في غرض محدد، ويترتب على هذا الاستخدام توليد تدفقات نقدية خارجة تستخدم في سداد القرض. لقد عبرت تعليمات البنك المركزي عن هذه الخاصية باشتراط توافر مصدر السداد لدى العميل المقترض.

2.خاصية الإقراض لآجال قصيرة:

المقصود من الآجال القصيرة ليس هو ما يطلق احياناً بالمفهوم الشائع بانها سنة فاقل ، ولكنها تعني أن تكون دورة التمويل تغطي دورة واحدة للتشغيل والانتاج والبيع ثم التحصيل (ولو زادت عن

(1) أ. د. عبدالمطلب عبدالحמיד، مرجع سابق، ص.ص 30-43.

سنة وبحد أقصى ثلاثة سنوات ، فقد يكون القرض قصير الاجل ومدته 2.5 سنة أو سنة ونصف .

3. خاصية نقل القروض للبنك المركزي :

تعني هذه الخاصية استحواد البنك التجاري على أصول (أو ضمانات) يمكن نقل عبئها مؤقتاً للبنك المركزي عن طريق الاقتراض بضمانها، ويطلق عليها السيولة الإحتياطية، إذ يمكن للبنك التجاري عند الحاجة ان يعيد خصم الاوراق التجارية المتوافرة فيها الشروط المقررة ، أو يعيد رهن بعض انواع الاوراق المالية أو السلع التي يرتئها لعملائها بشروط محددة .

4. خاصية الملائمة بين حجم ونوع القروض وبين إحتياجات العميل:

تعنى هذه الخاصية بتقنين غاية الائتمان وتتمثل هذه الغاية في توفير التمويل المناسب للعميل حجماً ونوعاً تبعاً لاحتياجاته مع برمجة سداد ما حصل عليه وفق ظروف الدخل المتولد من تشغيل هذا التمويل. ويعني ذلك توشي إشتراطات عملية في القروض:

أ. ملاءمة كمية لاحتياجات العميل .

ب. ملاءمته نوعياً لاحتياجات العميل .

ج. ملاءمة خطة السداد المتفق عليها بين البنك وعملية لمصادرة المالية حسب طبيعتها وتوقيتها.

6. خاصية المغايرة (تغير الظروف):

من الأمور المتعارف عليها ان القرض الذي يمنح لعميل معين يرتبط ويدور مع ظروف العميل ومع المناخ السائد وقت منح القرض، كما ترتبط شروط ومكونات و ضمانات القرض مع هذه العوامل مجتمعة .

رابعاً: العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الائتمانية للمصرف

هناك العديد من الأسباب التي تؤثر في رسم السياسة الائتمانية للمصرف منها⁽¹⁾:

1. النشاط الاقتصادي:

يعد من العوامل المهمة التي تحدد قدرة المصرف الذاتية في منح الائتمان وبهذا فان نقطة الانطلاق في رسم السياسة الائتمانية هي الوعي والمعرفة باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي الموجود ومجالات الائتمان التي يخدمها المصرف ويتوقع أن يخدمها ويمكن التركيز على ضرورة التلاؤم بين التدفقات السلعية والخدمية وبين تدفقات النقود والائتمان وكذلك التطورات الاقتصادية والسياسية دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للمصارف .

2. رأس المال :

تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف برأس المال، بسبب العلاقة القانونية بين مقدار رأس المال

(1) د. زكريا الدوري، ود. يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006م)، ص87.

من جهة وحجم القرض الواجب منحه من جهة اخرى وكذلك فان استخدام رأس المال والاحتياطي القانوني يمثلان صمام الامام للودائع، وكلما توفر راس المال بشكل متوازن يعطي فترة للمصرف على تحمل المخاطر التي قد تنجم بسبب منح الائتمان.

3. الاحتياطي النقدي:

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تحتفظ بها المصارف بصورة نقد سائل معطل سواء بخزانتها أو لدى البنك المركزي، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي، كلما انخفضت قدرة المصرف على خلق الودائع وبالتالي تؤثر في رسم السياسة الائتمانية.

4. الودائع:

تتوقف السياسة الائتمانية على الودائع واستقرارها لانها تعد اهم الموارد للمصارف التجارية وتأخذ الودائع أشكال متعددة هي:

أ. الودائع التجارية: هذه الودائع يمكن سحبها دون إشعار مسبق أي مجرد تقديم الطلب لذا تأخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع وتستثمر الباقي في أنشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم.

ب. الودائع الثابتة: وهي التي تودع لفترة زمنية وعدم جواز سحبها قبل الفترة الزمنية المتفق عليها وتزداد نسبة سعر الفائدة كلما إزدادت الفترة الزمنية المتفق عليها وعلى حاجة المصرف للأموال.

5. السياسات النقدية المالية:

حيث أنه كلما أتيحت للمصرف المركزي إحتياجات اضافية كلما زادت إمكانيات المصرف الاقراضية في حيث اذا زاد البنك المركزي من ضغطه على المصارف التجارية يضطرها لتقليص قروضها والا جازفت بسيولتها وفقدت احتياطاتها النقدية.

6. المخاطر والأرباح:

إن المخاطرة والأرباح لكل نوع من أنواع القروض يؤثر على السياسة الائتمانية في المصرف نظراً لاهمية المخاطر والأرباح في نجاح المصرف بصفته منشأة أعمال تهدف الى الربح، لذلك لا بد من إعداد سياسات إقراض تسعى لزيادة أرباحها باتباع إجراءات اقراضية ذات تسهيلات اكثر عن ما يتحمله المصرف من مخاطر إضافية أو قد ينتهج سياسة ذات مخاطر قليلة باعتماده على الاقراض طويل الامد.

7. الاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يخدمها المصرف:

حيث نجد ان أغلب المصارف مسؤولة عن تطوير المناطق من خلال تقديم الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تخدمها وهنا يتحمل المصرف تلبية طلبات الاستقراض المستوفية للشروط من الناحية المنطقية والاقتصادية في سبيل المساهمة في تنمية تلك المناطق ولغرض الحصول على اعمال جديدة او توسيع المنشآت القائمة كي تزيد من ايداعاتها وقروضها في المستقبل.

8. قابليات وقدرات الأفراد العاملين في منح الائتمان:

إن خبرة الافراد العاملين في إدارة الائتمان له دور تائيري في السياسة الائتمانية للمصارف وكلما إزدادت ونمت قابليات وخبرة العاملين استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا الى نتائج دقيقة، وسوف يتمكنوا من إدارة عملية الائتمان بفعالية أكبر وينجزوا أعمال الرقابة على الائتمان بغية إستحصاله عند الاستحقاق.

يرى الباحث أن الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لعميله بمنحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرفه في شكلها النقدي أو عن طريق كفاله أو ضمانته من خلالها قبل الغير وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء العميل بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول البنك على عائد يتمثل في فوائد وعمولات. والسياسة الائتمانية للبنك ماهي الا مجموعة من المبادئ التي تنظم اسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية والمجالات والانشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات الممنوحة وانواعها وأجلها الزمنية وشروطها الرئيسية وتقوم إدارة البنك برسم سياسة الائتمانية بما يحقق له سلامة وحسن استخدام الموارد المتاحة وتحقيق عائد مناسب وذلك في اطار المساهمة في خدمة الاقتصاد الوطني .

خامساً: مخاطر الائتمان المصرفي

يتضمن كل إقراض درجة من المخاطرة الائتمانية (أي المخاطرة الناجمة عن احتمال نكول المقترض عن التسديد) واحتمال تحقق الخسارة تبعاً لذلك، والذي يساعد البنك في تقليل خسائره من القروض مركزة الاستراتيجي بالنسبة للعميل من حيث علاقته المستمرة به وتخصصه في مراقبة القروض بعد منحها، ثم جبايتها عند استحقاقها، وتسعى المصارف باستمرار لتقليل خسائرها من القروض الى الحد الأدنى، وعليها أن تتبع الخطوط العامة التالية بخصوص مخاطرتها الائتمانية عند رسم سياستها الاقراضية⁽¹⁾:

1. يجب أن تكون غالبية القروض قابلة للتحويل بدون مراقبة استثنائية.
2. يجب أن يسعى البنك لتحويل نسبة عالية من تلك القروض التي يعاني المقترضون فيها مشاكل مالية (ويعود كل مايمكن تحصيله من هذه القروض الى مهارة البنك وخبرته في الجباية).
3. عندما يضطر البنك التحمل بعض الخسائر، فان عليه ان يقلل منها قدر الامكان، فالخسارة الكبيرة في بعض القروض تدل على خطأ في قرار الاقراض.

يسعى المصرف في سياسته الاقراضية لتحقيق درجة من التنوع في القروض التي يمنحها لان التنوع يقلل المخاطرة، وغالباً ما توضح السياسة الاقراضية الأنواع الرئيسية للقروض ونسبتها التقريبية الى مجموع من مؤسسات معينة دون الأخرى بسبب مهارة موظفي الاستعلامات والتسليفات أو ارتباطات ادارتها مع قطاعات أو مؤسسات معينة او مواقعها قرب تلك المؤسسات ومثل هذا

(1) د. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م)، ص.389-399.

التخصص يخالف مبدأ التنوع التي تقتضي سلامة المصرف السعي لتحقيقه، وقد يعالج هذا التخصص بمحاولة البنك اقراض قطاعات أو مؤسسات أخرى تعاكس تلك التي يتخصص فيها من حيث توقيت الموسمية او التعرض للتقلبات الدورية أو قطاعات غير مرتبطة بحقول إختصاصه بروابط تؤدي الى إنتقال الازمات من احد هذه المؤسسات إلى الأخرى، كما يحاول مثل هذا البنك تقوية احتياطياته الاولية والثانوية وتنويع استثماراته أو قد يسعى لزيادة عدد فروعها في مختلف انحاء البلاد لكسب مؤسسات او قطاعات اخرى ليوافق بها تخصصه في أغلب قروضه

1. مفهوم المخاطرة الائتمانية:

الهدف الاساسى من نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها. وهنا يأتي دور الفكر البنكي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والأفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمى القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك. فالمخاطر التي يتعرض لها البنك، تؤثر على الربحية، وتثير هذه المصادر المتعددة للمخاطر قضايا متصلة بالتعريف، ففي مجال أصبحت فيه الإدارة الكمية للمخاطر وظيفة مصرفية رئيسية، تكون المفاهيم العامة عديمة الفائدة، ويجب تعريف وتحديد الأنواع المختلفة للمخاطر بعناية ودقة، وتوفر مثل هذه التعريفات أساساً أولياً لقياس المخاطر، وبناء عليه اكتسبت تعريفات المخاطرة الدقة بمرور الوقت وساعد في ذلك اللوائح والقواعد التنظيمية التي حددت المبادئ والقواعد الأساسية الواجب تطبيقها على مختلف المخاطر.

أورد أحد الكتاب عدة تعريفات للمخاطر الائتمانية كالآتي⁽¹⁾:

أ. إن مخاطر الائتمان تتمثل في عدم إستطاعة العميل سداد القرض والفائدة حين إستحقاقها ويضيف أنه نظراً لأن المخاطرة الائتمانية تزيد مع تركيز القروض سواء من حيث الصناعة او المنطقة الجغرافية هناك مخاطر التركيز (عدم التنويع).

ب. إن المخاطرة الائتمانية هي مخاطر الاعمال للشركة طالبة التمويل والتي من شأنها ان تؤثر على التدفقات النقدية وبالتبعية على السداد سلبياً .

ج. إن المخاطر الائتمانية تتعلق بعدم إسترداد الأموال وفقاً لشروط العقد .

د. إن مخاطر الائتمان تشير الى الخسائر التي يمكن ان تحدث نتيجة لعدم قدرة العميل على رد القرض والفوائد، ويرى أنها ترجع الى عوامل داخلية تتمثل في ضعف تحليل وإدارة الائتمان من قبل البنك وأخرى خارجية يتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها .

(1) د. محمد محمد الكاوي، التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي- المنهج العلمي لاتخاذ القرار، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2010م)، ص.ص 207-208.

هـ. إن البنك يتعرض لنوعين من المخاطر فيما يتعلق بالاقراض، النوع الأول وهو مخاطر عدم السداد وتتمثل في فشل العميل في رد القرض أو رده متأخراً، النوع الثاني وهو مخاطر سعر الفائدة وتتمثل في التقلبات غير المتوقعة لمعدلات الفائدة والتي تظهر بعد منح القرض.

وعرفت بأنها: احتمال انخفاض قيمة أصول البنك خصوصاً القروض، وربما تكون قيمتها معدومة، ومن أكثر المؤشرات شيوعاً لمخاطر الائتمان⁽¹⁾:

أ. نسبة القروض التي استحققت لمدة 90 يوماً أو أكثر إلى إجمالي القروض.

ب. نسبة صافي الاستعدادات من الديون بموافقة السلطة المسؤولة إلى إجمالي القروض.

ج. نسبة المخصص السنوي للقروض إلى إجمالي القروض أو إلى إجمالي رأس مال السهم.

د. نسبة المسموحات لخسائر القروض إلى إجمالي رأس مال الاسهم.

ويدل ارتفاع المؤشران (أ) و (ب) على تزايد مخاطر الائتمان بالبنك، في حين يعكس المؤشران

(ج) و (د) مدى إستعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من الإيراد السنوي.

من العرض السابق يتضح أن جميع الكتاب والباحثين منفقون على أن مخاطر الاقراض تتمثل في عدم تحصيل القرض وفوائده كلياً أو جزئياً أو على الأقل التأخر في التحصيل. وأنه يمكن تعرف المخاطرة بصفة عامة من خلال العائد وعليه يمكن تعريف لمخاطرة الائتمانية بأنها الدرجة المتوقعة لاختلاف العائد الفعلي للعملية الاقراضية عما كان متوقفاً ويمكن قياسها باستخدام احد مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري.

2. مكونات مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان تعرف بأنها الاحتمال أن يكون فيها المدين أو مصدر الاداء المالية غير قادر على سداد الفائدة أو سداد أصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعنية في إتفاقية الائتمان، وهي جزء ملازم للعمل المصرفي، وتعني مخاطر الائتمان أن السداد قد يتأخر أو أنه في النهاية لن يتم سداده وهو الأمر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي ويؤثر في سيولة البنك. ورغم الابتكارات والتجديدات في قطاع الخدمات المالية، فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سبباً رئيسياً في حالات الفشل في البنوك بمفردها، والسبب هو أن أكثر من 80% من ميزانية البنك ترتبط بهذا الجانب من إدارة المخاطر والأنواع الثلاثة الرئيسية للائتمان (مخاطر الطرف المقابل) هي كما يلي⁽²⁾ :

أ. المخاطر الشخصية أو مخاطر العملاء .

ب. مخاطر الشركات.

ج. مخاطر سيادية أو مخاطر الدولة.

(1) د. وفاء محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص199.

(2) د. عمرو حامد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات والمخاطر المصرفية، ملتقى الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات المصرفية وورش عمل منهجية تقييم السلامة المصرفية، تونس: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 18 - 22 يونيو 2007م، صص 2-4.

يرى الباحث بسبب امكانية وجود آثار وخيمة لمخاطر الائتمان فمن المهم إجراء تقييم شامل لقدرة البنك علي التقدير والإدارة والإشراف والالزام واسترداد القرض والضمانات وأدوات الائتمان الأخرى، واستعراض إدارة مخاطر الائتمان بصفة عامة يشمل تقييما لسياسات وممارسات البنك في إدارة مخاطر الائتمان . هذا التقييم يجب أيضا أن يحدد كفاية المعلومات المالية الواردة من مقترض أو مصدر الإدارة المالية التي استخدمها البنك كأساس للاستثمار في هذه الادوات المالية أو التوسع في الائتمان والتقدير الدوري للمخاطر الملازمة المتغيرة للائتمان .

3. الأسباب التي تنجم عنها مخاطر الائتمان:

تتعد مخاطر الائتمان بتعدد مصادرها وأسبابها والظروف المحيطة بها ، فمنها ما يتعلق بالعميل المقترض، والآخر يتعلق بالبنك المقترض، كذلك ما هو متعلق بالظروف العامة، والآخر يعود الى نمو واتساع نطاق الاقتصاد السفلي .

أ. مجموعة الاسباب الخاصة بالعميل:

ترجع أهم اسباب تعثر العملاء إلى⁽¹⁾:

- i. حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله وبصفة خاصة إذا ما كان هذا النشاط يتم ممارسته لأول مرة في الدولة ولا توجد بها خبرات سابقة في هذا المجال.
- ii. دخولهم في أنشطة لامعرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات البنك الإئتمانية في تمويلها، وبصفة خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتل على قدر كبير من المخاطر أوغير مشروعة تتم في الخفاء وفي اطار عمليات الاقتصاد السفلي.
- iii. سوء الإدارة القائمة باعمال المشروع والاستهتار بالمسؤولين.
- iv. وفاة العميل ورعونة الورثة من الابناء وانفاقهم الغير محسوب من أموال مالكي المشروع أو الورثة الحاليين.
- v. عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يريده، مما يؤدي الى توسع العمل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية.
- vi. فقد الشركة لاحد أسواقها الرئيسية أو عملائها الكبار وعدم قدرتها على إيجاد عميل أو سوق آخر يستوعب إنتاجها، مما يؤدي الى زيادة المخزون وانخفاض الربحية والعائد وارتفاع التكاليف .
- vii. تخارج احد كبار المساهمين في الشركة وعدم وجود من يحل محله في تعويض الجزء المتخارج من رؤوس الأموال.

(1) أ. د. عبدالمطلب عبدالحמיד، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)، ص.ص 255-256.

viii. ضعف التخطيط التمويلي، وعدم قدرة المنشأة على إحداث توافق بين إحتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل .

ب. الاسباب الخاصة بالبنك:

• السياسة الائتمانية الخاصة:

السياسة الائتمانية الخاصة هي الخطة التي ينتهجها البنك نحو تجميع موارده وتمييتها، وكذلك استثمار هذه المواد واختيار اوجه الاستثمار التي يفضلها، حيث يقوم بالموازنة بين هذه الموارد وبين أوجه استخدامها، ومن مخاطر السياسة الائتمانية الخاصة خطر تجميد الموارد وعدم التوازن بين حركتها وحركة القروض.

تظهر هذه المخاطر بوضوح لدى أول بادرة من بوادر الاضطراب الاقتصادي، إذ يلجأ المودعون إلى سحب ودائعهم في الوقت الذي تزداد فيه الطلبات على القروض وفيما يلي عرض لأهم صورها:

- غياب سياسة سليمة للاقراض داخل البنك، يتوافر لها الوضوح، ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك بوحداته المختلفة تؤدي الى المزيد من المخاطر .
 - ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، ومن ثم اسناد العمل الائتماني إلى عناصر لا تتوافر لديها أي مقومات أداء العمل، سواء مستوى الباحث او السلطة الائتمانية المنوط بها اعتماد قرارات منح الائتمان. والامثلة عديدة داخل بنوك كثيرة وقد يصل إلى العبث في بعض المواقع .
 - عدم توافر نظام كفاء وفعال للمعلومات الائتمانية.
 - غياب المتابعة السليمة والمستمرة من جانب البنك .
 - ضعف نظم العمل والرقابة الداخلية.
- أخطاء تقدير الضمانات المقدمة:

إلى جانب العديد من الاسباب التي تتدرج تحت (عدم التقدير السليم في حساب المخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها، سوء الإدارة والفساد في السلطات المخول لها منح الائتمان سياسة إدارة الدين العام، عدم إستقرار اسعار الصرف، مشاكل الضرائب، التقلبات التشريعية، تغير الظروف الاجتماعية، المنافسة غير الصحية بين البنوك).

يرى الباحث أن الهدف من تعريف المخاطر وإدارتها في المؤسسات والمصارف العمل على المحافظة على اصول هذه المؤسسات والمصارف وحمايتها من الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها عند تقديمها لخدماتها المصرفية، أو من ناحية أخرى نتيجة لتعرض موجوداتها الثابتة للتلف والضياع.

سادساً: آليات الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

المعروف أن البنك يعتمد بصورة أساسية على اموال الغير (بصفة خاصة المودعين) في مصادر أمواله، خاصة أن موارده الذاتية المتمثلة في حقوق المساهمين لا تشكل في الغالب ما يزيد عن حدود 10% مما يعرف باجمالي الموجودات وقد تقل هذه النسبة في العديد من البنوك في الدول المختلفة، وهذا يؤدي إلى تزايد وشدة المخاطر بالبنك في أموال المودعين، خاصة إذا كان البنك يعمل على استخدام وتوظيف معظم هذه الأموال المعنية في الائتمان المصرفي.

أن نجاح المصارف ولمكانية استمرارها مرتبط في المقام الأول بقدرتها الإدارية في:

1. تحديد هذه المخاطر.

2. العمل على تقادي هذه المخاطر.

تمثلت ابرز مخاطر التمويل المصرفي في عدة مكونات شملت: (المصرف - المتعاملين او عملاء المصرف - المساهمين).

لكل هذه المكونات الثلاثة مؤشرات هامة في تحديد المخاطر والتعامل معها فادارة المصرف تحتاج لاتخاذ سياسة استراتيجية للتعامل مع الاخطار المختلفة وللعلاء معايير اساسية يجب الايفاء منها وتركز في الملاءة يؤدي الى العديد من مؤشرات المخاطر وتزايد حجمها وللمساهمين ايضاً خاصة في مراجعة موقف المصرف المالي ومتابعة مؤشرات الاداء المختلفة .

لقد تطور الاهتمام بمخاطر التمويل المصرفي حديثاً مع التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية والمصرفية في العالم، ومع إزدياد نمط المتغيرات الكثيرة من مفاهيم تحرير المصارف منالرقابة، وعولمة الخدمات المالية وتزايد التعقيد في التكنولوجيا المالية مما جعل الانشطة المصرفية وبالتالي صور المخاطر اكثر اختلافاً وتعقيداً .

تشير الممارسات المصرفية المعاصرة الى ان هناك مجموعات جديدة من المخاطر غير المخاطر الائتمانية ومخاطر الفائدة ومخاطر السوق والتي غدت ذات اهمية كبرى، فقد يؤدي استخدام التكنولوجيا التلقائية والائتمانية العالية الى تحويل المخاطر من تلك التي تحدث بسبب العمل اليدوي الى مخاطر فشل هذه الانظمة المؤتمنة بسبب الاعتماد المتزايد على النظم العالمية المتكاملة.

يعتبر الائتمان هو المصدر الرئيسي لربحية البنوك التجارية يدر الائتمان أكثر من ثلثي أرباح البنك مما يتطلب من ادارة البنك التجاري أن تحتفظ لنفسها بدرجة من الامان تقيها من التعرض للزمات الطارئة وتحقق لها في نفس الوقت قدرًا معقولاً من الأرباح على الا تحرم الاقتصاد الوطني مساهمتها في دعمه وتنميته.

هناك من يرى أن كل اتفاق يؤدي إلى انشاء اراض يكون اعمالاً عالية المخاطرة. فلا تنتهي مهمة محلل الائتمان بالموافقة على طلب العميل بل تبدأ مرحلة اخرى بتحديد تكلفة او سعر القرض للعميل بناء على درجة الخطر المقدرة.

تتمثل عناصر تحديد المخاطرة الائتمانية فيما يلي:

1. سمعة العميل :

إن امانة وسمعة العميل الحسنة ونزاهته وسلوكه القديم يعتبر احد العوامل الاساسية التي تؤثر في نجاح الائتمان بغض النظر عن حجم الائتمان أو نوع الضمانات التي يوفرها العميل.

2. المقدرة على الدفع:

قدرة العميل على مباشرة اعماله وادارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة منه في صورة قروض، من خلال تحليل وتقدير صافي الدخل او صافي المبيعات.

3. المركز المالي:

موارد المقترض المالية المملوكة له سواء أكانت مستقلة في المشروع ذاته أم يحتفظ بها خارج المشروع، من خلال نسب تحليل المركز المالي (الميزانية)

4. الظروف العامة:

مدى تأثر عمل المقترض بالتقلبات الاقتصادية وطبيعة المنافسة السائدة في فروع النشاط وسهولة او صعوبة دخول منتجين جدد في هذا الميدان، ومدى توافر المعونات الحكومية المقدمة لتلك القطاعات وسائر الاعتبارات الاقتصادية الاخرى .

5. الضمانات:

هي المصدر الثانوي المتاح للسداد، ذلك أن القرض الجيد هو القرض الذي لا يحتاج إلى ضمانات من العميل، فالضمان ليس وسيلة من وسائل الدفع لسداد القرض الا في ظل حدوث اختلاف فيظروف العميل المتوقعة.

يجب أن تتبع طرق الحد من مخاطر الائتمان من صميم الاسباب التي تؤدي الى حدوثها ما أمكن ذلك، ولقد بحث موضوع اسباب مخاطر الائتمان وعناصرها وأنواعها، ولعلك تستطيع الآن، بعد معرفتك بهذه الامور، ان تستنتج ما الطرق الاكثر فعالية في الحد من مخاطر الائتمان ولعلك تدرك ايضاً ان بعض هذه الطرق قد لا يكون فعالاً بدرجة كافية وذلك لان بعضاً من الاسباب المؤدية إلى نشؤ مخاطر الائتمان اسباب خارجة عن الارادة ولا يمكن السيطرة عليها ، لذلك لن تكون هنالك طرق ملائمة لمعالجتها مثل المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة (الزلازل والبراكين) أو الانقلابات السياسية أو الحروب⁽¹⁾.

عموماً فإن الامر ليس قاتماً الى هذه الدرجة لأن الكثير من الاسباب يمكن معالجة المخاطر الناتجة منها، والخطوة الأولى الحد من مخاطر الائتمان تتلخص في تحليل الخطر ويعد تحليل الخطر من الامور الاساسية في إدارة مخاطر الائتمان.

(1) أ.د. زياد رمضان، د. محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، (القاهرة: الشركة العربية للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص.ص 186-187.

إنطلاقاً من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل المخاطر، يمكن الانطلاق لوضع الأسس والإجراءات الكفيلة بمنع حدوثه، وان لم يكن ذلك ممكناً، أو التقليل من آثاره السلبية الى حدودها الدنيا مع مراعاة ان تكاليف الحد من تاثير الخطر عند وقوعه يجب أن يكون مقبول أي أن تكون اقل من الخسائر التي سيتعرض لها البنك فيما لو حصل الخطر.

من الوسائل التي تتبعها البنوك للتقليل من مخاطر الائتمان هي اللجوء إلى:

1. تأمين القروض وقد نشأت مؤسسات متخصصة بذلك في العديد من دول العالم مع الاخذ بعين الاعتبار أنه لكي تكون هذه وسيلة مجدية من وجهة نظر البنك عموماً، يجب أن لايتجاوز حجم تكاليف التأمين قيمة القروض المؤمن عليها عموماً.
2. اخذ الضمانات الملائمة بما فيها حيازة الاصل الذي يتم تمويله.
3. بيع الائتمان المشكوك في تحصيله لمؤسسات متخصصة بهذا النوع من الاعمال.
4. الدخول في عقود خيار بيع العملات الاجنبية.

يضع البنك أهمية كبيرة علي السياسة الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة والجدية التي تنفذ بها الإدارة هذه السياسات والكيفية التي تدير بها مهامها، وهذا التركيز ربما يكون أكثر حسماً لوظيفة إقراض البنك، حيث تتطلب ضرورة أن يأخذ البنك بنظام رشيدة لإدارة مخاطر الائتمان، ولا بد أن تتضمن سياسة الائتمان نظرة إلي نطاق وتخصيص تسهيلات الائتمان بالبنك والطريقة التي تدار بها محفظة الائتمان، أي كيف تنشأ القروض ويتم تقييمها والاشراف عليها وتحصلها، فالسياسة الجيدة للإقراض ليست هي المقيدة بشكل مفرط، ولكنها تتيح عرض القروض علي مجلس الإدارة والتي يرى الرؤساء أنها جديرة بالاعتبار وأن كانت لا تدخل في محددات التوجهات المكتوبة، فالمرونة لا بد أن تتواجد لتتيح التفاعل السريع والتكيف المبكر مع الظروف المتغيرة في مزيج أصول مكاسب البنك وبيئة السوق

تعتبر مخاطر الائتمان هي السبب الأكثر شيوعاً لحالات فشل البنوك وهو الأمر الذي تسبب بالفعل في ان جميع الجهات النظامية أو الحكومية تضع أولوية لمعايير إدارة المخاطر الائتمانية وأساس إدارة المخاطر الرشيد هو الذي يتضمن بداية التعرف علي المخاطر القائمة والمحتملة الملازمة لأنشطة الائتمان والاجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر عادة ما تتضمن سياسات محددة بوضوح تعبر عن فلسفة إدارة مخاطر الائتمان والمحددات التي تتم في حدود الرقابة علي مخاطر الائتمان والتي تشمل ثلاث أنواع من السياسات⁽¹⁾:

1. مجموعة من السياسات التي تستهدف تقليل مخاطر الائتمان مثل التركيز والتعرضات الكبيرة للمخاطر لكل فرد أو هيئة أو قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية معينة.
2. مجموعة من السياسات لتصنيف الأصول ويشمل هذا التقييم الدوري (امكانية تحصيل محفظة

(1) د. عمرو حامد، مرجع سابق، ص4.

القروض والادوات الائتمانية الأخرى) .

3. مجموعة من السياسات تشمل المخصصات التي يتم تكوينها لمستوى كاف لاستيعاب أي خسائر محتملة ليس فقط علي محفظة القروض ولكن علي جميع الاصول الأخرى المعرضة للخسارة .
- يرى الباحث أن تقييم وظيفة إدارة مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ في اعتباره القروض وكل حالات التوسع في الائتمان الأخرى (سواء بنود داخل الميزانية أو خارجها) ، وذلك لضمان أنه قد تم أخذ العوامل التالية في الحسبان:
 - أ. مستوى، وتوزيع ومخاطر الاصول المصنفة.
 - ب. مستوى وهيكل الأصول غير المستحقة والرديئة والمعاد التفاوض عليها والمنتھية وذلك المعدل المخفض.
 - ج. كفاية احتياطات التقييم.
 - د. قدرة الإدارة علي إدارة وتحصيل الأصول ذات المشكلات .
 - هـ. التركيز غير المناسب للائتمان.
 - و. كفاية وفاعلية سياسات الإقراض والالتزام بها ولإجراءات إدارة الائتمان.
 - ز. كفاية وفاعلية عملية البنك لتحديد ورصد مستويات المخاطر الأصلية والمتغيرة أو المخاطر المقترنة بالتعرض الائتماني الموافق عليه.

المبحث الثالث

مفهوم وأساليب التنبؤ المالي

أولاً: مفهوم التنبؤ المالي

يعتبر التنبؤ المالي احد المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي، إذ في ضوءه يتم تزويد المشروع بالأسس والقواعد التي تستند عليها عمليات التخطيط والرقابة بالمشروع، ويقسم التنبؤ المالي إلى قسمينهما (1).

1. **طويل الأجل:** لتوفير احتياجات المشروع من الأموال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل.
 2. **قصير الأجل:** ويركز أساساً على الميزانية النقدية التقديرية والتي تعتبر جزء من نظام الميزانيات التقديرية داخل المشروع للمساعدة في عملية التخطيط المالي والرقابة.
- يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت المنهج التخطيطي باتباع اساليب علمية منظمة وشاملة أو استخدمت اساليب رياضية واحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها (2). ويانه عملية التوقع أو التقدير لما سوف يحصل في المستقبل (3).
- يستخلص الباحث من تعاريف التنبؤ المالي بأنه:

1. عملية التوقع أو التقدير المستقبلي.
 2. إتباع أساليب شخصية أو علمية منظمة.
- يستطيع الباحث تعريف التنبؤ المالي بأنه محاولة لاجاد تصور عن الوضع المالي للمنشأة في المستقبل بالاعتماد على المعلومات السابقة والحالية وذلك لمواجهة الالتزامات المالية التي سوف تواجه المنشأة.

يعتمد التنبؤ على مدى توافر البيانات التاريخية الماضية والحالية واسباب حدوث العوامل السببية ومعرفة اتجاه الاتجاه التي تشير اليه البيانات التاريخية للمتغير محل الدراسة (4). فالمدير المالي ينظر إلى المشروع كوحدة واحدة يهتم بالخطط الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية، فهو بحاجة ماسة دائماً إلى أدوات وطرق يستطيع من خلالها تقدير احتياجاته المالية الحالية

(1) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 163.

(2) د. أبو الفتوح على فضالة، استراتيجية القوائم المالية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1995م)، ص 43.

(3) د. محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 143.

(4) د. صفاء محمد سرور سعيد، الفشل المالي بين القرار الفردي والقرار الجماعي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الأول، 1994م، ص 921.

والمستقبلية، وتحديد كل مصدر من مصادر هذه الاحتياجات⁽¹⁾. أن فرض عدد من الاعتبارات قبل اتخاذ القرار التمويلي باختيار المصدر التمويلي المناسب لمواجهة احتياجات المشروع المتمثلة في⁽²⁾:

1. التكاليف التي يدفعها المشروع في سبيل الحصول على الأموال اللازمة من كل مصدر من مصادر التمويل المتاحة.

2. المدة اللازمة للأموال المطلوب الحصول عليها.

3. الضمانات المطلوب تقديمها للحصول على الأموال اللازمة.

4. القيود التي يتم فرضها على المشروع مقابل حصوله على الأموال.

5. الالتزام الدوري بدفع أقساط لرد الأموال اللازمة ودراسة فترات الدفع المختلفة.

6. درجة الرقابة على المشروع.

ثانياً: خطوات التنبؤ المالي

للتنبؤ بأي ظاهرة يتم إتباع الخطوات التالية⁽³⁾:

1. تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.

2. تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه.

3. دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.

4. إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلاً.

5. إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

تلجأ المنشآت إلى التحليل المالي لاغراض التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المنشأة لتشكيل مضمون نشاطها التشغيلي على سبيل المثال⁽⁴⁾:

1. التنبؤ بالمبيعات.

2. التنبؤ بالارباح والتخطيط لها.

3. التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.

4. التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ.

5. التنبؤ باحتمالات الفشل، أو بمدى إمكانية توقف المنشأة عن العمل.

تعتبر المبيعات هي أساس أي تنبؤ والتي تضيف إلى أساليب التنبؤ طويل الأجل والمتمثل في

(1) د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 54.

(2) د. عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سابق، ص 279.

(3) د. أبو الفتوح فضالة، استراتيجية القوائم المالية، مرجع سابق، ص 45.

(4) د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 18.

أسلوب النسبة المئوية من المبيعات وأسلوب الانحدار، والتنبؤ المالي قصير الأجل والمتمثل في نظام الميزانيات التقديرية وفق ما يلي (1):

1. أسلوب التنبؤ المالي باستخدام النسبة المئوية من المبيعات:

يعتبر هذا الأسلوب أبسط أساليب التنبؤ المالي وفقاً له يتم التعبير عن احتياجات المشروع المالية على أساس النسبة المئوية وربط ذلك بالمستثمر في كل بند من بنود الميزانية العمومية. ولتطبيق هذا النموذج يتم إتباع الخطوات التالية:

- أ. فصل بنود الميزانية العمومية التي يتوقع أن تختلف باختلاف المبيعات (أي ان لها علاقة مباشرة بالمبيعات) وتطبق هذه الخطوة على جميع بنود الأصول بالميزانية العمومية.
- ب. إعداد جدول يتضمن هذه البنود أي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمبيعات معبراً عنها في شكل نسب مئوية من المبيعات بتحويل هذه البنود كنسب مئوية من المبيعات.

2. التنبؤ المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار:

يعتبر هذا الأسلوب بديلاً لأسلوب النسبة المئوية من المبيعات في تقدير الاحتياجات المالية ويسمى بأسلوب الانحدار.

3. الميزانيات التقديرية:

تؤثر الخطط التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة على الناحية المالية للشركة من ناحيتين:

أ. تؤثر الخطط على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ب. تؤثر على ربحية المنشأة.

يستنتج الباحث بأن الاساليب الانف ذكرها تعتمد على توافر عدد من الشروط معينة والتي بدون احد أطرافها يفقد الاسلوب قيمته كأداة للتنبؤ بوجود علاقة سببية الدافعة للاستثمار في اصول المنشأة المالية في الامل لتحقيق المبيعات، والاستقرار أو الثبات باختلاف المنشآت المالية واختلاف هيكل اصولها المالية.

ثالثاً: مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية

يتوقف النجاح في اعداد القوائم المالية المتوقعة ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من الشروط اهمها(2):

1. أن تتسم البيانات الفعلية المعتمدة اساساً لاعداد القوائم المالية بالموضوعية والشمول.
2. أن تكون الافتراضات التي تنبى عليها التوقعات المستقبلية معقولة تراعي ظروف المنشأة الداخلية والبيئة المحية فيها.
3. أن تتسم النماذج والاساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول.

(1) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص.ص 163-168.

(2) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 249.

4. أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولاً، وتزداد دقة التنبؤ كلما قصرت فترة التنبؤ.
5. مراعاة الآثار التي تنعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ.

رابعاً: استخدام القوائم المالية في تقدير التدفق النقدي

تعتبر القوائم المالية أهم الأدوات في تقدير فروق توقيت التدفق النقدي لأي شركة وتقدير احتياجاتها للتمويل⁽¹⁾:

1. تنعكس فترة الحياة في فترة المخزون: عندما تزيد فترة الحياة يزيد رصيد حساب المخزون بالنسبة للمبيعات.
 2. تنعكس فترة التحصيل في حسابات المدينين: عندما تزيد فترة التحصيل يرتفع الرصيد بحسابات المدينين بالنسبة للمبيعات الآجلة.
 3. تنعكس فترة السداد في كل من حسابات الدائنين والمصروفات المستحقة: عندما تزيد فترة السداد يرتفع الرصيد في حسابات الدائنين
- تهتم البنوك وادارات الائتمان بالمؤسسات التي تمنح الائتمان قصير الأجل بدراسة القوائم المالية للمؤسسات التي تتعامل معها وتمنح لها الائتمان قصير الأجل، وذلك للوقوف على مقدرة هذه المؤسسات في تحقيق دخل نقدي يكفي لتغطية احتياجات العمليات الجارية وسداد القروض قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها. وتعتبر مؤشرات السيولة من انساب المؤشرات التي يمكن ان تلبى حاجات متخذي قرارات الإقراض قصيرة الأجل والمتمثلة في نسب⁽²⁾:
1. **نسب التداول:** وتهتم هذه النسبة بقياس مدى مقدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ويمكن إيجادها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- كلما زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة كلما كان بمثابة دليل على قدرة المؤسسة في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.
2. **نسب التداول السريعة:** وتحاول هذه النسبة استبعاد قيمة البضاعة عن الأصول المتداولة والتي ربما تعجز المؤسسة عن تحويلها إلى نقدية في وقت سريع، ويمكن إيجادها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

(1) د. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص 162.

(2) المرجع السابق، ص 196.

كلما زادت نسبة التداول السريعة كلما كان بمثابة دليل على قدرة المؤسسة في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

3. **نسب التدفق النقدي إلى الديون:** تعبر من مقاييس قدرة المنشأة على خدمة دينها بالعلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\text{نسبة التدفق النقدي/ الديون} = \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل}}$$

يقصد بالنقد المتحقق من العمليات صافي الربح مضافاً إليه الاستهلاكات والاطفاءات. وتلجا العديد من منشآت الأعمال إلى البنوك وجهات الائتمان لمنحها قروض طويلة الأجل حتى تتمكن من تنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد، أو مشروعات التوسع أو الاستكمال. أو لإغراض أخرى تحتاج إلى مصادر تمويل ضخمة ولأجل طويلة، وتعتبر مؤشرات المديونية إلى مقدرة المؤسسة على سداد كافة الديون وخاصة الديون طويلة الأجل ولعل أهم النسب التي يمكن أن تعكس مؤشرات المديونية والمتمثلة في⁽²⁾:

4. **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** وتدل هذه النسبة إلى نسبة الأصول التي تم تمويلها عن طريق الاقتراض من الغير، ويمكن إيجادها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كلما انخفضت هذه النسبة كلما انخفضت درجة المخاطرة التي ينطوي عليها منح القروض الطويلة الأجل.

5. **نسب الديون إلى حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة نسبة الأموال المقدمة بواسطة المقرضين في مواجهة ما قدمه الملاك، ويمكن إيجادها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

كلما انخفضت هذه النسبة كلما أدى إلى انخفاض مخاطر منح التمويل طويل وقصير الأجل.

(1) د. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 316.

(2) د. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص.ص 197-198.

6. نسب الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة مدى التوازن بين الاقتراض وحقوق الملاك في الهيكل المالي طويل الأجل للمؤسسة، ويمكن إيجادها وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية}$$

كلما انخفضت هذه النسبة كلما أدى إلى انخفاض مخاطر منح القروض طويلة الأجل.
7. معدل تغطية الفوائد: توضح هذه النسبة المدى الذي ينخفض فيه الربح دون أن تصبح المؤسسة غير قادرة على مواجهة أعباء الفائدة الثابتة، ويمكن إيجادها وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي أرباح النشاط الجاري قبل الفوائد والضرائب}}{\text{معدل تغطية الفوائد}} = \text{إجمالي أعباء الفوائد}$$

خامساً: الرفع المالي

إن قرار تكوين الهيكل المالي هو قرار مستمر، وإن يعاد النظر فيه كلما احتاج المشروع تمويلًا إضافيًا أو توافرات لديه أموال كبيرة. ومن أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار تكوين الهيكل المالي حتى يكون مناسباً⁽¹⁾:

1. الرفع المالي وأثره على ربح السهم: إن استخدام المصادر المالية ثابتة التكلفة لتمويل أصول المشروع يمثل نوعاً من الرفع المالي أو المتاجرة بالملكية، لكن تأثير الرفع المالي يكون أكبر في حالة القروض للأسباب الآتية:

- أ. تكلفة القرض عادة تكون أقل من الأسهم الممتازة.
- ب. الفائدة المدفوعة على القروض تعتبر من الأعباء يجوز خصمها من وعاء الربح الخاضع للضريبة، بعكس الأسهم الممتازة التي تعتبر أعباؤها على المشروع توزيعاً للربح وليست تكليفاً عليه.
- 2 الملائمة: إن تكون أنواع الأموال التي يحصل عليها المشروع مناسب لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها، وكقاعدة عامة ينبغي تمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة كحد أدنى للمخزون والنقدية عن طريق القروض طويلة الأجل وأموال الملكية. ويرجع ذلك إلى فكرة أن الأصول الثابتة تستمر في تقديم خدماتها لفترة زمنية طويلة.

يرى الباحث بأنه ليس من الحكمة أن يتعهد المشروع لمن يقوم بتمويل هذه الأصول بسداد ما اقترضه بمعدل أسرع من معدل الحصول على التدفقات النقدية المتولدة منها وألا قد يترتب على ذلك مشاكل خاصة بالسيولة، واستخدام القروض طويلة الأجل وأموال الملكية لتمويل الأصول المتداولة قد يكون له تأثير سلبي على ربحية المشروع.

(1) د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 1997م)، ص.ص 160 - 251.

3. **تكلفة الأموال:** إن تكلفة أموال الملكية تتضمن تكلفة إصدار أسهم جديدة وتكلفة الفائض المحجوزة، وإن تكلفة الاقتراض تكون دائماً أقل تكلفة أموال هذين النوعين من أموال الملكية إلا أن تكلفة الفائض المحجوز أقل من تكلفة الإصدار الجديد.

4. **مقدرة التدفق النقدي للشركة:** يعتبر التحفظ أحد سمات الهيكل المالي المناسب لكنه لا يعني عدم استخدام الشركة للقروض أو الاستخدام الضئيل لها.

من تحليل التدفق النقدي يمكن تحديد قيمة المخاطرة فإن عدم وجود مخاطرة إذا كان معدل القروض إلى أموال الملكية مرتفع طالما أن الشركة لديها المقدرة على توليد تدفقات نقدية كافية في المستقبل لسداد التزاماتها المالية الثابتة.

5. **المرونة:** تمثل المرونة أكثر العوامل الهامة الواجب أخذ الاعتبار عند وضع الهيكل المالي. وتتوقف درجة المرونة في الهيكل المالي للشركة على:

أ. المرونة في التكاليف الثابتة.

ب. الشروط المقيدة في اتفاقيات القروض.

ج. شروط الوفاء بالدين.

د. الطاقة الاستيعابية للشركة على الاقتراض.

6. **نمو واستقرار المبيعات:** تستطيع المنشآت التي تتمتع باستقرار في المبيعات أن تستخدم درجة عالية من الرفع المالي فالغالب أنه لن تواجهها صعوبات في مقابلة التزاماتها الثابتة والتقلبات المحتملة في المبيعات تؤدي إلى زيادة المخاطرة التجارية.

7. **حجم الشركة:** يؤثر حجم الشركة بصورة كبيرة على حجم إمكانية إتاحة الأموال من المصادر المختلفة فالشركات الصغيرة قد تجد صعوبات كبيرة في الحصول على القروض طويلة الأجل.

إن أفضل أسلوب لدراسة آثار الرفع المالي هو تحليل مسلك ربح السهم (EarningsAfter Interest & Taxes) عند مستويات مختلفة للربح قبل الضريبة والفوائد (Earnings BeforeInterest & Taxes) في ظل خطط بديلة ويمكن إيجاد ربح السهم من خلال المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$EPS = \frac{(1 - t)}{N} X - b \frac{(1 - t)}{N} R$$

حيث أن :

X = الأرباح قبل الفائدة والضرائب

R = الفوائد المستحقة

T = معدل الضريبة

(1) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 273.

$$N = \text{عدد الأسهم المصدرة العادية}$$

فإذا كان مستوى الرفع المالي ومعدل الضريبة ثابت فان الجزء الأول من المعادلة يكون ثابت. ويمثله في المعادلة التالية (a) أما الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) فتمثل متغيراً ويمثلها (x) لتصبح معادلة ربح السهم على النحو التالي:

$$EPS = a + bx$$

يستنتج الباحث بأن استخدام معادلة الخط المستقيم لبيان العلاقة بين ربح السهم والربح قبل الفوائد والضريبة عند مستويات رفع مالي مختلفة بان نقطة التقاطع تتمثل عند مستوى معدل العائد المحقق الذي يغطي معدل الفائدة الواجب الدفع.

يرى الباحث بانه كلما ارتفعت نسبة الرفع المالي أسهم في رفع معدل العائد المحقق للسهم الواحد لتكون مرغوبة لتحقيقها معدل عائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة على القروض، وان حملة الأسهم العادية سوف يحققون مكاسب من استخدام الرفع المالي عند معدل عائد على الأصول أعلى من معدل الفائدة مما يسهم في زيادة التدفقات النقدية عند مستويات رفع مالية مختلفة.

وتقيس الرافعة المالية درجة المتاجرة على الملكية وهي النسبة بين الأموال المقترضة إلى إجمالي الأصول⁽¹⁾. وقياس سلوك المتغيرات المترابطة فيما بينها بقياس العلاقة بين متغيرين لذلك فان قيمة أي متغير تكون معتمدة على قيمة المتغير الآخر وكل متغير يجب أن يكون قادراً على تحديد أي متغير يعتمد على المتغير الآخر⁽²⁾. وبأنها تشير إلى الحالة المفضلة للمشروع في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الثبات والاستقرار في عنصر التكلفة الذي يساعد في دعم مستويات مختلفة من النشاط⁽³⁾. وبأنها العلاقة بين القدرة الايرادية الاقتصادية والقدرة الايرادية وتنشئ الرافعة المالية كعامل تفسيري للقدرة الايرادية لرؤوس الأموال الخاصة بالسماح بتغلية القدرة الايرادية المالية عن طريق مضاعفة نسبة الرفع المالي بالفرق الموجب بين القدرة الايرادية الاقتصادية ومتوسط معدل الفائدة⁽⁴⁾. وبأنها محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض⁽⁵⁾.

ولعل أفضل طريقة لفهم الرفع المالي وأهدافه واستخدامه تكون في تحليل آثاره على ربح السهم في ظل درجات مختلفة من الرفع المالي⁽⁶⁾. أن استخدام الرافعة بنجاح تؤدي لزيادة العوائد لمالكي الشركة

(1) د.سيد محمود الهواري، د.سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الآجل الطويل وقيمة المنشأة، مرجع سابق، ص49.

(2) Neveu. Royamond R., **Fundamental of Managerial of Finance**, South – Western: Publishing Co.,1981, P 93.

(3) Erich A. Helfert, **The Techniques of Financial Analysis**, (Irwin: Illinois.,1994), P 218

(4) د. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 91

(5) د. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 255.

(6) د.سمير محمد عبدالعزيز، مرجع سابق، ص269.

لكن إذا لم تتجح في استخدامها فقد تسبب عدم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها الثابتة وفي النهاية تؤدي إلى صعوبات مالية قد تسبب إعادة التنظيم أو الإفلاس⁽¹⁾.

يستنتج الباحث بان الرافعة المالية تكون مرغوبة للشركة إذا زاد عائد الأصول عن تكلفة الاقتراض وكلما ارتفع العائد على حقوق الملكية.

يحقق الرفع المالي إذا تم في ظل عائد على الأصول اعلى من تكلفة الاقتراض العديد من الميزات التالية⁽²⁾:

1. تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.
 2. المحافظة على السيطرة في المؤسسة.
 3. عدم مشاركة الاخرين في الأرباح المحققة.
 4. الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة.
 5. في فترات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية واعادتها بأموال ذات قوة شرائية اقل.
 6. الاقتراض بحكمة يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الاسواق المالية.
- إلا أن للرفع المالي مخاطر تتمثل في الآتي⁽³⁾:

1. تعظيم الأرباح في حالة الرواج الاقتصادي، وتغظيم الخسائر في حالة الكساد الاقتصادي.
 2. زيادة الاخطار المالية التي تواجه الشركة لما يترتب عليه من اعباء مالية تتمثل في خدمة الدين على شكل تسديد لاقساط الدين والفوائد المترتبة عليه.
 3. وفي محاولة تحقيق اكبر ربح للملاك تسعى إدارة الشركات إلى تمويل الأصول عن طريق الاقتراض من الغير بسعر فائدة محدد على أمل ان تحقق أعمال الشركة ربحاً صافياً للملاك بعد تسديد الفوائد اكبر مما لو اعتدت الشركة على أصحابها في تمويل المشروع ويقال في هذه الحالة أن الشركة تاجرت على ملكيتها بمعنى أنها استخدمت أموالها المملوكة القليلة نسبياً في جذب أموال جديدة مقترضة وتشغيلها وتحقيق مكاسب فيها اكبر من الفائدة المحددة عليها⁽⁴⁾.
- إن الشركات الكبيرة يكون لديها حاجة دائمة إلى التوسع، ومن ثم تتطلب مزيداً من الأموال

(1) فرد ويستون، يوجينا براجام، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، أ. عبد الفتاح السيد سعد النعماني، التمويل الإداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص 236.

(2) د. أحمد سعيد قطب حسانين، التداعيات المحاسبية لتباين الهياكل المالية والتشغيلية على الأداء المال لاسهم الشركات واستقرارها خلال فترة الازمة المالية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، 2011م، ص 260.

(3) د. عبد الله الركوي منوي العنزي، تحليل الرفع المالي لاغراض تقويم الأداء دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية، مجلة البحوث التجارية كلية التجارة- جامعة الزقازيق، المجلد 33، العدد الأول، 2011م، ص 261.

(4) د.سيد محمود الهواري، د.سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الآجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)، ص 48.

سواء في شكل اسهم جديدة أو سندات مصدرة، والمحاولة في الإفصاح عن مزيد من المعلومات التي تمكنها في النهاية من الحصول على تلك الأموال من السوق بافضل الشروط واقل تكلفة ممكنة⁽¹⁾.
 وتمثل عقود خيارات الشراء مطلباً للمستثمرين الراغبين في تمويل شراء السهم بالائتمان أو ما يطلق عليه بالرفع المالي، والذي في ظله يتحقق معدل مرتفع للعائد، غير أنه يعرض المستثمر لقدر اكبر من المخاطر. إن معدل العائد الذي يحققه المستثمر من شراء السهم بعقد خيار، يفوق معدل العائد الذي يحققه من شراء السهم نفسه⁽²⁾.

سادساً: نسب الرفع المالي

تهتم هذه النسبة بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها وأكثر النسب شيوعاً في الاستخدام ما يلي⁽³⁾:

1. **نسبة الرافعة المالية:** وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن احتسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية وارتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً أما انخفاضها فانه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها.

2. **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة أموال المنشأة على تغطية الفوائد المترتبة على اقتراض من الخارج قصيرة الأجل وهي تقاس وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

يعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشراً إيجابياً على قدرة حقوق الملكية في تغطية الديون الخارجية المترتبة على المنشأة (وتوضيح مدى المخاطرة المترتبة على الشركة)، إذا ما ارتفعت لتوضيحها

(1) د. أحمد سعيد قطب حسانين، مرجع سابق، ص 239.

(2) د. منير إبراهيم هندي، سلسلة الفكر الحديث في الهندسة المالية - إدارة المخاطر الجزء الثالث: عقود الخيارات، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011م)، ص 22.

(3) د. منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص.ص 255 - 257.

الصعوبات المتوقعة للشركة في تغطية ديونها من مصادرها الخاصة.
 إن العمل على إيجاد نقطة التعادل طبقاً للأساس النقدي يتطلب ذلك أن يتحقق عند تساوي الدخل المحقق من المبيعات والمصروفات التي تتطلب دفعاً للأموال دون تلك الأعباء التي لا تتطلب مثل هذا الدفع كالأستهلاك والاطفاءات. وتكون نقطة التعادل التي نحصل عليها طبقاً للأساس النقدي للربح اقل من نقطة التعادل التي نحصل عليها طبقاً للأساس المحاسبي للربح، لانخفاض التكاليف الثابتة بمقدار التكاليف الثابتة غير النقدية وفق المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\text{وحدات التعادل عند الاساس النقدي} = \frac{\text{المصروفات النقدية الثابتة}}{\text{سعر البيع للوحدة - التكاليف المتغيرة}}$$

إن تحليل التعادل يعمل على المساعدة في تفهم العلاقة بين الأرباح وبين حجم المبيعات لفهم الأهمية الكبرى لعملية التخطيط للهيكل المالي للمشروع مع الأخذ في الاعتبار عنصرين هامين عند دراسة التعادل:

- أ. مستوى نقطة التعادل وهل هي مرتفعة ام منخفضة.
 - ب. السرعة التي تتغير فيها الأرباح نتيجة للتغيرات في حجم العمليات.
- إن العمل على استحداث معادلات تسهم في عمليات التنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية لبيان مقدار التدفقات النقدية المستقبلية التي تفي بالتزامات المنشأة قصيرة وطويلة الأجل. وحتى تؤدي قائمة التدفقات النقدية دورها من حيث التحليل التاريخي والتوقع المستقبلي فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على أدوات التحليل الأخرى، هو إعداد هذه القائمة لأكثر من فترة لتحقيق الغايات التالية⁽²⁾:
1. تحديد أثر التدبذبات السنوية العادية.
 2. تحديد التوجهات العامة للأداء.
 3. إمكانية المقارنة مع أداء الشركات الأخرى ومعايير الصناعة.
- وتعرف تكلفة الأموال المقترضة بأنها معدل العائد الواجب كسبه على الاستثمارات الممولة بالقروض من اجل إلا تتأثر المكاسب المرتبطة بحملة الأسهم العادية⁽³⁾.
- وتعرف تكلفة التمويل بأموال مملوكة بأنها الحد الأدنى من معدل العائد الواجب كسبه على الاستثمارات الممولة بأموال مملوكة بحيث لا تتأثر قيمة الأموال الممولة أصلاً⁽⁴⁾.
- إن قياس تكلفة رأس المال يواجه ببعض الصعوبات تتمثل في⁽⁵⁾:

(1) د. مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص. 376 - 377.

(2) المرجع السابق، ص 275.

(3) د. سيد محمود الهواري، د. سعيد توفيق عبيد، مرجع سابق، ص 79.

(4) المرجع السابق، ص 84.

(5) د. فريد النجار، مرجع سابق، ص 231.

1. صعوبة تحديد أوزان أهمية تكلفة كل مصدر تمويلي في هيكل رأس المال.
2. استخدام سعر خصم ثابت لجميع سنوات التدفق النقدي ولجميع مصادر التمويل مما قد لا يتفق عليه.
3. قد تختلف أوزان الأهمية مع الزمن بالنسبة لكل نوع من التكلفة.
4. وجود قيم احتمالية غير محددة بالنسبة لبنود لكل نوع من التكلفة.
5. اشتراط بعض الجهات.
6. عدم توفر معلومات دقيقة عن مصادر التمويل وتكاليف التمويل لكل مصدر لترشيد اتخاذ القرارات التمويلية.

ويمكن بيان مؤشرات تقييم العمليات التمويلية وفق ما يلي (1):

1. مؤشرات الأهمية النسبية للتدفقات النقدية الداخلة التمويلية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية لانشطة الوحدة خلال العام}} =$$

ويوضح المؤشر مدى اعتماد المنشأة على التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

2. مؤشرات الأهمية النسبية للتدفقات النقدية الخارجة التمويلية:

$$\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية لانشطة الوحدة خلال العام}}$$

ويوضح المؤشر نسبة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية إلى إجمالي الاستخدامات

النقدية للوحدة ككل لمعرفة الأهمية النسبية للتدفقات النقدية الخارجة التمويلية.

3. المؤشرات التمويلي/التشغيلي:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتقيس مدى اعتماد المنشأة في تمويل النشاط الجاري لها عن طريق مصادر التمويل الخارجية.

لا تزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال، إلا أن الأساس في ذلك صياغة النسب بأسلوب علمي يحقق أكثر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي، بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة، وقد

(1) د. سليمان محمد مصطفى، د. علي محمود خليل، التقارير المالية في البورصات، (بناها: مركز التعليم المفتوح، 2010-

2011)، ص.ص 172 - 173.

ظهرت دراسات متقدمة في السنوات القليلة الماضية جرى فيها تحديث النسب المالية التقليدية واختيار مجموعة منها على شكل نسب مركبة تستخدم في التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي⁽¹⁾.

وتبرز فوائد التحليل للمؤشرات المالية لاستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي لبناء وتشكيل نماذج وادوات من شأنها اعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المتعاملين لبيان مدى قوة أو ضعف المركز المالي للنشأة وهناك اتجاهين لاستخدام النسب المالية يمكن ابرازها بالاتي⁽²⁾:

1. **الاتجاه الاول:** استخدام افضل النسب المالية وهي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع المطلوبات، ونسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول، ونسبة مجموع المطلوبات إلى مجموع الأصول كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي.

2. **الاتجاه الثاني:** استخدام النسب المالية على شكل مجموعات مكونة من نسبتين أو أكثر للتنبؤ بالفشل، واستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد.

يستنتج الباحث أن المؤشرات المبنية على عملية التحليل المالي تسهم في بناء صورة واضحة تمكن متخذي القرارات المالية لبناء توقعات مستقبلية وفق آلية محددة.

سابعاً: شروط كفاءة استخدام النسب في التحليل المالي

حتى تحقق النسب المالية الأهداف المرجوة منها للمحلل المالي فلا بد من توفر الشروط التالية⁽³⁾:

1. ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة لكي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.
2. عدم الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل واستخلاص النتائج.
3. أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة.
4. إن التطور المعاصر في مجال استخدام النسب المحاسبية يتمثل في ضرورة انتقاء عدد من النسب التي تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:
أ. القدرة التنبؤية للنسبة المستخدمة.
ب. قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأدنى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى.
حتى تكون لمخرجات النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي مدلول يجب الأخذ بالاعتبارات التالية⁽⁴⁾:

1. مقارنتها بمعايير ومقاييس (النسب المعيارية) المعدة مسبقاً .
2. الأخذ في الاعتبار نوع النشاط الذي تمارسه الوحدة محل الدراسة وإن تتم المقارنة فقط بين نسب

(1) د. وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 249.

(2) علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح للابحاث - العلوم الانسانية، نابلس: جامعة النجاح، مجلد 25، العدد الرابع، 2011م، ص.ص 850 - 851.

(3) د. محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية/ ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 125.

(4) المرجع السابق، ص.ص 126 - 127.

المؤسسات أو الوحدات المماثلة في نفس النشاط.

3. أن تكون القوائم المالية التي يتم استخراج النسب المالية من بين عناصرها معدة وفقاً للقواعد والأعراف المحاسبية من حيث التبيويب والتقييم والثبات في إتباع نفس القواعد والاجراءات المحاسبية المستخدمة.

4. الادارك بأن استخراج النسب المالية ليس الهدف النهائي، وإنما دوره في التفسير السليم المنطقي لهذه النسب.

5. الأخذ بالاعتبار التضخم وانعكاساته على فرض ثبات وحدة القياس.

6. التركيز على النسب المهمة وذلك على أساس ارتباطها بهدف المحلل المالي.

7. أن الاعتماد على النسب المستخرجة عن فترة مالية واحدة قد يكون غير معبر عن الحقيقة المالية.

8. أن احتساب النسب يعتمد على قيمة الأصول والخصوم خلال العام.

يرى الباحث بأن كفاءة التحليل المالي تعتمد على عامل خبرة وكفاءة المحلل المالي لبيان خفايا الارقام المضمنة في القوائم والتقارير المالية لبيان جودة المعلومات المالية المستخلصة ومدى ملائمتها لترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية.

هناك مجموعة من الأساليب المستخدمة بشكل عام في التنبؤ تتمثل في (1):

1. الأساليب غير النظامية: تعتمد على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعده أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على خبره والتقدير الشخصي. وتنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ. أساليب التناظر والمقارنه: يتم التنبؤ بمسار أي متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهه، كالتعرف على أثر تخفيض عمله على التضخم مثلاً، وذلك من خلال التعرف على أثر تخفيض عمله على اقتصاد قطر مشابه جداً لاقتصاد البلد المعني.

ب. الأساليب المعتمده على آراءذوي الشأن والخبره:تنقسم تلك النماذج إلى أربع مجموعات هي :

I.المسوحات والاستقصاء.

II.طريقه دلفي.

III.طريقه السيناريوهات.

IV.ندوات الخبراء.

2. الأساليب النظامية: تعتمد على طرق علميه لتفسير أي ظاهره وتستند إلى معالجه جميع المتغيرات المؤثره من خلال نماذج رياضيه قابله للتقدير، مما يجعلها تتسم بالموضوعيه وتكون نتائج التنبؤات بعيده عن التأثير بالعوامل الذاتية . وتنقسم الأساليب النظاميه إلى مجموعتين:

أ. النماذج السببيه:يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيريه توضح سلوكه،وبالاعتماد

بتاريخ 11-11-2012م "http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2711.html" (1)HYPERLINK

على نظريه معينه في تفسير الظاهره حيث تتم صياغة العلاقه على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير،
ومن أهم النماذج السببيه:

i. نماذج الاقتصاد القياسي.

ii. نماذج المدخلات والمخرجات.

iii. نماذج المحاكاة.

iv. نماذج الأمثله والبرمجه الخطيه.

ب. النماذج غير السببيه:تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخيه للمتغيرات التي تفسر سلوكه. وهناك العديد من النماذج وان كان أبرزها وأكثرها شيوعاً خاصة في التنبؤات طويلة المدى ، هو نموذج إسقاط الاتجاه العام لسلسله زمنييه . ولذلك سيتم التوسع في شرحه. ومن النماذج الأخرى المهمه نذكر منها:

i. النماذج الاحصائيه للسلاسل الزمنييه.

ii. النماذج الديناميكيه غير الخطيه .

iii. إسقاطات الاتجاه العام في التنبؤ .

إن نجاح المنشأة يعنى بعدم تعرض الشركة لخسائر متتالية وانما وجود أرباح متتالية بالإضافة إلى قدرة الشركة على تسديد ديونها المستحقة ودفع ارباح اسهمها العادية أو الممتازة وهو ما تهدف إليه جميع المنشآت⁽¹⁾. وبانه تحقيق للاهداف الموضوعه مقدماً والتي غالباً نا تكون مقيدة بعوامل كالوقت، والتكلفة، والاداء، والجودة⁽²⁾.

إن نجاح الخطة المالية يتوقف على عدد من العوامل اهمها⁽³⁾:

1. دقة عملية التنبؤ .

2. الوصول إلى افضل خطة مالية ممكنة.

3. مراجعة ومتابعة الخطة المالية.

في حين أن التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كليهما نقص عوائد الأسهم أو توقفها، والتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها. أما الفشل المالي فيعنى اخذ الامرين أو كليهما التوقف كلية عن سداد الالتزامات، والافلاس وتوقف النشاط⁽⁴⁾. وبأنه مواجهة المنشأة لظروف غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على تحقيق فائض نقدي يكفي لسداد التزاماتها قصيرة الأجل وعدم القدرة على تغطية

(1) د. عيسى الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف- دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الاردن، الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، 2001م، ص 74.

(2) Lim, S.C. and Mohamed, Z.M, **Criteria of project success: an exploratory reexamination**, International journal of project management, Vol. 17, no. 4., 1999), P 244

(3) د. عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص ص 148-149.

(4) د. أحمد محمد غريب، مرجع سابق، ص 77.

الالتزامات من المصادر الخارجية. وبانها عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة على الرغم من زيادة اصوله عن خصومه⁽¹⁾.

إن حدوث الاعسار المالي والإفلاس نتيجة سوء إدارة الحسابات الجارية والتي تتضمن الاصول المتداولة والخصوم المتداولة بتوفير حد ادنى معين من النقدية لمواجهة الالتزامات الواجبة السداد، وتهتم إدارة السيولة النقدية بدراسة وضبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى المنشأة لتحقيق ثلاثة اهداف تتمثل في⁽²⁾:

1. **هدف التعامل:** للحرص على استمرار اعمالها، وهو ما لا يمكن ان يتحقق بدون توافر حد ادنى من السيولة النقدية لشراء المواد الخام والتعامل مع الموردين.

2. **هدف الامان:** لتجنب المشاكل والمخاطر التي يترتب على العجز المالي والفشل في تسديد الالتزامات في اوقاتها.

3. **هدف المنافسة:** بالاحتفاظ بقدر معين من السيولة لتتمكن من استغلال تقلبات السوق والمنافسة لصالحها بانتهاز الفرص السانحة ودرء المخاطر الطارئة في الآجل القصير.

يرى الباحث بان قياس وتقييم السيولة ذو اهمية في تقييم الحالة المالية للمنشأة، فالمنشأة ذات السيولة هي التي لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة. أن العمل على تقييم السيولة من الاهمية بمكان لدراسة مدى ملاءمة وكفاية النقدية لدى المنشأة لدفع ديونها.

(1) مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، نابلس: جامعة النجاح، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، مجلد (21)، العدد الثاني، 2007م، ص 518.

(2) لانس ميور، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال - ازمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية، (القاهرة: الشركة العربية للاعلام العالمي، يوليو 1999م)، ص 5.

الفصل الرابع الدراسة الميدانية

تتاول الباحث في هذا الفصل الجانب الميداني للبحث من خلال مبحثين، المبحث الأول تتاول فيه الباحث نبذه تاريخية عن تطور القطاع المصرفي السوداني، وفي المبحث الثاني قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها، بالتالي قُسم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: نبذه تاريخية عن تطور القطاع المصرفي السوداني.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

نبذة تاريخية عن تطور القطاع المصرفي السوداني

إن هيكل الجهاز المصرفي في السودان شأنه شأن الأجهزة المصرفية في الدول النامية، هو هيكل بسيط يتكون من ثلاثة أنواع أساسية بالإضافة إلى الودائع بمكاتب البريد وغيرها والتي تعتبر بنوكاً بالمعنى المفهوم وهي⁽¹⁾:

1. البنك المركزي والذي على قمة الجهاز ويسيطر عليه.

2. شبكة البنوك التجارية.

3. عدد قليل من بنوك التنمية المتخصصة.

النوعان الأولان معاً بالإضافة إلى الوظائف الأخرى مسئولة عن خلق وتصنيع إجمالي الإمداد بالنقود، والقوة الشرائية. أما المجموعة الثالثة من البنوك فهي مخصصة للقيام بدور التنمية والتطوير في المناطق أو القطاعات المخصصة لها.

أولاً: فترة ما قبل المصارف السودانية

انحصرت تركيبة الجهاز المصرفي في فترة الاستعمار في فروع البنوك الأجنبية المتمثلة في (البنك الأهلي المصري، بنك باركليز، البنك العثماني، بنك مصر، بنك كريدي ليونيه الفرنسي) وفي العام 1956 بعد الاستقلال تم تكوين لجنة العملة للقيام بمهمة إصدار عملة سودانية موحدة تعكس التنوع الثقافي في السودان كما تم افتتاح فرع للبنك العربي الأردني وفرع للبنك التجاري الأثيوبي في العام 1958م وفي ذات العام تحول فرع بنك كريدي ليونيه إلى شركة سودانية تحمل اسم بنك النيلين. صاحب هذه الفترة أن تشكلت لجنة من خبراء أجانب للنظر في إمكانية قيام بنك مركزي في السودان والذي كانت مهامه موزعة على لجنة العملة والبنك الأهلي المصري بجانب وزارة المالية⁽²⁾.

المصارف التجارية:

نجد في جميع البلدان النامية والآخذة في النمو على حد سواء أن وجود البنوك التجارية يسبق وجود البنوك المركزية التي تكون حديثة النشأة والوجود، ففي مصر نجد أن البنك الأهلي المصري قد أنشئ في 1898م بموجب قانونه الذي منحه حق القيام بالعمليات المصرفية العادية في كل من مصر والسودان.

على الرغم من تطويره للنشاط المصرفي المركزي على مر السنين فإن القانون رقم 57 لسنة 1951م هو القانون الوحيد الذي حدد للبنك بصفة شرعية ليكون بنكاً مركزياً لمصر.

(1) محمد فرح عبدالحليم، التطورات النقدية والمصرفية في السودان، (السودان: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2005م)، ص.ص 69 - 103.

(2) تاج الدين إبراهيم حامد، محمد عثمان أحمد محمد خير، تاريخ العمل المصرفي في السودان للفترة 1903-1996م، مجلة المصرفي، الخرطوم: بنك السودان، العدد (11) يونيو 1997م، ص.ص 28-35.

لقد قسم البنك الأهلي إلى مصلحتين مستقلتين هما مصلحة إصدار العملة، ومصلحة المصارف ليزاول البنك بهذه الطريقة نشاطين مختلفين الأول كبنك مركزي مسئول عن إصدار العملة، والثاني كبنك تجاري وكان هذا التقسيم إتباعاً لسابقة أساسها بنك إنجلترا في عام 1844م.

نجد أن الجهاز المصرفي السوداني قد بنى أساساً على الموديل الإنجليزي فجزء من البنك الأهلي المصري (يعمل في مصر والسودان) على غرار بنك إنجلترا سادت فيه البنوك ذوات الفروع والذي يؤدي فيه البنوك التجارية نشاطه في خدمة القطاع التجاري فقط خلال للموديل الألماني والذي يشارك فيه البنوك التجارية البنوك المتخصصة في خدمة التنمية.

نجد أن التطور التاريخي للجهاز المصرفي السوداني قد مر بمراحل وينقسم إلى سبعة مراحل على النحو التالي⁽¹⁾:

1. مرحلة المصارف التجارية (فروع البنوك الأجنبية) والذي بدأ في عام 1903م.
2. مرحلة البنوك الوطنية في الفترة ما بين (1960م - 1970م) ومن الملاحظ أن السودان قد خالف الكثير من البلدان العربية إذ سبقت البنوك المتخصصة (الزراعية على وجه التحديد) زميلاتها التجارية وذلك لأن فروع البنوك الأجنبية كانت تغطي الساحة التجارية ويمكن أن نتعرض في هذه المرحلة إلى:

أ. البنوك الوطنية المتخصصة.

ب. البنوك الوطنية التجارية.

ج. البنك المركزي السوداني.

3. مرحلة إنشاء بنك السودان المركزي، ومع أن بنك السودان المركزي قد أنشئ في 1960م إلا أنه لم يضمن مع المرحلة الثانية وإنما خصص له مرحلة مستقلة لأهميته التاريخية بالنسبة للجهاز المصرفي ودوره الهام.

4. مرحلة بنوك التنمية السودانية وهي بالرغم من هذه المرحلة تدخل ضمن المرحلة الثانية (1960م ، 1970م) إلا أنه كان لابد من إبراز جانب بنوك التنمية في إطار خاص.

5. مرحلة السبعينات وتأميم البنوك التجارية.

6. مرحلة الانفتاح: سنة 1974 - 1984م: وهي مرحلة إعادة السماح لفروع البنوك الأجنبية بمزاولة النشاط كما سمح لبنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة أن تنشأ على شكل شركات مساهمة. وقد ظهر في هذه الفترة بنك فيصل الإسلامي السوداني كأول بنك إسلامي بالسودان عام 1977م.

7. مرحلة أسلمة الجهاز المصرفي: عام 1983م: وقد بدأت في سبتمبر 1983م بالقوانين الإسلامية للدولة ومنها أسلمة ما الجهاز المصرفي والتخلي عن العمل بالصيغ التقليدية أي بأسعار الفائدة الدائنة والمدينة (الربوي).

(1) المرجع السابق، ص70.

المرحلة الأولى: مرحلة المصارف التجارية (فروع البنوك الأجنبية):

فالتاريخ المصرفي في السودان يوضح أن المصارف ظاهرة حديثة نسبياً . فقد كان البنك الأهلي المصري أول بنك تجاري أنشئ في السودان وكل ذلك في عام 1903م وجاء بعده بعشر سنوات فرع بنك باركير (D.C. & O) الذي أنشئ في عام 1913م. لقد شهدت العشرين سنة التي مرت فيها بين (1940 - 1960م) إنشاء فروع لخمس بنوك أجنبية هي:

1. البنك العثماني 1946م والذي تغير إلى (ناشونال آندجر يندلز بنك) فيما بعد .
2. بنك الكريدي ليونيه الفرنسي 1953م والذي تغير إلى النيلين بعد مشاركة الحكومة السودانية فيه.
3. بنك مصر 1953م.
4. البنك العربي الأردني 1956م.
5. البنك الأثيوبي 1956م.

لا شك أن الجهاز المصرفي والنقدي يؤثر ويتأثر في تطوره بالتغيرات السياسية. فلا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي وعليه فعند حديثنا عن تطور الجهاز المصرفي لابد أن نطرق بعض الجوانب السياسية التي مرت بها .

فعند حصول السودان على الإستقلال عن الحكم التركي بعد ثورة المهديّة، كان من الطبيعي جداً للحكومة الوطنية أن تفكر في إصدار وحدة نقدية وطنية كدليل على السيادة الوطنية، لذلك فإن العملة الأجنبية قد سحبت من التداول - وقد تم إنشاء مسبك مركزي بدأ فيه الصياغ إصدار ريات سودانية مشابهة للجنه الذهبي المصري ولكن سرعان ما سحب من التداول في عهد الخليفة عبدالله نسبة لتقدير قيمة المعدن الذهبي فوق القيمة النقدية الأسمية لهذا الريال، وتم إدخال عملات فضية ونحاسية والتي كانت الوحدة الأساسية المستخدمة في التسويات النقدية هي القطعة فئة العشرين قرشاً أياًلريالالمجدي وعند قيام حكومة الحكم الثنائي وفي عام 1899م بالتحديد بدأت عملات ورقية ومعدنية مصرية وعملات معدنية من المملكة المتحدة في التداول حيث كان السودان تابعاً لمصر، ومصر كانت داخل الكتلة الإسترلينية (في الفترة 1916 - 1947م) ولذا فقد فتح البنك الأهلي المصري فرعاً له في الخرطوم وعمل كوكيل مالي للحكومة السودانية وكمقرض أخير للبنوك التجارية هذا بالإضافة إلى قيامه العمليات المصرفية التجارية العادية.

اشترت حكومة السودان هذه العملات من الحكومتين الإنجليزية والمصرية ودفعت مقابلها من الأصول السودانية وكانت معظم العملة المتداولة من العملة الورقية التي أصدرها البنك الأهلي المصري والذي أنشئ في مصر 1898م بهدف إصدار العملات الورقية والقيام بدور بنك الحكومة ولقد منحه قانون إنشائه حق القيام بالعمليات المعتادة للبنوك التجارية في كل من مصر والسودان.

بموجب نظام العمل بالذهب السائد آنذاك كان الغطاء في مصلحة إصدار العملة قد حدد وعرف بوضوح بأن قد يتضمن 50% على الأقل من الإستناد على الذهب والباقي في أوراق مالية تعتمد على الحكومة المصرية.

في يناير 1956م حصل السودان على إستقلاله. وفي 26 من شهر يوليو 1956م صدر قانون العملة رقم 26 بموجبة تكوين لجنة العملة التي منحت حق إصدار العملات المعدنية والورقية والتي ستصبح فيما بعد العرض القانوني الوحيد في السودان.

القيمة الأسمية للجنيه السوداني كانت مثبتة بما يعادل 2.55187 جرام من الذهب الخالص والتي تكون معادلة للجنيه المصري. وفي 19/6/1956م ظهرت لأول مرة منذ 60 عاماً خلت عملات سودانية تحمل المسميات التالية:

قطعة فئة العشرة قروش وفئة الخمس قروش وفئة القرشين وفئة القرش الواحد وفئة الخمس مليمات. وفي 4/18 من نفس العام بدأت العملة الورقية السودانية في تداول وهي تحمل المسميات التالية⁽¹⁾:

أ. ورقة فئة العشرة جنيهاً.

ب. ورقة فئة الخمس جنيهاً.

ج. ورقة فئة الجنيه الواحد.

د. ورقة فئة الخمسين قرشاً.

هـ. ورقة فئة الخمسة وعشرين قرشاً.

المرحلة الثانية: مرحلة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة الوطنية (الفترة ما بين 1960 - 1970م):

شهدت هذه الفترة إستقلال العملة السودانية من الإسترليني والتي كانت ترتبط بها بشكل غير رسمي وإنشاء بنك السودان (2) وأيضاً قامت غرفة مقاصة بينك السودان بالخرطوم في 1960/11/28م.

كما شجع بنك السودان قيام أول مؤسسة وطنية مصرفية وهو البنك التجاري السوداني في عام 1960م بوصفه المؤسسة المصرفية الوطنية الأولى، وبرغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد فقد ككلت المساعي بالنجاح وولد هذا الصرح الوطني في عام 1960م حيث طرحت أسهمه للإكتتاب فبلغت جملة الأسهم التي طلب المواطنون للاكتتاب بها 1.092.253 في حين أن القانون الأساسي للبنك كان قد حدد رأس المال بمليون جنيه موزع على مليون سهم قيمة السهم الواحد جنيه سوداني، ولستجابة لرغبات المواطنين فقد تم رفعه إلى 1.100.000 جنيهاً سودانياً.

(1) المرجع السابق، ص73.

قد كان هذا هو الدور الأول الذي أحدث إسهاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد حيث أن تجمع هذه المدخرات من المواطنين حوالي (17.000) مواطن كان في حد ذاته عملاً وطنياً رائداً. ولقد قام بنك السودان بتقديم المشورة الفنية للبنك التجاري عند الحاجة وذلك منذ الفترة الأولى للإنشاء، كما حرره من بعض القيود العامة التطبيق عندما كان يزاول نشاطه، كما وافق بنك السودان على نقل وتحويل الأموال التي كانت مدونة بدفاتره مع الودائع الكبيرة والشبه حكومية إلى البنك التجاري السوداني من أجل المساعدة في توسيع دائرة نشاطه.

لقد أستمّر البنك يزاول نشاطه إلى أن تم تأميمه بموجب القوانين الشهيرة التي صدرت في مايو 1970م والتي تم بموجبها تأميم المصارف.

سودنة بنك الكريدي ليونيه:

في يناير 1963م تم تحويل بنك الكريدي ليونيه الفرنسي الأصل إلى شركة سودانية فرنسية تعرف باسم بنك النيلين واستكملت الإجراءات في عام 1964م لتحويل وتصفية جميع فروع السودان وبدأ بنك النيلين مزاولة أعماله في يناير 1965م حيث أسهم بنك السودان في رأس مال هذا البنك بمبلغ 1.8 مليون جنيه والكريدي ليونيه بمبلغ 1.2 مليون جنيه قد بذل بنك السودان جهوداً في سودنة الوظائف بالبنوك التجارية ليواكب الإستقلال السياسي والاقتصادي ولكي يتمكن من ذلك فقد ساعد على إنشاء معهد الدراسات المصرفية في الخرطوم والذي افتتح في 1963/1/23م. أما البنوك المتخصصة أو بنوك التنمية الوطنية كالاتي:

1. إنشاء البنك الزراعي السوداني:

بدأ مزاولة أعماله في مايو 1959م رغم صدور قانون إنشائه في عام 1957م برأسمال قدره 7 مليون جنيه سوداني لتمويل العمليات الزراعية (مشاريع زراعية خاصة وتعاونية وصغار المزارعين). في عام 1967م برأسمال قدره 7 مليون جنيه سوداني دفعت الحكومة السودانية 60% منه و40% دفعت بواسطة بنك السودان المركزي والغرض من إنشائه توفير السكن المناسب للمواطنين من جميع الطبقات ولا سيما أصحاب الدخل المحدود.

المرحلة الثالثة: إنشاء بنك السودان:

أنشئ بنك السودان بقانونه في عام 1959م كبنك مركزي وفتح أبوابه 196م كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وقبل قيام بنك السودان كانت معظم الأغراض التي أنشئ من أجلها البنك كانت موزعة بين ثلاث جهات هي:

1. وزارة المالية والاقتصاد والتي كانت تمارس نوعاً من الرقابة على المصارف في السودان.
2. لجنة العملة التي تم إنشاؤها تحت قانون العملة 1956م وكانت مسؤولة عن إصدار العملة في السودان بعد الإستقلال.
3. فرع البنك الأهلي المصري والذي كان مصرفاً للحكومة.

جاءت أغراض بنك السودان في المادة (5) من القانون والتي نصت على ما يلي: تكون الأغراض الرئيسية للبنك تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية، والمساعدة على تنمية نظام مصرفي ونظام للنقد والإئتمان في السودان والعمل على إستقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد على نحو منظم ومتوازن وتدعيم الإستقرار الخارجي للعملة وأن يكون مصرفاً للحكومة ومستشاراً لها في الشؤون المالية.

المرحلة الرابعة: بنوك التنمية الوطنية

تعتبر بنوك التنمية أو البنوك المتخصصة ظاهرة جديدة في دنيا المصارف. فقد ظهرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكان من أهم أغراضها الإقراض المتوسط والطويل الأجل لأغراض الزراعة والصناعة والعقار وحتى الأغراض التجارية، بالإضافة إلى ذلك فإن بنوك التنمية تعطي الكثير من الاستشارات والمساعدات الفنية لعملائها. وقد برزت في هذه الفترة البنوك الأتية:

1. البنك الزراعي السوداني.
2. البنك الصناعي السوداني.
3. البنك العقاري السوداني.
4. مؤسسة التنمية السودانية.
5. بنك الادخار.

المرحلة الخامسة: السبعينات وتأميم البنوك التجارية

إن تأميم المصارف الذي تم في مايو عام 1970م ربما يكون أحد المعالم الهامة في تاريخ الجهاز المصرفي السوداني ومن الملاحظ أن حدث تطوير سريع في الودائع والقروض ويجب أخذ معدل الزيادة في ودائع البنوك التجارية كأحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للتطور السريع الذي حدث في ذلك الوقت ليس فقط بعد إستقلال الجهاز النقدي فحسب ولكن أيضاً التطور الذي حدث في الجهاز الاقتصادي السوداني ككل. يمكن ملاحظة ما يلي:

1. التزايد في إقتناء الخزنة الأوراق المالية الحكومية.
2. السياسة الإئتمانية الحاسمة لبنك السودان خصوصاً بعد تأميم المصارف في مايو سنة 1970م فقد عمل على الحد من نسبة القروض وذلك بتحديد الحدود القصوى للإئتمان بالنسبة لكل بنك تجاري كما حدد حدوداً فرعية أو إضافية لتمويل الواردات للقروض الخاصة بالأفراد والقروض المهنية في داخل الحدود القصوى الكلية.

المرحلة السادسة: (1976م) الإنفتاح:

إنتهجت الدولة في عام 1976م سياسة إنفتاحية وتبنت فكرة دعوة العالم في إستثمار برنامج(السودان سلة غذاء العالم) تميزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي تمثل في السماح لعدد من المصارف

الأجنبية أن تزاول نشاطها في السودان منها بنك أبو ظبي، بنك الإعتماد والتجارة الدولي، سيتي بنك، بنك الشرق الأوسط، بنك عمان المحدود، حبيب بنك، بالإضافة إلى قيام مصارف مشتركة بين القطاع الخاص الأجنبي فكان تأسيس "البنك السوداني الفرنسي" و"البنك الأهلي السوداني"، البنك الوطني للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق، وكذلك تم تأسيس مصارف تزاول نشاطها وفق الشريعة الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي الذي بدأ نشاطه في عام 1977م ثم تلاه التضامن الإسلامي، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، وبنك البركة السوداني. وقد قام البنك المركزي "بنك السودان" في إدارة قطاع مصرفي مزدوج بين إسلامي وتقليدي.

ظل كل القطاع المصرفي يعمل بالنظام التقليدي وفي السبعينات قامت بعض البنوك على الأساس الإسلامي بحيث أصبح النظام مزدوجاً مع وجود مصارف إسلامية تقليدية. المرحلة السابعة (1984م إلى الآن) مرحلة تطبيق النظام الإسلامي:

وفي عام 1984م كانت أولى إجراءات اسلمة القطاع المصرفي وتحويله من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي. في عام 1991 - 1992م بدأت خطوة تعميق الأسلمة كما شهدت هذه الفترة بعض التطورات الاقتصادية الهامة تمثلت في الآتي:

أ. البرنامج الثلاثي للإنقاذ للاقتصاد 1990 - 1993م.

ب. قانون تنظيم العمل المصرفي.

ج. تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

هـ. تحرير التعامل بالنقد الأجنبي 1992م.

ح. إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م.

ط. يعمل القطاع المصرفي السوداني الآن بأكمله وفق النظام الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي.

مما تقدم يلاحظ الباحث أن الجهاز المصرفي السوداني مر بعدة حقبة زمنية وذلك للتطورات الاقتصادية والسياسية التي مر بها السودان، مما انعكس على تطور أنشطته وتغيير نظمه المالية من فترة إلى أخرى.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق اهدافها واثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة ومصادر المعلومات واسلوب جمعها من المصادر الميدانية.

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة بأنه عبارة عن جميع العاملين بالبنوك السودانية، ونظراً للتشتت الجغرافي للبنوك محل الدراسة فقد حصر الباحث مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين في المراكز الرئيسية. وتم إختيار مفردات العينة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد قام الباحث بتوزيع (175) استمارة إستبيان على عينة الدراسة وكان مجموع الإستمارات المعادة 165 إستمارة. إختيار الباحث حجم العينة كنسبة من مجتمع الدراسة (94.29%)، ويرى الباحث أن هذا الحجم مناسب في ضوء امكاناته من حيث الجهد والوقت والمال. والجدول رقم (1/2/4) يبين عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة للمجتمع كالاتي:

الجدول (1/2/4)

الاستبانات الموزعة والمستلمة

النسبة المئوية	الاستبانة المستلمة	الاستبانة الموزعة	عينة البحث
%94.29	165	175	عينة من المصارف السودانية
%94.29	165	175	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يوضح الجدول رقم (1/2/4) عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة %94.29، وهذا يدل على أن أغلبية الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع البحث المعني.

2. الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

أ. المنوال:

تم استخدام مقياس المنوال ليعكس اتجاه إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة 1 وأوافق بشدة والوزن 4 لعبارة 2 وأوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا وأوافق والوزن 1 لعبارة لا وأوافق بشدة.

ب. استخدام اختبار (كاي تربيع)

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبار (كا²س) Chi-Square Test عند مستوى معنوية (Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية. يقوم الاختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا²(س) المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أقل من 5%) عندئذ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة (كا²س) المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أكثر من 5%) عندئذ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

3. تصميم استمارة الدراسة الميدانية:

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة اثر الافصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية على قرار منح التمويل المصرفي في المصارف للحد من التعثر المالي، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة. واتباع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالي:

أ. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة وفي ضوء ملاحظاتهم (راجع ملحق رقم (2))، وتم ما يلي:

i. حذف الفقرات التي اقترح حذفها.

ii. تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.

حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة، والمستويات الثقافية

للمستقصى منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها متجنباً العبارات المحرجة .
وبناءً على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة
المختارة وفق أسلوب احصائي، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

4. اختبار درجة مصداقية البيانات:

ثبات الاختبار بان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف
مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل
منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون
الإختبار ثابتاً تماماً . كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول
عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.

ب. معادلة ألفا - كرونباخ.

ج. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

د. طريقة الصور المتكافئة.

هـ. معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل
المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ
60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها .

أما للصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على
مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح
قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل
إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات الزوجية، ومن
ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وفق الصيغة الآتية⁽¹⁾:

(1)د. عدنان بن ماجد وآخرون، مبادئ الاحصاء والاحتمالات، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)، ص 129.

$$r = \frac{\frac{(\text{مج س}) \times (\text{مج ص})}{\text{ن}} - (\text{مج س} \times \text{مج ص})}{\sqrt{\left[\frac{(\text{مج ص})^2}{\text{ن}} - \text{مج ص}^2 \right] \left[\frac{(\text{مج س})^2}{\text{ن}} - \text{مج س}^2 \right]}}$$

حيث أن:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مج س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مج ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مج س²: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مج ص²: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مج (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:⁽¹⁾

$$r \times 2$$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\quad}{\quad}$$

$$r + 1$$

أما الصدق فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول رقم (2/2/4) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

الجدول (2/2/4)

معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
لجميع عبارات الاستبانة	%92.63	%96.24

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

(1) المرجع السابق، ص 129.

بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (92.63%) فيما بلغ معامل الثبات (96.24%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة الكبيرة في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثانياً: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية

1. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية:

شملت عينة الدراسة الآتي:

أ. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (30 سنة فأقل، 31 - 40 سنة، 41 سنة - 50 سنة، 51 سنة - 165 سنة، أكثر من 165 سنة).

ب. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، إدارة أعمال، تكاليف ومحاسبة إدارية، نظم معلومات، دراسات مصرفية ومالية، أخرى).

ج. الأفراد من مختلف الفئات المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).

د. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين البريطانية، زمالة المحاسبين الأمريكية، زمالة المحاسبين العربية، زمالة المحاسبين السودانية، أخرى).

هـ. الأفراد من مختلف المركز الوظيفية (مدير، مراقب فرع، نائب مدير، مراجع داخلي، رئيس قسم، أخرى).

و. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، 6 سنوات - 10 سنوات، 11 سنة - 15 سنة، 16 سنة - 20 سنة، أكثر من 20 سنة).

1. توزيع المبحوثين حسب متغير العمر:

سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم خمسة خيارات. الجدول (3/2/4) والشكل رقم

(1/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

الجدول (3/2/4)

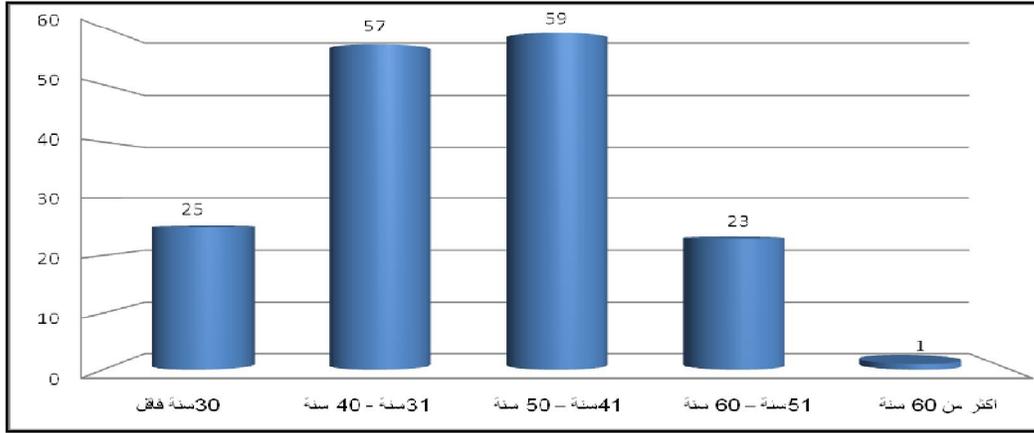
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
15.2	25	30 سنة فأقل
34.5	57	31 سنة - 40 سنة
35.8	59	41 سنة - 50 سنة
13.9	23	51 سنة - 60 سنة
.6	1	أكثر من 60 سنة
%100.00	165	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

الشكل (1/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) ان اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (41 سنة - 50 سنة) بتكرار بلغ (59) فرداً، تلتها الفئة العمرية (31 سنة - 40 سنة) بتكرار بلغ (57) فرداً، تلتها الفئة العمرية (30 سنة فأقل) بتكرار بلغ (25) فرداً، تلتها الفئة العمرية (51 سنة - 60 سنة) بتكرار بلغ (23) فرداً، وأخيراً تلتها الفئة العمرية (أكثر من 60 سنة) بتكرار بلغ فرد واحد.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة تقع اعمارهم في مدى متوسط اي مزاولتهم لانشطتهم لفترات مناسبة وهذا يمكنهم من ابداء ارائهم بصورة علمية ومهنية جيدة.

2. توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي:

سئل المستقصى منهم عن التخصص العلمي، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (4/2/3) والشكل رقم (3/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

الجدول (4/2/4)

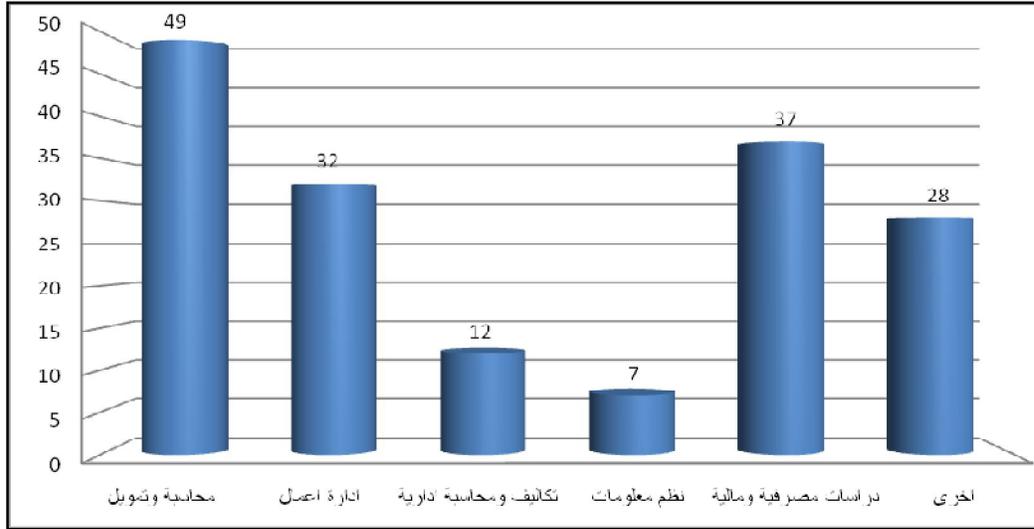
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
29.7	49	محاسبة وتمويل
19.4	32	ادارة اعمال
7.3	12	تكاليف ومحاسبة إدارية
4.2	7	نظم معلومات
22.4	37	دراسات مصرفية ومالية
17.0	28	اخرى
%100.00	165	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

الشكل (2/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) ان اغلب أفراد العينة متخصصون في المحاسبة والتمويل بتكرار بلغ (49) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الدراسات المصرفية بتكرار بلغ (37) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في إدارة الأعمال بتكرار بلغ (32) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في اخرى بتكرار بلغ (28) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في التكاليف ومحاسبة ادارية بتكرار بلغ (12) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد المتخصصون في نظم معلومات بتكرار بلغ (7) افراد.

3. توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي:

سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (5/2/4) والشكل رقم (2/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير كالاتي:

الجدول (5/2/4)

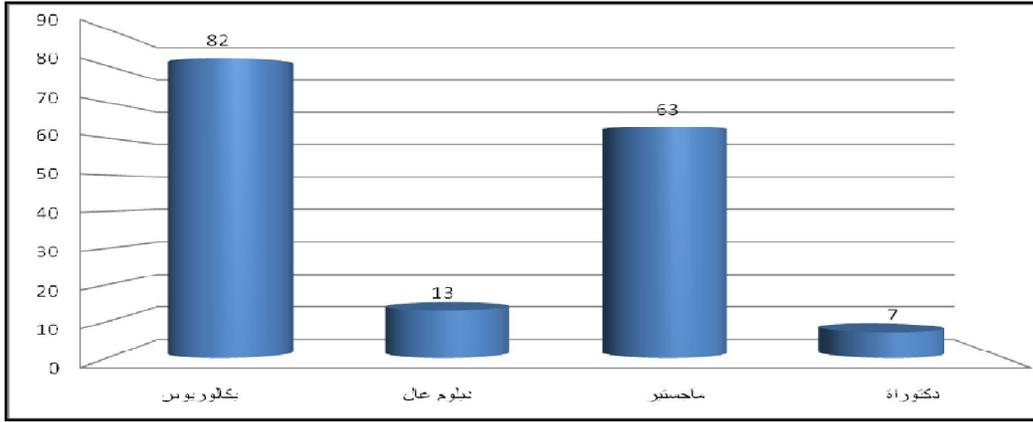
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
49.7	82	بكالوريوس
7.9	13	دبلوم عال
38.2	63	ماجستير
4.2	7	دكتوراة
%100	165	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

الشكل (3/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (5/2/4) والشكل رقم (3/2/4) ان اغلب أفراد العينة تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (82) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الماجستير بتكرار بلغ (63) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدبلوم العالي بتكرار بلغ (13) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه بتكرار بلغ (7) افراد. يرى الباحث أن غالبية افراد العينة مؤهلين اكاديمياً لارتفاع حصيله الافراد الذين تحصلوا على درجات علمية بما يسهم الى طرح وابداء آراء علمية سليمة.

4. توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني:

سئل المستقصى منهم عن المؤهل المهني، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

الجدول (6/2/4)

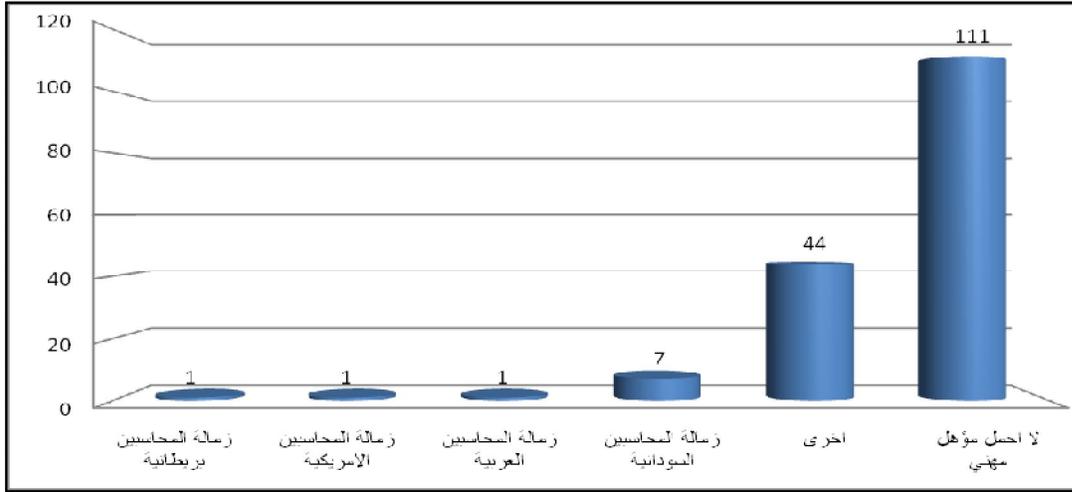
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل المهني
.6	1	زمالة المحاسبين بريطانية
.6	1	زمالة المحاسبين الامريكية
.6	1	زمالة المحاسبين العربية
4.2	7	زمالة المحاسبين السودانية
26.7	44	اخرى
67.3	111	لا احمل مؤهل مهني
%100.00	165	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

الشكل (4/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) ان اغلب أفراد العينة لم يتحصلوا على أي مؤهل مهني بتكرار بلغ (111) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالة اخرى بتكرار بلغ (44) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالة المحاسبين السودانية بتكرار بلغ (7) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالة المحاسبين البريطانية والامريكية والعربية بتكرار بلغ فرد واحد لهم جميعاً. يرى الباحث ان هذا التوزيع طبيعي لأن العمل بالقطاع المصرفي لا يتطلب زمالة مهنية، وان هذه النسبة المقدره من الزمالات ترجع إلى اتجاه اغلب افراد العينة للمجال الاكاديمي بنيل درجات علمية اكايدمية.

5. توزيع المبحوثين حسب المركز الوظيفي:

سئل المستقصى منهم عن المركز الوظيفي، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

الجدول (7/2/4)

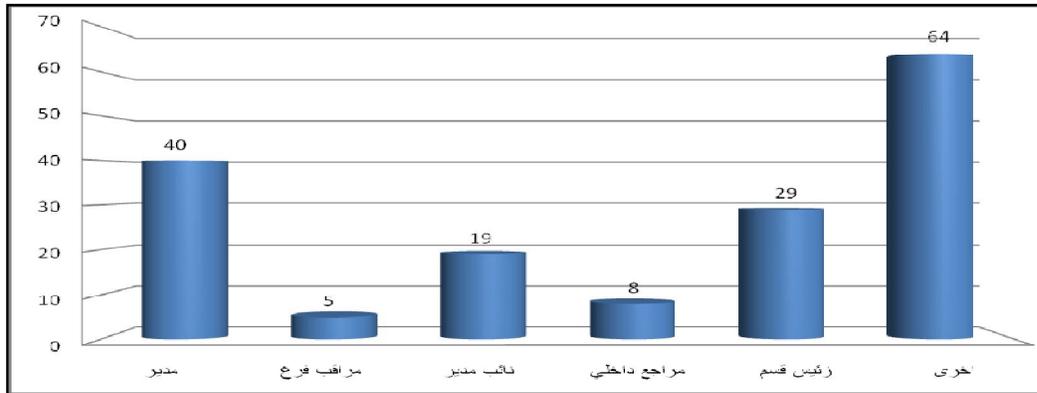
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المركز الوظيفي
24.2	40	مدير
3.0	5	مراقب فرع
11.5	19	نائب مدير
4.8	8	مراجع داخلي
17.6	29	رئيس قسم
38.8	64	اخرى
%100.00	165	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

الشكل (5/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) ان اغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة اخرى بتكرار بلغ (64) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير بتكرار بلغ (40) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم بتكرار بلغ (29) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة نائب مدير بتكرار بلغ (19) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي بتكرار بلغ (8) افراداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراقب فرع بتكرار بلغ (5) افراداً. يرى الباحث ان عينة الدراسة غطت غالبية الجهات المؤثرة والمتأثرة بموضوع الدراسة الميدانية بالقطاع المصرفي.

6. توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة:

سئل المستقصى منهم عن سنوات الخبرة، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (8/2/4) والشكل

رقم (6/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

الجدول (8/2/4)

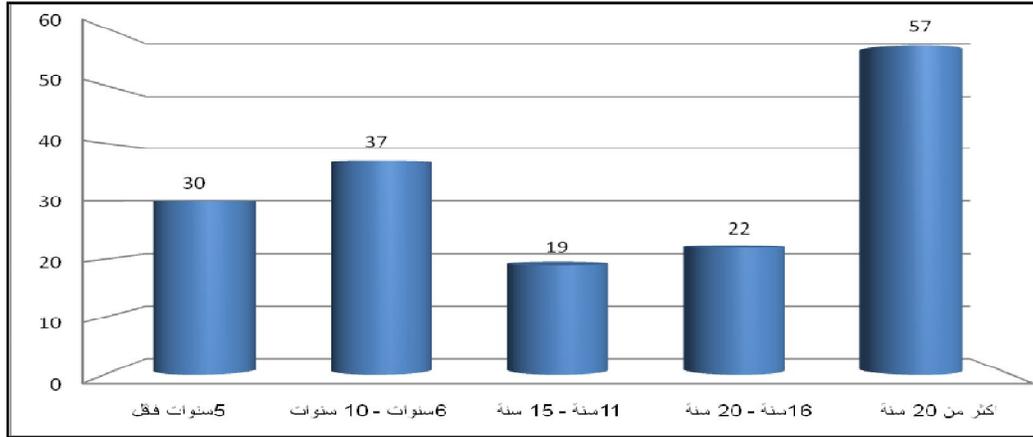
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	30	18.2
6 سنوات - 10 سنوات	37	22.4
11 سنة - 15 سنة	19	11.5
16 سنة - 20 سنة	22	13.3
اكثر من 20 سنة	57	34.5
المجموع	165	%100.00

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل (6/2/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) ان اغلب أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (اكثر من 20 سنة) بتكرار بلغ (57) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (6 سنوات - 10 سنوات) بتكرار بلغ (37) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (5 سنوات فأقل) بتكرار بلغ (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (16 سنة - 20 سنة) بتكرار بلغ (22) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (11 سنة - 15 سنة) بتكرار بلغ (19) فرداً. يرى الباحث أن غالبية افراد العينة لديهم خبرات عملية تقع في مدى كبير ومتوسط يمكن الاستفادة منها لإبداء آرائهم بصورة علمية ومهنية عالية جداً.

ثالثاً: التوزيع التكراري لفرضيات الدراسة الميدانية

يستخدم التوزيع تكراري لفرضيات الدراسة الميدانية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات لعبارات الاستبانة.

1. عبارات المحور الأول للمتغير المستقل:

يوضح الجدول رقم (9/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول للمتغير المستقل:

الجدول (9/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول للمتغير المستقل

الرقم	العبرة	الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق
1.	تتم مطالبة العملاء بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية عند طلب التمويل.	96	49	7	10
		58.2	29.7	4.2	6.1
2.	يتم تحليل المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية من قبل موظفي البنك.	88	58	9	6
		53.3	35.2	5.5	3.6
3.	تولي إدارة المصرف اهتماما كبيرا للمعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية.	82	62	10	8
		49.7	37.6	6.1	4.8
4.	يركز المصرف على معلومات الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مقدرة العميل في تحقيق الأرباح المستقبلية.	70	71	13	9
		42.4	43.0	7.9	5.5
5.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز نظرة المصرف في العميل طالب التمويل.	90	63	8	3
		54.5	38.2	4.8	1.8
6.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد المصرف في التنبؤ بالتعامل المحتمل مع العميل.	77	74	8	4
		46.7	44.8	4.8	2.4
7.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تكوين رأي واضح في قرار التمويل.	77	75	5	6
		46.7	45.5	3.0	3.6
8.	معلومات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الأداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات النقدية التي تواجه العميل.	64	71	19	8
		38.8	43.0	11.5	4.8
9.	تكشف معلومات قائمة التدفقات النقدية عن أزمات السيولة النقدية للعميل.	64	68	19	10
		38.8	41.2	11.5	6.1

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (9/2/4) ما يلي:

- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (96) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (49) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (10) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (88) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (58) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (9) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (82) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (62) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (10) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (71) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (70) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (13) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (9) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (90) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (63) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (8) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (3) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (77) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (74) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (8) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (4) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة في المحور الأول للمتغير المستقل حسب آراء (77) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (75) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (6) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة في المحور الأول للمتغير المستقل

حسب آراء (71) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء(64) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء(19) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء(3) افراد.

- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة التاسعة حسب آراء(68) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء(64) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء(19) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء(4) افراد.

2. عبارات المحور الثاني للمتغير المستقل:

يوضح الجدول رقم (10/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني للمتغير المستقل:

الجدول (10/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني للمتغير المستقل

الاجابة	العبارة					الرقم
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
2	8	10	90	55	ت	1. المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل.
1.2	4.8	6.1	54.5	33.3	%	
4	10	24	83	44	ت	2. الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالتمويل.
2.4	6.1	14.5	50.3	26.7	%	
6	6	13	76	64	ت	3. المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشرات عن أداء العميل طالب التمويل.
3.6	3.6	7.9	46.1	38.8	%	
5	4	13	75	68	ت	4. الاهتمام بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب المخاطر المالية.
3.0	2.4	7.9	45.5	41.2	%	
4	6	27	70	58	ت	5. معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصّل عنها مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المالية المحيطة بالعميل.
2.4	3.6	16.4	42.4	35.2	%	
3	23	21	66	52	ت	6. الأداء النقدي المحرك الرئيسي للأنشطة المختلفة للعميل طالب التمويل.
1.8	13.9	12.7	40.0	31.5	%	
1	10	16	80	58	ت	7. قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي

						للمعمل وبالتالي تزداد درجة التأكد لإتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.
6	6.1	9.7	48.5	35.2	%	
1	19	23	86	36	ت	8. المعلومات على أساس الاستحقاق أكثر منفعة للمستخدمين في تقدير توقعات التدفق النقدي للاستثمار.
6	11.5	13.9	52.1	21.8	%	
4	8	14	85	54	ت	9. التدفقات النقدية تمكن من تحديد المركز النقدي للمعمل طالب التمويل.
2.4	4.8	8.5	51.5	32.7	%	

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (10/2/4) ما يلي:

- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (90) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (55) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (10) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (83) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (44) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (24) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (76) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (64) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (13) فرداً ، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب آراء (6) افراد لكليهما.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (75) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (68) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (13) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة ان اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (70) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (58) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (27) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.

- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (66) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (52) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (23) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (21) فرداً ، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد .
 - إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (80) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (58) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (16) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فرد واحد .
 - إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (86) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (36) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (23) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (19) فرداً ، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فرد واحد .
 - إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة التاسعة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (85) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (54) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (14) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد .
 - إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة العاشرة في المحور الثاني للمتغير المستقل حسب آراء (90) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (49) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (14) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (5) افراد .
3. عبارات المحور الثالث للمتغير المستقل:

يوضح الجدول رقم (11/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور

الثالث للمتغير المستقل:

الجدول (11/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث للمتغير المستقل

الاجابة					الرقم	العبرة
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
2	4	9	73	77	ت	1. الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة كفاءة اتخاذ قرار منح التمويل.
1.2	2.4	5.5	44.2	46.7	%	
3	7	19	82	54	ت	2. الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يبين مراكز القوة والضعف للعميل طالب التمويل .
1.8	4.2	11.5	49.7	32.7	%	
3	9	7	90	56	ت	3. المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين فهم متخذي القرار عن نشاط العميل طالب التمويل .
1.8	5.5	4.2	54.5	33.9	%	
2	6	9	81	67	ت	4. التحليل المالي لمعلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز الثقة في إتخاذ القرار الصحيح في منح التمويل.
1.2	3.6	5.5	49.1	40.6	%	
2	5	14	79	65	ت	5. التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية أحد الوسائل الفاعلة في اتخاذ قرار منح التمويل.
1.2	3.0	8.5	47.9	39.4	%	
3	6	23	92	41	ت	6. يمكن استخدام مؤشرات مالية تربط بين صافي الدخل من التشغيل وصافي التدفق النقدي من التشغيل للحكم على طبيعة الأرباح لزيادة ملائمة معلومات القوائم المالية.
1.8	3.6	13.9	55.8	24.8	%	
3	16	47	72	27	ت	7. معلومات قائمة التدفقات النقدية لها قدرة تفسيرية تفاضلية لاسعار الأسهم.
1.8	9.7	28.5	43.6	16.4	%	
3	4	20	85	53	ت	8. قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً.
1.8	2.4	12.1	51.5	32.1	%	
1	7	22	92	43	ت	9. تمثل التدفقات النقدية من التشغيل أهمية كبرى للحكم على نوعية الارباح التي تحققها المنشأة.
.6	4.2	13.3	55.8	26.1	%	
7	5	14	90	49	ت	10. قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على إعادة تدوير التدفقات النقدية .
4.2	3.0	8.5	54.5	29.7	%	

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (11/2/4) ما يلي:

- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (77) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (73) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (9) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (4) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (82) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (54) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (90) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (56) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (9) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (81) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (67) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (9) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (79) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (65) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (14) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (92) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (41) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (23) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (72) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (47) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (27) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (16) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء (85) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (53) فرداً،

تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء(20) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(4) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء(3) افراد.

- إن اغلب افراد العينة العينة يوافقون على صحة العبارة التاسعة في المحور الثالث للمتغير المستقل حسب آراء(92) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء(43) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء(22) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراءفرد واحد.

4. عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل:

يوضح الجدول رقم (12/2/4) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل:

الجدول (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل

الرقم	العبارة	الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1.	الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ المبكر بتعثر العميل.	61	75	13	11
		37.0	45.5	7.9	6.7
2.	مطالبة العميل بتقديم قائمة التدفقات النقدية ودراستها يساعد علي التنبؤ بتعثر العميل طالب التمويل.	55	75	22	9
		33.3	45.5	13.3	5.5
3.	التحليل الماليقائمة التدفقات النقديةيعتبر وسيلة فاعلة في تقليل التعثر المالي للعملاء.	54	77	17	13
		32.7	46.7	10.3	7.9
4.	الإعتماد على نتائج تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يرفع من كفاءة اتخاذ قرارات تجنب مخاطر التعثر المالي.	63	74	20	4
		38.2	44.8	12.1	2.4
5.	نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية تساهم في قياس درجة التعثر المالي.	40	88	19	14
		24.2	53.3	11.5	8.5
6.	يخضع القياس والتقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة (التمويل الاستثمار والتشغيل) بقدر من المرونة مما يسمح بتحريف النتائج.	31	80	37	12
		18.8	48.5	22.4	7.3

3	10	23	85	44	ت	7. الإفصاح عن التدفقات النقدية تعبر عن القدرة المالية الحقيقية ومصداقية تقارير الأرباح.
1.8	6.1	13.9	51.5	26.7	%	
1	9	18	86	51	ت	8. منفعة وتفسير معلومات قوائم التدفق النقدي تعتمد على التبويب السليم للبنود المختلفة بين أنشطة (التشغيل التمويل الاستثمار).
.6	5.5	10.9	52.1	30.9	%	

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (12/2/4) ما يلي:

- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء (75) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (61) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (13) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (11) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (5) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء (75) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (55) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (22) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (9) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء (76) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (54) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (17) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (13) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء (74) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (63) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (20) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد لكليهما.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء (88) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (40) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (14) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء (80) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (37) فرداً، تلتها الافراد

الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء(31) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(12) فرداً ، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء(5) افراد .

- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء(85) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء(44) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء(23) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء(3) افراد .
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة في المحور الرابع للمتغير المستقل حسب آراء(86) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء(51) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء(18) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء(9) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فرد واحد .

5. عبارات المحور الأول للمتغير التابع الأول:

يوضح الجدول رقم (12/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور

الاول للمتغير التابع الأول:

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول للمتغير التابع الأول

الرقم	العبارة	الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1.	مقابلة المصرف العملاء للتعرف على احتياجاتهم التمويلية وعرض الخدمات المتوفرة.	67	79	8	5
	%	40.6	47.9	4.8	3.0
2.	يصمم المصرف طلب القرض الذي يتضمن جميع البيانات الأساسية التي تسرع من عملية التحليل المالي وصناعة القرارات.	75	67	15	5
	%	45.5	40.6	9.1	3.0
3.	الفرز المبدئي لطلب العميل فور تقديمه وقبل مطالبة العميل باستيفاء اي بيانات أخرى.	54	74	22	7
	%	32.7	44.8	13.3	4.2
4.	يطلب المصرف من العميل مرة واحدة كافة البيانات والمستندات لتوفير المعلومات عن كافة المخاطر الائتمانية.	56	67	19	7
	%	33.9	40.6	11.5	4.2
5.	يحلل المصرف القوائم المالية لفترة	77	62	17	4

2.4	3.0	10.3	37.6	46.7	%	لاتقل عن ثلاثة أعوام سابقة للعميل فيما يتعلق بالمخاطرة والربحية.
10	17	36	52	50	ت	6. يقوم المصرف بإجراءات التعاقد من خلال المستشار القانوني دون وضع شروط تظهر لأول مرة في العقد .
6.1	10.3	21.8	31.5	30.3	%	7. يقوم المصرف بمتابعة حركة حسابات العميل بهدف التعرف على مدى توافق اتجاهات الائتمان الممنوح مع طبيعة النشاط الممول.
2	8	14	75	66	ت	8. يقوم المصرف بتقييم القروض لمعرفة ما إذ كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلاً .
1.2	4.8	8.5	45.5	40.0	%	
2	10	16	76	61	ت	
1.2	6.1	9.7	46.1	37.0	%	

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ما يلي:

- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (79) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (67) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (8) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (5) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (75) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (67) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (15) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (74) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (54) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (22) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (7) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (67) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (56) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (16) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (7) افراد.

- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (77) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (62) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (17) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (52) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (50) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (36) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (17) فرداً ، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (10) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (75) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (66) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (14) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة في المحور الأول للمتغير التابع الأول حسب آراء (76) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (61) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (16) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء فردين.

6. عبارات المحور الثاني للمتغير التابع الثاني:

يوضح الجدول رقم (14/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور

الثاني للمتغير التابع الثاني:

الجدول (14/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني للمتغير التابع الثاني

الاجابة					العبارة	الرقم
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		
4	3	7	47	104	ت	1. يتسبب التعثر المالي في عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته الجارية القصيرة الأجل.
2.4	1.8	4.2	28.5	63.0	%	
3	10	15	62	75	ت	2. التعثر المالي الحد الذي تكون عنده الأصول الخاصة بالمشروع أقل من التزاماته مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية.
1.8	6.1	9.1	37.6	45.5	%	

3	2	15	52	93	ت	التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ ولكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى الفشل المالي الكامل.	3.
1.8	1.2	9.1	31.5	56.4	%		
4	4	16	60	81	ت	ينتج عن التعثر الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائد سريع.	4.
2.4	2.4	9.7	36.4	49.1	%		

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (14/2/4) ما يلي:

- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى في المحور الثاني للمتغير التابع الثاني حسب آراء (104) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (47) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (7) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية في المحور الثاني للمتغير التابع الثاني حسب آراء (75) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (62) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (15) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء (3) افراد.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة في المحور الثاني للمتغير التابع الثاني حسب آراء (93) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (52) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (15) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب آراء (3) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب آراء فردين.
- إن اغلب افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة في المحور الثاني للمتغير التابع الثاني حسب آراء (81) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب آراء (60) فرداً ، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب آراء (16) فرداً ، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب آراء (4) افراد لكليهما.

رابعاً: تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

الفرض بشكل عام عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة وبالتالي فإن الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة. في أي فرضية يكون لدينا فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل أما إن نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني أو العكس، ويعنى الأول يعطى الرمز (H_0) ويطلق عليه فرض العدم ويعنى عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وإن وجد فإن ذلك يرجع إلى الصدفة. والفرض الثاني ويعطى الرمز (H_1) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض. لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:

- **استخدام المنوال:** حيث يتم استخدام المنوال لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة (5) كوزن لإجابة أوافق بشدة، والدرجة (4) كوزن للإجابة أوافق، والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.
- استخدام كأي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارات الفرضية.

1. اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: تهتم المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات

قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها.

أ. استخدام المنوال:

لاختبار هذه الفرضية سيتم أولاً تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (27/2/3) المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى:

الجدول (15/2/4)

المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى)

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	تتم مطالبة العملاء بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية عند طلب التمويل.	5	وافق بشدة
2.	يتم تحليل المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من قبل موظفي البنك.	5	وافق بشدة
3.	تولي إدارة المصرف اهتماماً كبيراً للمعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية.	5	وافق بشدة
4.	يركز المصرف على معلومات الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مقدرة العميل في تحقيق الأرباح المستقبلية.	4	وافق
5.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز نظرة المصرف في العميل طالب التمويل.	5	وافق بشدة

6.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد المصرف في التنبؤ بالتعامل المحتمل مع العميل.	5	وافق بشدة
7.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تكوين رأي واضح في قرار التمويل.	5	وافق بشدة
8.	معلومات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الأداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات النقدية التي تواجه العميل.	4	وافق
9.	تكشف معلومات قائمة التدفقات النقدية عن أزمات السيولة النقدية للعميل.	4	وافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول (15/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أنه تتم مطالبة العملاء بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية عند طلب التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أنه يتم تحليل المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية من قبل موظفي البنك.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن إدارة المصرف تولي اهتماماً كبيراً للمعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن المصرف يركز على معلومات الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مقدرة العميل في تحقيق الأرباح المستقبلية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز نظرة المصرف في العميل طالب التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد المصرف في التنبؤ بالتعامل المحتمل مع العميل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تكوين رأي واضح في قرار التمويل.

- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن معلومات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الأداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات النقدية التي تواجه العميل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن معلومات قائمة التدفقات النقدية تكشف عن أزمات السيولة النقدية للعميل.

ب. استخدام اختبار كاي تربيع:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الأولى، يوضح الجدول رقم (16/2/4) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الاولى:

الجدول (16/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الأولى

الترتيب	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
2	.000	9.488	4	191.818	تتم مطالبة العملاء بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية عند طلب التمويل.	1.
5	.000	9.488	4	175.636	يتم تحليل المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية من قبل موظفي البنك.	2.
6	.000	9.488	4	160.485	تولي إدارة المصرف اهتماماً كبيراً للمعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية.	3.
7	.000	9.488	4	143.939	يركز المصرف على معلومات الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مقدرة العميل في تحقيق الأرباح المستقبلية.	4.
1	.000	9.488	4	202.970	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز نظرة المصرف في العميل طالب التمويل.	5.
4	.000	9.488	4	183.152	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد المصرف في التنبؤ بالتعامل المحتمل مع العميل.	6.
3	.000	9.488	4	187.091	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تكوين رأي واضح في قرار التمويل.	7.

8	.000	9.488	4	125.030	معلومات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الأداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات النقدية التي تواجه العميل.
9	.000	9.488	4	113.697	تكتشف معلومات قائمة التدفقات النقدية عن أزمات السيولة النقدية للعميل.

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (16/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (191.818) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (175.636) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (160.485) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (143.939) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (202.970) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (183.152) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي

- الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (187.091) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (125.030) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى) (113.697) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة الأولى التي نصت على أن: تهتم المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها، قد تحققت بنسبة 100%.
2. اختبار الفرضية الثانية التي تنص على: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المصرفية.
- أ. استخدام المنوال:
- لاختبار هذه الفرضية سيتم أولاً "تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة آراء عينة الدراسة تجاهها وفيما يلي الجدول رقم (17/2/4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية):

الجدول (17/2/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية)

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية تمكن من التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل.	4	وافق
2.	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالتمويل.	4	وافق
3.	المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشرات عن أداء العميل طالب التمويل.	4	وافق
4.	الاهتمام بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب المخاطر المالية.	4	وافق
5.	معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المالية المحيطة بالعميل.	4	وافق
6.	الأداء النقدي المحرك الرئيسي للأنشطة المختلفة للعميل طالب التمويل.	4	وافق
7.	قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للعميل وبالتالي تزيد درجة التأكد لإتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.	4	وافق
8.	المعلومات على أساس الاستحقاق أكثر منفعة للمستخدمين في تقدير توقعات التدفق النقدي للاستثمار.	4	وافق
9.	التدفقات النقدية تمكن من تحديد المركز النقدي للعميل طالب التمويل.	4	وافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (17/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية تمكن من التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالتمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشرات عن أداء العميل طالب التمويل.

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان الاهتمام بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب المخاطر المالية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المالية المحيطة بالعميل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الأداء النقدي المحرك الرئيسي للأنشطة المختلفة للعميل طالب التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للعميل، وبالتالي تزيد درجة التأكد لإتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان المعلومات على أساس الاستحقاق أكثر منفعة للمستخدمين في تقدير توقعات التدفق النقدي للاستثمار.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان التدفقات النقدية تمكن من تحديد المركز النقدي للعميل طالب التمويل .

ب. استخدام اختبار كاي تربيع:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراءتجاه كل عبارات الفرضية الثانية ويوضح الجدول رقم(18/2/4) نتائج اختبارمربع كاي لدلالة الفروق لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية):

الجدول (18/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية)

الترتيب	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
1	.000	9.488	4	177.212	المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل.	.1
7	.000	9.488	4	123.394	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالتمويل.	.2
5	.000	9.488	4	141.455	المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشرات عن أداء العميل طالب التمويل.	.3
2	.000	9.488	4	151.939	الاهتمام بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب المخاطر المالية.	.4
8	.000	9.488	4	109.091	معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المالية المحيطة بالعميل.	.5
9	.000	9.488	4	78.606	الأداء النقدي المحرك الرئيسي للأنشطة المختلفة للعميل طالب التمويل.	.6
4	.000	9.488	4	141.697	قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للعميل وبالتالي تزيد درجة التأكد لإتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي .	.7
6	.000	9.488	4	125.394	المعلومات على أساس الاستحقاق أكثر منفعة للمستخدمين في تقدير توقعات التدفق النقدي للاستثمار .	.8
3	.000	9.488	4	150.667	التدفقات النقدية تمكن من تحديد المركز النقدي للعميل طالب التمويل .	.9

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%)

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (18/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (177.212) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي

- الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (123.394) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (141.455) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (151.939) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (109.091) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488)، وعليه فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (78.606) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (141.697) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (125.394) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية) (150.667) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين. يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على أن: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية علي المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المصرفية، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.

3. اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي.

أ. استخدام المنوال:

لإثبات الفرضية سيتم تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (19/2/4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الثالثة:

الجدول (19/2/4)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة)

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة كفاءة اتخاذ قرار منح التمويل.	5	وافق بشدة
2.	الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يبين مراكز القوة والضعف للعميل طالب التمويل	4	وافق
3.	المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين فهم متخذي القرار عن نشاط العميل طالب التمويل .	4	وافق
4.	التحليل المالي لمعلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز الثقة في إتخاذ القرار الصحيح في منح التمويل.	4	وافق
5.	التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية أحد الوسائل الفاعلة في اتخاذ قرار منح التمويل.	4	وافق
6.	يمكن استخدام مؤشرات مالية تربط بين صافي الدخل من التشغيل وصافي التدفق النقدي من التشغيل للحكم على طبيعة الأرباح لزيادة ملائمة معلومات القوائم المالية.	4	وافق
7.	معلومات قائمة التدفقات النقدية لها قدرة تفسيرية تفضلية لاسعار الأسهم.	4	وافق
8.	قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً.	4	وافق
9.	تمثل التدفقات النقدية من التشغيل أهمية كبرى للحكم على نوعية الأرباح التي تحققها المنشأة.	4	وافق
10.	قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على إعادة تدوير التدفقات النقدية	4	وافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (19/2/4) كآآتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة كفاءة اتخاذ قرار منح التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يبين مراكز القوة والضعف للعميل طالب التمويل .
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين فهم متخذي القرار عن نشاط العميل طالب التمويل .
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن التحليل المالي لمعلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز الثقة في إتخاذ القرار الصحيح في منح التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التحليل الماليقائمة التدفقات النقدية أحد الوسائل الفاعلة في اتخاذ قرار منح التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه يمكن استخدام مؤشرات مالية تربط بين صافي الدخل من التشغيل وصافي التدفق النقدي من التشغيل للحكم على طبيعة الأرباح لزيادة ملائمة معلومات القوائم المالية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن معلومات قائمة التدفقات النقدية لها قدرة تفسيرية تفاضلية لاسعار الأسهم.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً .
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التدفقات النقدية من التشغيل تمثل أهمية كبرى للحكم على نوعية الارباح التي تحققها المنشأة.

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة المحور الثاني للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على إعادة تدوير التدفقات النقدية.

ب. استخدام اختبار كاي تربيع:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارات الفرضية الثالثة ويوضح الجدول رقم(20/2/4) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الثالثة كالاتي:

الجدول (20/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الثالثة

الترتيب	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
2	.000	9.488	4	179.212	الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة كفاءة اتخاذ قرار منح التمويل.	1.
9	.000	9.488	4	139.818	الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يبين مراكز القوة والضعف للعميل طالب التمويل .	2.
1	.000	9.488	4	179.697	المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين فهم متخذي القرار عن نشاط العميل طالب التمويل .	3.
3	.000	9.488	4	173.515	التحليل المالي لمعلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز الثقة في إتخاذ القرار الصحيح في منح التمويل.	4.
7	.000	9.488	4	158.970	التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية أحد الوسائل الفاعلة في اتخاذ قرار منح التمويل.	5.
6	.000	9.488	4	159.818	يمكن استخدام مؤشرات مالية تربط بين صافي الدخل من التشغيل وصافي التدفق النقدي من التشغيل للحكم على طبيعة الأرباح لزيادة ملائمة معلومات القوائم المالية.	6.
10	.000	9.488	4	89.152	معلومات قائمة التدفقات النقدية لها قدرة تفسيرية تفاضلية لاسعار الأسهم.	7.

8	.000	9.488	4	151.939	قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً.
4	.000	9.488	4	163.697	تمثل التدفقات النقدية من التشغيل أهمية كبرى للحكم على نوعية الأرباح التي تحققها المنشأة.
5	.000	9.488	4	161.394	قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على إعادة تدوير التدفقات النقدية .

(*) قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (20/2/4) كآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (179.212) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (139.818) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (179.697) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (173.515) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (158.970) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (159.818) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (89.152) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (151.939) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة المحور الثالث للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (163.697) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة) (161.394) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة (الثالثة) التي نصت على ان : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.

4. اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على : تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف.

أ. استخدام المنوال:

لإثبات الفرضية سيتم تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (21/2/4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة:

الجدول (21/2/4)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ المبكر بتعثر العميل.	4	وافق
2.	مطالبة العميل بتقديم قائمة التدفقات النقدية ودراستها يساعد علي التنبؤ بتعثر العميل طالب التمويل.	4	وافق
3.	التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يعتبر وسيلة فاعلة في تقليل التعثر المالي للعملاء.	4	وافق
4.	الإعتماد على نتائج تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يرفع من كفاءة اتخاذ قرارات تجنب مخاطر التعثر المالي.	4	وافق
5.	نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية تساهم في قياس درجة التعثر المالي.	4	وافق
6.	يخضع القياس والتقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة (التمويل الاستثمار والتشغيل) بقدر من المرونة مما يسمح بتحريف النتائج.	4	وافق
7.	الإفصاح عن التدفقات النقدية تعبر عن القدرة المالية الحقيقية ومصادقية تقارير الأرباح.	4	وافق
8.	منفعة وتفسير معلومات قوائم التدفق النقدي تعتمد على التبويب السليم للبند المختلفة بين أنشطة (التشغيل التمويل الاستثمار).	4	وافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (21/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ المبكر بتعثر العميل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن مطالبة العميل بتقديم قائمة التدفقات النقدية ودراستها يساعد علي التنبؤ بتعثر العميل طالب التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يعتبر وسيلة فاعلة في تقليل التعثر المالي للعملاء.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان الإعتماد على

نتائج تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يرفع من كفاءة اتخاذ قرارات تجنب مخاطر التعثر المالي.

- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية تساهم في قياس درجة التعثر المالي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان القياس والتقارير عن التدفقات النقدية من أنشطة (التمويل الاستثمار والتشغيل) يخضع بقدر من المرونة مما يسمح بتحريف النتائج.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الإفصاح عن التدفقات النقدية تعبر عن القدرة المالية الحقيقية ومصادقية تقارير الأرباح.
- بلغت قيمة المنوال لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان منفعة وتفسير معلومات قوائم التدفق النقدي تعتمد على التبويب السليم للبنود المختلفة بين أنشطة (التشغيل التمويل الاستثمار).

ب. استخدام اختبار كاي تربيع:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارات الفرضية الخامسة ويوضح الجدول رقم(22/2/4) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة كالآتي:

جدول رقم (22/2/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة

الترتيب	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
5	.000	9.488	4	127.758	الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ المبكر بتعثر العميل.	1.
7	.000	9.488	4	114.727	مطالبة العميل بتقديم قائمة التدفقات النقدية ودراستها يساعد علي التنبؤ بتعثر العميل طالب التمويل.	2.

6	.000	9.488	4	117.394	التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يعتبر وسيلة فاعلة في تقليل التعثر المالي للعملاء.	3.
3	.000	9.488	4	134.303	الإعتماد على نتائج تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يرفع من كفاءة اتخاذ قرارات تجنب مخاطر التعثر المالي.	4.
2	.000	9.488	4	135.515	نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية تساهم في قياس درجة التعثر المالي.	5.
8	.000	9.488	4	104.667	يخضع القياس والتقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة (التمويل الاستثمار والتشغيل) بقدر من المرونة مما يسمح بتحريف النتائج.	6.
4	.000	9.488	4	131.939	الإفصاح عن التدفقات النقدية تعبر عن القدرة المالية الحقيقية ومصادقية تقارير الأرباح.	7.
1	.000	9.488	4	150.242	منفعة وتفسير معلومات قوائم التدفق النقدي تعتمد على التويب السليم للبند المختلفة بين أنشطة (التشغيل التمويل الاستثمار).	8.

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5% المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (22/2/4) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (127.758) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (114.727) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (117.394) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (134.303) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (135.515) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (104.667) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة (131.939) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (150.242) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة الرابعة التي نصت على أن : تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.

الخاتمة النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلص الباحث للنتائج التالية:

1. اتضح من خلال الدراسة الميدانية مايلي:

أ. ثبوت صحة **الفرض الأول** والذي مفاده " تهتم المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها، حيث أوضح التحليل مربع كأي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المصارف التجارية السودانية معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها (كمتغير مستقل) وبين ترشيد قرارات منح التمويل والحد من التعثر المصرفي (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (1483.818) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والبالغة (85.392) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها كلما أدى ذلك إلى ترشيد قرارات منح التمويل والحد من التعثر المصرفي. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، وهو ما يفسر التأثير على ترشيد قرارات منح التمويل والحد من التعثر المصرفي.

ب. ثبوت صحة **الفرض الثاني** والذي مفاده " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المصرفية. إذ أوضح تحليل مربع كأي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية (كمتغير مستقل) وبين تحليل المخاطر المصرفية (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (1199.455) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والبالغة (85.392) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بالمعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية كلما أدى ذلك إلى تحليل المخاطر المصرفية. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، وهو ما يفسر التأثير على تحليل المخاطر المصرفية.

ج. ثبوت صحة **الفرض الثالث** والذي مفاده " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي. إذ أوضح تحليل مربع كأي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية (كمتغير مستقل) وبين فاعلية قرار منح التمويل المصرفي (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (1557.212) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والبالغة (85.392) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بالمعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية كلما أدى ذلك إلى فاعلية قرار منح التمويل المصرفي. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال

بدرجة موافق، وهو ما يفسر التأثير على فاعلية قرار منح التمويل المصرفي.

د. ثبوت صحة **الفرض الرابع** والذي مفاده " تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف. إذ أوضح تحليل مربع كأي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية (كمتغير مستقل) وبين الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (1016.545) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والبالغة (85.392) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بالمعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية كلما أدى ذلك إلى الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، وهو ما يفسر التأثير على الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف.

بالإضافة إلى نتائج إختبار الفروض السابق عرضها، فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التالية:

2. إن الاهتمام ببيانات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات التمويل والحد من التعثر المصرفي تحقق مزايا كثيرة منها: أنها تعبر عن طبيعة الأداء النقدي للشركات والذي يعكس حقيقة الصعوبات والعقبات النقدية التي تواجه الشركة وتؤدي إلى الفشل والإفلاس إلى جانب دورها الفعال في التنبؤ.

3. أهمية وضرورة عدم الاعتماد على قوائم التدفقات النقدية بمفردها في عمليات التحليل المالي واتخاذ القرارات حيث أنها لا تستطيع بمفردها توفير المعلومات اليت تفيد في اتخاذ هذه القرارات، كما أنها لايمكن إستخدامها والاعتماد عليها بمعزل عن القوائم المالية الأخرى، وكذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

4. قلة الاهتمام بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها ترجع إلى بروز مجموعة من المشكلات المحاسبية التطبيقية، الناتجة عن إساءة استعمال تقارير ومعلومات التدفقات النقدية والتعمد الإداري في توجيهها، الذي أدى بدوره إلى فقدان هذه المعلومات لكثير من مصداقيتها وفعاليتها لدى مستخدمي هذه المعلومات.

5. إن زيادة منفعة الإفصاح المحاسبي عن معلومات قائمة التدفقات النقدية والإعتماد عليها مرتبطة بعملية إضفاء الثقة عليه من قبل المراجع الخارجي الذي يلعب دوراً رئيسياً في التأكد من توافر الإفصاح الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية مما يدعم الثقة في المعلومات التي يقوم بمراجعتها لتكون أساساً سليماً لإتخاذ القرارات.

6. تعمل تعمل المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني في بيئة تنافسية سريعة التغير والتطور مما أدى لزيادة حاجة إدارات هذه الشركات للمزيد من المعلومات المناسبة عن

- الكيفية التي تُدار بها عملياتها واستخدام هذه المعلومات فياستتباط أساليب جديدة لتطوير وتحسين كفاءة وإدارة المخاطر .
7. غياب الإطار المفاهيمي للإفصاح عن التدفقات النقدية من حيث المفهوم والأهداف وطرق التطوير بشكل علمي متكامل سواء من خلال الدراسات الأكاديمية أو المؤسسات العلمية أو المهنية.
8. اوضحت الدراسة الميدانية غياب الاهتمام بدراسة طبيعة الإفصاح عن التدفقات النقدية من قبل البنوك التجارية العاملة ضمن الجهاز المصرفي السوداني، وطرق قياسه واستخداماته للمساهمة في الارتقاء بمعلومات التدفقات النقدية.
9. قصور قائمة التدفقات النقدية الحالية سواء من حيث طريقة العرض أو أسس التويب أو الإفصاحات عن تلبية متطلبات مستخدمي هذه القائمة لتحقيق أهدافها.
10. قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للعميل الذي يعكس حقيقة الصعوبات النقدية التي تواجه العميل وبالتالي تزيد درجة التأكد لاتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.
11. إن الحد من التعثر المالي في منشآت الأعمال بصفة عامة وفي المصارف بصفة خاصة، يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو وتحقيق العائد المتوقع.
12. نظراً لأهمية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في القطاعات المختلفة في الدولة فإنه من الأهمية بمكان تنظيم وترشيد وتقييم المخاطر المصرفية وإدارتها بطريقة تحد من آثارها السلبية.

ثانياً: التوصيات

خلص الباحث إلى التوصيات التالية:

1. وجوب إيلاء قائمة التدفقات النقدية مزيد من الاهتمام من قبل الباحثين لإبراز أهميتها لمتخذ القرار، سواء كان مستثمراً (محتملاً أو إدارياً) أو محلاً مالياً، أو أياً من الجهات المستخدمة للقوائم المالية التي تنشرها البنوك التجارية السودانية.
2. الاهتمام بإعادة دراسة أسس تبويب أنشطة التدفقات النقدية، بما يحقق سهولة تتبع وتحليل معلومات التدفقات النقدية للأنشطة الرئيسية، وبما يضمن وحدة المعاملة والمعالجة المتماثلة للمعاملات المتشابهة، مثل معالجة الاستثمارات بالقروض والتأجير التمويلي وغيرها.
3. أهمية الزام المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي بمعايير إفصاح وشفافية واضحة ومعلنة عن التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل، على أن تتضمن تفاصيل الأنشطة الرئيسية لهذه التدفقات.
4. العمل على تفعيل دور المعلوماتية في السوق المصرفي في ظل تكوين قاعدة بيانات مالية وتسويقية وتمويلية وإنتاجية واقتصادية وإدارية وغيرها، بحيث تكون مصنفه تصنيفاً دقيقاً للشركات والبنوك معاً، وذلك من خلال إدارة متخصصة في كل بنك.
5. قيام المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني بتقديم تفصيل للبنود التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عند استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، كتطبيق لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7).
6. العمل على نشر ثقافة الحوكمة في القطاع المصرفي السوداني التي تؤكد على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وإحكام الرقابة وذلك حفاظاً على حقوق المساهمين والأطراف المتعاملة مع المصرف والمجتمع بأثره.
7. أنتعلا لمصارف فعلت تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، والتي تتطلب من المصارف ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية فيمجال تكفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبة، والشفافية والإفصاح.
8. رقابة المقترض من خلال إدارة مساعدة لإدارة الائتمان تقوم بعمل تقارير دورية مستمرة عن مدى تنفيذ الخطة التي تم على أساسها الاقتراض وحتى تمام السداد.
9. التقييم المستمر للضمانات المقدمة من المقترض وعلى فترات زمنية متتالية، من خلال إدارة متخصصة من مهندسين ممارسين في مجال الائتمان.
10. اهتمام المصارف بإنشاء قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين، تتضمن كافة البيانات والمعلومات المرتبطة بأسباب التعثر وتساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية التي قد يتولد عنها مخاطر تؤثر على سلامة الأداء المصرفي.

11. ضرورة صياغة استراتيجيات تقلل من مشاكل التعثر المالي لطالبي الائتمان المصرفي.

12. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية على سبيل المثال:

أ. أثر إدارة التدفقات النقدية على جودة المعلومات المالية وانعكاساتها على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ب. دراسة العلاقة بين الإفصاح عن التدفق النقدي الحر ودور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية.

ج. الإفصاح عن التدفقات النقدية المستقبلية وأثرها في الحد من إدارة الأرباح القطاع المصرفي السوداني

المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

المصادر

القرآن الكريم

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. إبراهيم حماد، الموازنات، جارية ورأسمالية، (القاهرة: مكتبة قصر الزعفران، 1993م).
2. أبو الفتوح على فضالة، استراتيجية القوائم المالية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1995م).
3. أحمد جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2000م).
4. أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، ج/1، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 2000م).
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
6. _____، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
7. _____، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، (القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004م).
8. _____، التحليل المالي للتقارير المالية لأغراض تقييم أداء الشركات وخطتها المستقبلية والاستثمار في الأوراق المالية للبورصة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م).
9. شتاء على القباني، مبادئ المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م).
10. جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (2)، 1424هـ-2003م).
11. جورج دانيال غالي، المحاسبة الإدارية، (القاهرة: دن، 2007م).
12. جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة/ ج1، ترجمة محمد السلطان، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م).
13. حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، (القاهرة: دن، 1999م).
14. حسام إبراهيم حسن، تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق/ ج1، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010م).
15. حسن أحمد توفيق، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 1979م).

16. حسين القاضي وآخرون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، (عمان، دار الثقافة والنشر، 2012م).
17. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، (عمان: الدار العالمية الدولية للنشر، 2001م).
18. _____، المحاسبة الدولية ومعاييرها، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م).
19. حسين مصطفى هلاي، تحليل وتفسير ونقد القوائم المالية والميزانيات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010م).
20. حسين يوسف القاضي، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية/ ج1، (عمان، دار الثقافة، 2012م).
21. حسين يوسف القاضي، ود. سمير معدي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية/ج1- عرض البيانات المالية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م).
22. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م).
23. حيزي علي الجزيري، الإدارة المالية، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1993م).
24. خالد الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000م).
25. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م).
26. دونالد كيسرو وجيري وجنت، المحاسبة المتوسطة-ترجمة كمال الدين سعد، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1991م).
27. — رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية - الإطار الفكري للتطبيقات العملية، (عمان: دار وائل للنشر، 2009م).
28. _____، مدخل النظرية المحاسبية - الإطار الفكري، (عمان: دار وائل للنشر، 2013م).
29. _____، تطور الفكر المحاسبي، (عمان: الدار العالمية للنشر، 2001م).
30. رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل اتخاذ قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997م).
31. زكريا الدوري، ود. يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006م).
32. الزمخشري، أساس البلاغة، (بيروت: دار بيروت، 1965م).
33. زياد رمضان، د. محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، (القاهرة: الشركة العربية للتسويق والتوريدات، 2008م).
34. زياد عبدالحليم الذبية وآخرون، المحاسبة المالية /ج2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م).
35. سامح محمد رضا رياض، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1431هـ - 2010م).

36. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010م).
37. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2000م).
38. سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009م).
39. سليمان محمد مصطفى، د. علي محمود خليل، التقارير المالية في البورصات، (بنها: مركز التعليم المفتوح، 2010-2011).
40. سمير محمد الشاهد ود. طارق عبدالعال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2000م).
41. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 1997م).
42. سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (عمان: دار الزاوية للنشر، 2009م).
43. سيد محمود الهواري، د. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م).
44. شريف محمد البارودي، التنظير المحاسبي في سبيل بناء نظرية المحاسبة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، د.ت).
45. الشيخ الإمام محمد بن عبدالقادر المرزئي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1982م).
46. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م).
47. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
48. _____، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
49. _____، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
50. _____، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، ج/2، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
51. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: دار السلاسل للنشر، 1992م).

52. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
53. عبدالحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م).
54. عبدالمطلب عبدالحميد، الديون المصرفية المتعثرة - السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م).
55. _____، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الائتمان المصرفي ومخاطرة منهج متكامل، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م).
56. عبدالمعطي رضا ارشيد وآخرون، إدارة الائتمان، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م).
57. عبدالوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي - وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية /ج1، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
58. عدنان بن ماجد وآخرون، مبادئ الاحصاء والاحتمالات، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م).
59. عصام الدين محمد متولي، دورالمعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (الخرطوم: د.ن، 2010م).
60. علاء محمد البتانوني، المحاسبة المالية المتوسطة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011م).
61. عمر حسنين، تطور الفكر المحاسبي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1985م).
62. غالب عوض الرفاعي وآخرون، المحاسبة المتوسطة/ج1، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2010م).
63. غسان القباني، التقارير المالية والمصرفية، (الرياض: مطابع معهد الإدارة العامة، 1985م).
64. فرد ويستون، يوجين برجام، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، التمويل الاداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م).
65. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعثرة، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م).
66. _____، المشتقات والهندسة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م).
67. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله: د.ن، 2008م).
68. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
69. لانس ميور، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال - ازمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية، (القاهرة: الشركة العربية للأعلام العالمي (شعاع، العدد 13، يوليو 1999م).

70. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، (القاهرة: مركز إيتراك للنشر والتوزيع، 1997م).
71. محمد سامى راضى، محاسبة الأصول، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م).
72. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م).
73. محمد سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1988م).
74. محمد شوقي بشارة، نظام المعلومات المحاسبية، (القاهرة : دار الثقافة العربية، 1989م).
75. محمد شيخون، المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2002م).
76. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
77. محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 1998م).
78. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م).
79. محمد قاسم شلتوت، المدخل الاتصالي لتحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود عمادة النشر العلمي والمطابع، 2002م).
80. محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية/ ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2009م).
81. _____، المحاسبة الدولية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2011م).
82. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، (المنصورة):
83. المكتبة العصرية، 2009م).
84. _____، التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي - المنهج العلمي لاتخاذ القرار، (المنصورة):
85. المكتبة العصرية، 2010م).
86. محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات - الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م).
87. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
88. _____، التأصيل النظر للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م).
89. _____، التحليل المالي والاقتصادي للأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000م).

90. _____، المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1993م).
91. _____، نظرية المحاسبة، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م).
92. محمد نصر الهواري وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة المالية والوظيفية، (القاهرة: مكتبة قصر الزعفران، 1990م).
93. محمد يحيى النادي، معالجة الديون المتعثرة، (القاهرة: البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي، يوليو 1999م).
94. محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود/ ط2، 1990م).
95. محمود السيد الناغي، أسس المحاسبة - التأصيل وإطار التطبيق، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م).
96. _____، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م).
97. _____، دراسات في نظرية المحاسبة- مدخل معاصر، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2011م).
98. محمود عبدالحليم الخاليلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، ط6، 2012م).
99. مصطفى عيسى خضر، المراجعة المفاهيم والمعايير والاجراءات، (الرياض: جامعة الملك سعود- عمادة شؤون المكتبات، ط2، 1996م).
100. مصطفى نبيل الشامي، مدخل إلى نظم المعلومات مفاهيم، اساسيات، تكنولوجيا/ج1، (القاهرة: المكتبة العلمية، 1997م).
101. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006م).
102. منصور المعاينة، المحاسبة الادارية التخطيط واتخاذ القرارات، (عمان: مؤسسة رم للتكنولوجيا والكمبيوتر، 1993م).
103. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء: مدخل حوكمة الشركات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008م).
104. _____، سلسلة الفكر الحديث في الهندسة المالية - إدارة المخاطر الجزء الثالث: عقود الخيارات، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011م).
105. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م).

106. _____، الفشل المالي للمشروعات - التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج تحليلي، (عمان: دار النهضة العربية، 1989م).
107. - مؤيد راضي خنفر، ود. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع/ ط2، 2011م).
108. - نضال محمود الرمحي، وآخرون، المحاسبة المالية/ج2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010م).
109. - نعيم نمر داود، التحليل المالي- دراسة نظرية وتطبيقية، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2012م).
110. - الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: دن، 2003م).
111. - هادي رضاء الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م).
112. - الهوراي عبيد، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م).
113. - وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م).
114. _____، تخطيط وإدارة السيولة النقدية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م).
115. - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م).
116. - يحيى إبراهيم علي، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م).
117. - يحيى محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2001م).
118. _____، المعايير المحاسبية ونظرية المحاسبة في الفكر والتطبيق المحاسبي، (القاهرة: دن، 2012م).

2. الدوريات:

1. - إبراهيم أحمد الصعيدي، ديناميكية تقييم الاداء في اطار منهج النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية الإدارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ج/1، 1985م.
2. - أحمد السيد حمدالله، مدى الحاجة إلى التقرير عن التنبؤات النقدية في القوائم المالية المنشورة،

3. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الثاني، 1994م.
4. أحمد حسن علي عامر، انعكاسات التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم شركات القطاع الصناعي في مصر - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1999م.
5. _____، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الأنشطة الفندقية - دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني - الجزء الثاني، 2007م.
6. أحمد سعيد قطب حسانين، التداعيات المحاسبية لتباين الهياكل المالية والتشغيلية على الأداء المال لاسهم الشركات واستقرارها خلال فترة الازمة المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، 2011م.
7. _____، المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية رؤية مقترحة لدعم قدرتها التفسيرية في سوق الاوراق المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2002م.
8. أحمد عبد القادر، مشاكل المعايير الحالية لقياس الربح ودورها في ظهور قوائم بروفورما الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها - جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2003م.
9. أحمد علي إبراهيم، دور مهنة المحاسبة والمراجعة في بث الثقة والمصادقية في المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها - جامعة الزقازيق، العدد الأول، 1998م.
10. أحمد محمد غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، المجلد (23)، 2001م.
11. أحمد محمد لطفي غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2001م.
12. أحمد محمد موسى، القيمة الحالية للتعامل كمنهاج واقعي في الموازنة الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد، مجلة التكاليف، القاهرة: الجمعية العربية للتكاليف، مايو، 1981م.
13. أحمد هاشم أحمد يوسف، النماذج التحليلية الملاعبة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة العلوم الادارية للبحوث في

- ادارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الثاني، 2005م.
14. أحمد هاني بحيري، الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المنشورة، مجلة البحوث التجارية
15. المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج- جامعة جنوب الوادي، يناير 1989م.
16. أسامة سعيد عبد الصادق، الانعكاسات الدولية لاستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة على بناء
17. التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (47) العدد الثاني، 2010م.
18. إسكندر مصيص، التقارير المالية والقرار الاستثماري، عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (52)، كانون الثاني، 1994م.
19. إسماعيل محمود إسماعيل، دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي - رفع درجة الانسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م.
20. _____، دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الاستثمارات، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول 2008م.
21. أمال محمد محمد عوض، دراسة واختبار مدى التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل 2010م.
22. أمل صلاح دردير، مقارنة الدقة التنبؤية التبادلية لنماذج التدفقات النقدية ونماذج الارباح - دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الستون، 2003م.
23. أميرة محمد النعمة، استراتيجيات إدارة أزمة الديون المتعثرة، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الأول، 2011م.
24. إيمان محمد سعد الدين، دراسة مقارنة للمحاسبة عن انخفاض قيمة الشهرة وفقاً للمعايير المحاسبية ومدى التزام الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية

- بتطبيقها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد السابعون/ ج2، 2008م.
25. أيمن لبيب، المحاسبة عن عقود الصرف لآجلة لأغراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الاجنبي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م.
26. ستاج الدين إبراهيم حامد، محمد عثمان أحمد محمد خير، تاريخ العمل المصرفي في السودان للفترة 1903-1996م، مجلة المصرفي، الخرطوم: بنك السودان، العدد (11) يونيو 1997م.
27. جمال علي محمد يوسف، تقييم محاولات تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية - دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون/ج2، 2009م.
28. جواد أحمد حداد، واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية
29. المحدودة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عمادة الدراسات العليا - جامعة القدس المفتوحة، العدد (27)، 2012م.
30. حسني عبد الجليل، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول، 2000م.
31. حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد (24) العدد الثاني، 2008م.
32. خالد أمين عبد الله، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق رأس المال العربية، عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والتسعون، تشرين الأول، 1995م.
33. دعاء عبد الوهاب عبدالله، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة - دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثالث، 2012م.
34. دينا عبدالمنعم راضي، مشكلة الديون المتعثرة واساليب المواجهة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بنبي سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، 2003م.
35. زكريا فريد عبد الفتاح، تحليل علاقة صافي نتيجة النشاط بصافي التدفقات النقدية عند تقدير المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1993م.

36. سناء بدران، تحليل اساليب اعداد ونشر التغيرات في المركز المالي مع نماذج مقترحة، بالتطبيق على دولة الامارات العربية المتحدة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (13)، العدد الرابع، 1989م.
37. سوزان جمال الدين، دراسة مسحية لمدى تحقيق التوافق في التقارير المالية من خلال استخدام معايير التقرير المالي الدولية وXBRL، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الرابع - يناير 2009م.
38. السيد عبد المقصود محمد، متطلبات الإفصاح عن الاداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 1987م.
39. شعبان يوسف مبارز، مراجعة القوائم المالية للشركات أثناء فترات الإفلاس، مجلة الدراسات المالية والتجارية- العلوم الإدارية، كلية التجارة بيني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، 1996م.
40. صفاء محمد سرور سعيد، الفشل المالي بين القرار الفردي والقرار الجماعي، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 1994م.
41. طارق عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في
42. البيئة المصرية- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، يونيو 2006م.
43. _____، نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يونيو 2008م.
44. _____، منهج مقترح لتطوير قوائم التدفقات النقدية في المصارف لزيادة فعاليتها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2007م.
45. عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، تقويم فعالية البعد الاعلامي للوظيفة المحاسبية في شركات قطاع الاعمال المصرية-مدخل بيئي، مجلة البحوث المعاصرة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثاني، 1994م.

46. - عامر محمد علي الرطام، متطلبات الإفصاح عن ربيحة السهم وتأثيرها على المستثمرين في ضوء لمعايير المحاسبية الدولية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2009م.
47. - عبد الحفيظ منصور، الشفافية لمعايير الإفصاح والسرية المهنية، مجلة المدقق، عمان: جمعية مدققي الحسابات، العدد 38، 1999م.
48. - رعبد الحي مرعي، نحو فلسفة منطقية للتنظير المحاسبي، مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، 1979م.
49. - عبد الله الركوي منوي العنزري، تحليل الرفع المالي لأغراض تقويم الأداء دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية، مجلة البحوث التجارية كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 33، العدد الأول، 2011م.
50. - عبدالفتاح أحمد خليل، قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لأساسي الاستحقاق والتدفقات النقدية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الثاني للعدد الأول، 2001م.
51. - عبداللطيف بن محمد عبدالرحمن، استخدام مقاييس الأداء المبنية على الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2010م.
52. - عثمان فرح يس، التقارير المالية الفترية كأداء لتحقيق الإفصاح المحاسبي في وحدات قطاع الاعمال العام الصناعي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1995م.
53. - عثمان محمد فرج، مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 1993م.
54. - عصافيت سيد أحمد عاشور، التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والقوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1990م.
55. - عصام خلف الله أحمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول/ج2، 2011م.

56. -عصام قريط، أهمية الإفصاح عن صناديق الاستثمار باستخدام معامل غاما بالتطبيق على عينة من صناديق سوق مسقط للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد والعلوم القانونية، جامعة دمشق، المجلد (25) العدد الثاني، 2009م.
57. -عفاف أسحق أبو زر، ممارسات المحاسبة الابتداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني-1، ديسمبر، 2010م.
58. -علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد (31)، العدد الخامس والتسعون، 2009م.
59. -علام كذك، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1990م.
60. -علي حسين الدوغجي، مدى مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، مجلة دراسات محاسبية مالية، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد السادس، 2008م.
61. -علي حسين الدوغجي، مدى مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، مجلة دراسات محاسبية مالية جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد السادس، 2008م.
62. -علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، المجلد 28، العدد الثالث والثمانون، 2009م.
63. -علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح للابحاث- العلوم الانسانية، نابلس: جامعة النجاح، مجلد 25، العدد الرابع، 2011م.
64. - علي عبدالله الزعبي، وحسن محمود الشطناوي، تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية - دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلة العلمية
65. لجامعة القصيم، المجلد (5) العدد الثاني، 2012م.

66. - علي محمّد حسن هويدي، القوائم المالية كمصدر لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان، مجلة
67. آفاق جديدة، كلية التجارة- جامعة المنوفية، العدد الأول، 1993م.
68. -علي محسن محمد، محتوى معلومات قائمة التدفقات النقدية - دراسة اختبارية على المصارف الإسلامية اليمينية، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، العدد (5-6) إبريل يونيو، 2009م.
69. -عماد محمد رياض أحمد، قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني المجلد الثاني، 2013م.
70. -عمر عيسى حسن، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك، مجلة الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، المجلد (25) العدد الأول، 2001م.
71. -عيد محمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2002م.
72. -عيسى الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف- دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الاردن، الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، العدد، 2001م.
73. -فاتن محمد حمدي علي، تقييم المداخل الحديثة في بناء المعايير وأثرها على جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الرابع، 2011م.
74. -فوزي غرابية وداود جعفر، مضمون الارقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة العامة الاردنية، مجلة ابحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1988م.
75. -متمولي أحمد السيد، تحليل العلاقة بين محتويات التقارير المالية المنشورة والاسعار السوقية للاسهم المتداولة في البورصة الكويتية، مجلة آفاق جديدة كلية التجارة- جامعة المنوفية، العدد الثاني، 1993م.
76. -محمد أحمد إبراهيم خليل، تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية انتقادية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بها، العدد الثاني المجلد الأول، 2012م.

77. محمد ذا النون عصفور، ود. هيثم العبادي، تقييم مدى الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في السوق - دراسة لعينة من الشركات الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد السابعون/ ج1، 2008م.
78. محمد سعيد بسيوني، نظام حماية الودائع والحوكمة كآليات لمواجهة الأزمات والتعثر المصرفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الأول، 2011م.
79. محمد شريف توفيق، تطور النظام المحاسبي، استيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل
80. لقوائم مصادر واستخدام الأموال - دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية، مجلة الادارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، العدد (70)، 1991م.
81. محمد شلتوت، الحاجة المتزايدة إلى الإفصاح المستقل من التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل ورأس المال العامل، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الرابع، 1993م.
82. محمد صبري إبراهيم، د. ممدوح عبد الحميد، استخدام المعلومات المالية والمحاسبية في تطوير استراتيجية الاستثمارات المالية طويلة الاجل في البنوك التجارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2007م.
83. محمد عبدالقادر الديسطي، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي - دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد (29) العدد الأول، 2005م.
84. محمد قاسم شلتوت، الحاجة المتزايدة إلى الإفصاح المستقبلي عن قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل ورأس مال العمل، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (16)، العدد الرابع، 1992م.
85. محمد مجيد سليم، ومحمد رفيق عثمانه، الأهمية النسبية لبند الإفصاح المحاسبي على قرارات الإقراض المصرفي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2007م.
86. محمد محمود عبد ربه محمد، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني - الجزء الثاني، 2008م.

87. محمد مطر، تقييم الإفصاح الفعلي في القوائم المنشورة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في اصول المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات في العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، العدد الثاني، 1993م.
88. محمد مفتاح عبدالله، تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثره على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني-1، ديسمبر 2009م.
89. محمد نشأت فؤاد، التقرير عن التدفقات النقدية كخطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية، دراسة مقارنة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الاول، 1991م.
90. محمد وداد الاراضي، دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية، المجلة العلمية، كلية التجارة - جامعة أسيوط، العدد السابع والأربعون، 2009م.
91. _____، تقييم وتطوير الاطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس
92. معايير المحاسبة الدولية ISAB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الثالث، 2008م.
93. محمود عبدالفتاح إبراهيم رزق، المحاسبة عن الرفاهية الاجتماعية في المنشآت الاقتصادية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد (25) العدد الأول، 2001م.
94. مصطفى أحمد محمد أحمد حماد، قياس تأثير إدارة معلومات التدفقات النقدية على منفعية المعلومات المحاسبية وفقاً للاختيارات الإدارية الاستراتيجية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م.
95. مصطفى الشامي، البعد الإعلامي، اتصال وإفصاح، لترشيد القرار الاستثماري ودعم سوق المال في مصر - دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1992م.
96. مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد (15) العدد الأول، 1999م.

97. مصطفى أحمد فؤاد هديب، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة - جامعة أسيوط، العدد الأربعون، يونيو 2006م.
98. سمفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، نابلس: جامعة النجاح، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد (21)، العدد الثاني، 2007م.
99. مؤيد علي الفضل، العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة واسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها، مجلة الاداري، مسقط: معهد الإدارة العامة، العدد (48)، 2001م.
100. نجوى محمد بحر الدين، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان - دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سود اتل للاتصالات المحدودة، المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلية التجارة - جامعة النيلين، المجلد الأول، العدد الأول، 2012م.
101. نعيم دهمش، المحاسبة كنظام معلومات لمتخذ القرار، عمان: مجلة المدقق، العدد (27)، 1995م.
102. ———، تسييس المعايير المحاسبية، مجلة المدقق، عمان، العدد (46)، 2001م.
103. — هبة عبد العاطي محمد رزق، تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير
104. المالية في المنظمات العامة المصرية - دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية،
105. كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول / ج2، 2011م.
106. هشام فاروق الأبياري، نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، 2009م.
107. —هيثم ممدوح عبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية واتساجمها مع قانون الضريبة في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد (71)، 2008م.
108. —وسام مصطفى حمدان، وآخرون، دور التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق في تفسير العوائد السوقية للأسهم، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، عمادة البحث العلمي - الجامعة الأردنية، المجلد (4)، العدد الثالث، 2008م.

109. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، 1990م.
110. وفاء محمد عبدالحميد، القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل بين النظرية والتطبيق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (32)، العدد الأول، 2008م.
111. ياسر السيد كساب، د. عبدالرحمن الرزين، دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد (73)، 2009م.
112. ياسر كمال السيد عبدالنبي، وجيهان محمود عبدالحميد، تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الثالث/ج 2011م.
113. ياسين أحمد عيسى، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية، مجلة مؤتمه للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي جامعة مؤتمه، الأردن: المجلد (6)، العدد الثاني، 1993م.
114. سيسري أمين سامي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لشركات القطاع العام، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها فرع جامعة الزقازيق المجلد (14)، العدد الأول، 1994م.
115. يوسف محمد جربوع، ود. سالم عبدالله حلس، تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في دولة فلسطين، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول، 2006م.
116. —————، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد
117. (13)، العدد الأول، يناير 2005م.
118. —————، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة: الجامعة الإسلامية، المجلد (15) العدد الثاني، 2007م.

119. -يونس حسن عقل، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان، العدد الأول، 2005م.

3. الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم أحمد عطية شاهين، استخدام اساليب المراجعة الإدارية كأداة لتطوير الإفصاح المحاسبي لخدمة سوق المال، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعلية، 2002م.

2. أبوبكر سعيد محمد، مدى توافق السياسات والقواعد المحاسبية المتبعة بالمصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2004م.

3. أحمد حسني عبدالعال المليجي، تقييم اساليب إدارة مخاطر الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2006م.

4. أحمد عبد الجبار حقل شريف، أثر قائمة التدفقات النقدية على مساعدة الإدارة في الحصول على التسهيلات المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2008م.

5. أحمد فاروق محمد بركات، دراسة مقارنة لأساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية - دراسة تطبيقية في ظل معايير المحاسبة المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2005م.

6. اسحاق أحمد يوسف، التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الأردنية وملاءمتها لقرارات المستثمر، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمادة الدراسات العليا، 1993م.

7. إسلام شعبان علي رزق، قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس - كلية التجارة، 2008م.

8. أهيلما محمود حسان، تقييم المستوى الفعلي للإفصاح في التقارير المالية السنوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية - كلية التجارة، 2005م.

9. - أيمن محمد نمر الشنطي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره

10. على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2007م.

11. حبشير بكري عجيب بابكر، أثر قائمة التدفقات النقدية على تخطيط وتقييم المشروعات الاستثمارية- دراسة تطبيقية على سود اتل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2005م.
12. _____، جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014م.
13. حسن محمد حسن محمد أحمد، أثر قائمة التدفقات النقدية في سعر السهم- دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا 2010م.
14. خليل محمد أحمد، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية - عمادة الدراسات العليا، 2002م.
15. روتال عبدالقادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في مؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتدقيق غير منشورة، جامعة الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م.
16. سناء مسودة، مدى اعتماد الشركات المالية على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، عمادة الدراسات العليا- الجامعة الاردنية، 1992م.
17. شريفة أم الشريف علي حسن مصطفى، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية على المقدرة التقييمية والتنبؤية لمستخدمي القوائم المالية- دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2003م.
18. طيبة يعقوب عبد الخير، المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية ودورها في اختبار جودة الأرباح في قطاع الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2007م.
19. عاطف فوزي إبراهيم جاد، دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر- دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة فرع البنين، 2002م.
20. عبد العزيز عبد الله علي، تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
21. عبد النبي أمجد فرح، تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمرحلة الشركات المساهمة العامة الاردنية في

22. ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي والدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، عمان: الأكاديمية العربية
23. للعلوم المالية والمصرفية، 2005م.
24. —عثمان عبده حسن، استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المصارف السودانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2007م.
25. —على خير الله النعيم محمد، أثر قائمة التدفق النقدي على قرارات الاستثمار والتوسع في المنشأة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
26. —علي مانع، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2012م.
27. —عمر الحاج أحمد دفع الله، أهمية معلومات قائمة التدفق النقدي في تقييم أداء المؤسسات التجارية - دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2007م.
28. —غزاي سبيل المطيري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال، 2012م.
29. —فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة، 2005م.
30. —محاسن عبد الله على شمو، المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2005م.
31. —محمد خالد محمد الرحيم، دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات التمويل - دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2007م.
32. —محمد عبد القادر علي، رد فعل أسواق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية المنشورة والتدفقات النقدية وخطط الإدارة المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2007م.
33. —رمحمد محمد حامد ترماز، قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وآثاره على دلالة القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان - كلية الدراسات التجارية وإدارة الأعمال، 2010م.

34. - نبيل عبد العظيم، إطار مقترح للتقرير المالي إلى العاملين وأثره في زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية مع التطبيق على شركة الشرقية للغزل والنسيج، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، 1992م.
35. - نجلاء عطية محمد السيد، إطار محاسبي مقترح لترشيد قرارات الائتمان المصرفي بالتطبيق على القطاع السياحي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2010م.
36. - نهلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في التقارير المالية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2008م.
37. - نيفين طلعت حسن عبدالرحيم، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية في الإفصاح على جودة معلومات القوائم المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ببورسعيد، 2004م.
38. - هبه عبد العاطي محمد رزق، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2011م.
39. - هدي عصام حسن، تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2009م.
40. - الوليد عمر فرج، أثر التدفقات النقدية في تحديد اسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية - دراسة حالة سودا ت، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2005م.
41. - يحيى إبراهيم آدم يعقوب، قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال - دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2004م.

4. المؤتمرات العلمية:

1. - محمد محمود عبد المجيد، تقييم الاداء الاجتماعي والمحاسبي للمنشأة، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، القاهرة : الجمعية العربية للتكاليف - المعهد الصري للمحاسبين، الفترة من 6-7 مايو 2000م.
2. - زكريا محمد صادق إسماعيل، إبراهيم السيد عبيد، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، كلية التجارة - جامعة القاهرة، 2007م.
3. - سوسنة مبارك، د. هبة بوشوشة، دور جودة وأمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، مؤتمر تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، عمان: الفترة من 3 - 5 نوفمبر 2009م.

4. محمد أبو نصار، وحمزة العرابي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 10، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية - التحديات والفرص، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، يومي 1-2 مايو 2012م.
5. عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات
6. الحكومية والخاصة ورشة عمل أساليب القياس طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 8-12 يوليو 2007م.
7. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي 6-7 مايو 2012م.
8. سنعيم دهمش، تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان: جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية، أيلول، 2002م.
9. حسين مصطفى هلال، المعايير المحاسبية الدولية الجذور - الحصاد - المستقبل، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، وورشة عمل (إبداعات محاسبية)، شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 20-24 مارس 2005م.
10. محمد عطية مطر، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولي في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بين المزايا والمشاكل، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان: جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردني، أيلول، 2002م.
11. عادل طه فايد، معايير المحاسبة الدولية ودورها في إضفاء المصداقية على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ندوة دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار الإداري، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م.
12. عبد الماجد عبدالله حسن، نحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول، الخرطوم: قاعة الصداقة، الفترة من 12-20 يناير، 2008م.
13. محمد نجيب ابراهيم، تصميم اطار مقترح لنظم المعلومات المحاسبية لزيادة كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار بالتطبيق على صندوق استثمار البنك الاهلي، المؤتمر العلمي الرابع للمحاسبين المصريين، القاهرة: الجمعية العلمية المحاسبية والنظم والمراجعة ، 1996م.

14. أحمد هاشم معوض، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات سوق المال، المؤتمر العملي الرابع للمحاسبين المصريين، القاهرة: الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، 1996م.
15. محمود السيد الناغي، مقومات الملائمة في الإفصاح المحاسبي لمقابلة احتياجات سوق رأس المال في مصر، المؤتمر العلمي الثاني للمحاسبين المصريين، آفاق التطور المحاسبي في مصر، القاهرة: الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، 1993م.
16. فاروق جمعة عبد العال، دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط بورصة الأوراق المالية للوصول لافضل سلة استثمارية للاقتصاد القومي، مؤتمر استراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 1995م.
17. سلوى العشري، مشاكل الائتمان الاسباب وسبل المواجهة، ورقة مقدمة في منتدى الحوار الاقتصادي،
18. القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 31 مارس، 2001م.
19. عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الجزائر: جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م.
20. عمرو حامد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات المخاطر المصرفية، ملتقى الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات المصرفية وورش عمل منهجية تقييم السلامة المصرفية، تونس: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 18 - 22 يونيو 2007م.

5. أخرى:

21. الجهاز المركزي للحسابات، قرار رقم 2036 لسنة 1992م، المواد 2 - 5.
22. المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، (عمان: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م).
23. المعايير المحاسبية السودانية، المعيار المحاسبي السوداني رقم (1)، الإفصاح عن السياسات المحاسبية، (الخرطوم: ديوان المراجعة العام، 1996م).
24. المعايير المحاسبية السودانية، المعيار المحاسبي السوداني رقم (4) ، بيان التدفق النقدي، (الخرطوم: ديوان المراجعة العام بتاريخ 19/1/1996م) .
25. المعايير المحاسبية المصرية، المعيار رقم (5) قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، (القاهرة: المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، 1992م) .
26. المملكة الاردنية الهاشمية، قانون الشركات الاردني رقم (12) لسنة 1964م، (عمان: الجريدة الرسمية، العدد 1757، 1964/5/3م).

27. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (54) لسنة 1989م، (عمان: الجريدة الرسمية، العدد 3323، تاريخ 1989/6/16م).
28. المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية والتدقيق، (عمان: جريدة الدستور الأردنية، عدد رقم (10690) في 22 شباط 1988م).
29. المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، قانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997م.
30. المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة أهداف ومفاهيم المحاسبة ومعايير العرض والإفصاح العام، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبين، ط/2، 1412هـ).
31. المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة، قرار وزارة التجارة رقم 852 بتاريخ 1410/8/7هـ.
32. المنجد، (بيروت: دار المشرق، 1960م).
33. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القانون رقم (159) لسنة 1981م ولائحته التنفيذية، والخاص بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، (القاهرة 1985م).
34. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القانون رقم 95 لسنة 1992م ولائحته التنفيذية، والخاص بسوق رأس المال، (القاهرة: د.ن، 1992م).
35. وزارة الاقتصاد، قرار رقم 503 لسنة 1997م، معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، المعيار المحاسبي رقم (4)، (القاهرة: الوقائع المصرية، العدد 230، 1997م).

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

A. BOOKS:

6. —Ahmed Riahi Belkaoui، **Accounting Theory**، 4th Edition، Thomson Learning، 2000 .
7. Bill Rees، **Financial Analysis**، Y.K.: Prentic Hall، 1990.
8. —Cheryl، A. Zega. "The New Statement of Cash Flows" Management Accounting، September، 1988.
9. —D. E. Young .**Effective Presentation of Reports** "Information for Understanding William Falcom ed reporting. Financial to management"، N. Y. A. M. A.، 1985.
10. —Delaney r.patrick، and others"، **gaap 2000:interpretation and application of generally accepted accounting principles 2000**.
11. —Delaney، Patrick R.، James R. Adler، Barry J، Epstein، "GAAP: Interpretation and Application of Generaly Accepted Accounting Principtes" John Wiley and Sons، Inc، New York، 1992.
12. —Donald E. Kieso and Jerry. Weygandt، **Intermediate Accounting، Ninth Edition**، John willy and sans، Inc.، New York، 1993.
13. — —————.Weygandt، **Intermediate Accounting، Ninth Edition**، John Wily and Sons، Inc، New York، 1998.

14. —Eldon S. Handrekson, **Accounting Theory**, (Home Woad, Illinois: Richard D. Irwin, Inc, 1982).
15. —Erich A. Helfert, **The Techniques of Financial Analysis**, (Irwin: Illinois., 1994).
16. —Harry, I. Work, J. R. Francis And M. G. Teary, **Accounting Theory Conceptual And Institutional Approach**, 2nd Ed. Boston, PWS End Publishing Company.
17. —Hezh.r.(2002) ‘**bad reporting: misleading reporting and fraudulent is like dirty air**’ aicpa conference.dec .
18. —Irobert Herz. "‘Aicpa 2005. **National Conference on Current Sec Developments**," Aicp/Sec Conf, December 12, 2005.
19. —Iuppa Alessandro"‘**The Technical Expert Meeting On Reinsurance In .China**." International Association of Insurance Supervisors, Suzhou , China , June 3-4, 2002.
20. —Jerry J. Weygandt, **Intermediate Accounting**, Ninth Edition, John Wily. New York, 1993.
21. —John Arnold and Others, **Financial Accounting**, Prentice, Hall, International, UK, Ltd., 1985.
22. —Loveday Guy, "**Cash Flows When The Fiddling Has To Stop**" Accountancy, 1992.
23. —Neveu. Royamond R., **Fundamental of Managerial of Finance**, South – Western: Publishing Co., 1981.
24. —Patrick R. Delaney and others, **GAAP** (N.Y. John and Sons, Inc, 1991).
25. —Raqyman, R. A. "**Is Conventional Accounting Obsolete**", Accountancy, June 1970.
26. —Schroder, Richard G. and Myrle W., Clark, "**Accounting Theory**", John Wily and Sons, Inc, 6 Th Ed, New York, 1998.
27. —Sidford, Colleen, "**Designing An Effective Cash Flows Forecasting Program**" Oma Magazin September, 1997.
28. —Tom Lee, "**Laker Ariways-The Cash Flow Truth**" **Studies Accountancy**, 1982.

B. Periodicals:

1. —Anctil ,r.m. and others. "**Information transparency and ordination failure theory and experiment** ". Journal of accounting research may, 2004.
2. —Bowen, R. . and others, L(1987) . "**The Incremental Information Content of Accruals Virus Cash Flows**". The Accounting Review, No 62.
3. —Bushman.r.m.r.m.and others. **What determines corporate transparency?** Journal of accounting research. 2004, issue2, vol .42.
4. —Buzby, S. L., "**The Nature of Adequate Discourse**" the journal of a accountancy, 15 (5), 1974.

5. —Finger C. A. "**The Ability of Earnings to Predict Future Earnings and Cash Flow**", Journal of Accounting Research. Val. 32 (2), 1994.
6. —Jones, and others, "**An Evaluation of Decision Usefulness of Cash Flows Statements By Australian Reporting Entities**" Accounting and Business Research, Vol. 25, No. 98, 1990.
7. —L. S. Rosen and Dor T. Deo "Funds Statements: A Historical perspective" The Accounting Review, January, 1969.
8. —Lim, S.C. and Mohamed, Z.M, **Criteria of project success: an exploratory reexamination**, International journal of project management, Vol. 17, no. 4., 1999.
9. —Lubb, C. D. B, **An Empirical Study of the Information Content of Accountings Earnings, Funds Flow and Cash Flow in the UK**. Journal of Business Finance and Accounting, 22(1) 1995.
10. —Rayburn, Judy, "**The Association of Operating Cash Flows and Accruals With Security Returns**" Journal of Accounting Research, Vol. 24, 1986.
11. — Somuel J. M. and Allga J. C. "**Accounting Standards Developing Countries**" International Journal of Accounting, fall, 1982.
12. —Vogt. Stephen C., "**Cash Flows and Capital Spending: Evidence from Capital Expenditure Annoucement**" Financial Management. Vol. 26 No. Summer 1997.
13. —Zeller, Thomas L. and Brian B. Stank "**Operating Cash Flow Ratios Measure A Retail Firms Ability to Pay**, Journal of Applied Business Research, Fall 1994.

C. Intre:

1. —Deloitte and Tawch, 2002, "**Integrity and Quality**" <http://www.Debate.com/dtt/cda/doc/contentlfind.pdf>.
2. —HYPERLINK "<http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2711.html>" بتاريخ 2012-11-11م.
3. —Pedro J. Garcia Teruel , Pedro Martnez - Solano and Juan Pedro Sanchez - Ballesta "Financial Reporting Quality and Corporate Cash Holdings" Working Paper , 2008. Available At : <Http:Llpfn2008.Fe.Uc.Ptluserfilelpdf1573.Pdf> .
4. —Robert M .Bushman Abble J . Smithm , Transparency Financial Accounting Information , And Corporate Governance , Frbny Economic Policy , April 2003 .
5. Available at : <http://liefpedia.com/alarablwp-content/uploads/200911130.pdf> .

d. Others:

1. —Accounting Principle Board, (APB), "Operating No. 19: Reporting Changes in Financial Position", 1971.
2. —Accounting Principle Board, (APB), "Opinion No. 3: Statement of Source and Application of Funds", 1963.
3. —Accounting Principles Board (APB), Earnings per share. Opinion 15, Oct., 1970.

4. —Accounting Standards Board, Financial Reporting Standard, No. 1 Cash Flows Statement, 1991
5. —Accounting Standards Board, Statement of Standard Accounting Practice no. 10, "Statement of Sours And Application Of Funds" No. 10, 1975.
6. —American Institute of Certified Public Accounting, "**Cash Flow Analysis and Funds Statements**" Accounting Research Stud No. 2, By Berry Mason, AICPA, 1961
7. —Bhattacharya, Hemang Desai And Kumar Venkataraman, "Earnings Quality And Inormation Asymmetry : Evidence Form Trading Costs" , Working Paper, 2007.
8. —Canadian Institute of Chartered Accounts, "Statement of Changes in Financial Position" Accounting Recommendation, General Accounting Section, 1540, Cica, September, 1985.
9. —David Alexander, Financial Reporting- The Theoretical and Regulatory Framework, N. Y: Chapman and Hall, 1990.
10. —Epstein, Borry, J. and Abbas Ali Mirsa, Interpretation and Application, John Wily and Sons, Inc, 2001.
11. —FASB "Statement of Financial Accounting Concepts, No. 1 .FFAC. N. I Information May, 1980.
12. —FASB. "Reporting and Measurement in Financial Of Business", Sfac. No. 5 (Stamford Conn, Fasb. 1984), Para, 62.
13. —FASB, Qualitative characteristics of accounting information, statement of financial accounting concepts No. 2, May 1980, in summary of principal conclusions.
14. —Fasc. "Reporting Funds Flows, Cupidity and Financial Flexibility", (Dm. Stem Ford. Conn, Fasb, 1980) .
15. —Financial Accounting Standards Board, (FASB)" Statement Of Financial Accounting Standard, No. 104, Statement Cash Flows, Net Opreation of Certain Cash Receipts and Cash Payments And Classification of Cash Flows From Heding Transaction" Standard, Sonn, 1990.
16. —Financial accounting standards board, (FASB) : " conceptual framework for financial reporting," 2006, op cit.
17. —Financial Accounting Standers Board, Statement of Financial Accounting Standard, No. 102 Statement Cash Flows Exemption of Certain Enterprises And Classification of Cash Flows From Certain Securities Acquired For Resale" Stamford Conn. FASB, 1989.
18. —Garrod, N., Ginner, B. and Loran, M., "The Value Relevance of Earnings, Cash Flow and Accrals" The Impact of Disaggregating and Contingencies, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow, 2000.
19. —IAS, International Accounting Standard, No. 7 (Reviseg 1992), Statement of Cash Flows, Stamford. Cann.

20. —International Accounting Standards Committee, (Iasc), Cash Flow Standard, No. 7, 1992.
21. —Islip Raymond Bruce, An Examination of the Relationship Between Organizational strategy structure and Accounting Information: A Historical and Perspective, University of Houston, Degree, PhD. (U. S: HOUSTON, 1995).
22. —K.H. Naser, Creative Financial Accounting: its Nature and Use, (N. J: prentice-Hall Inc., 1993),.
23. —Securities exchange commission ,(2003) " study pursuant to sections 108 d of the Sarbanes Oxley act of 2002 on the adoption by the united states Financial reporting system of a principles –based accounting system,"sec, usa ,2,august.

الملاحق

الملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قائمة الاستبيان

السيد/..... (الأسم اختياري)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القائمة المرفقة تعد جزءاً من بحث لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة
بعنوان: (أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرار منح التمويل
المصرفي في المصارف) - (دراسة ميدانية المصارف السودانية).

تهدف هذه القائمة إلى التعرف على آراء العاملين في المصارف التجارية
السودانية بشأن تأثير الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرار منح التمويل
المصرفي والحد من تعثر عملاء البنوك التجارية السودانية.

لذا فإن الآراء التي تقدمونها سوف تكون محل تقدير لما تمثله من إضافة قيمة
تعكس الواقع الحقيقي، مما ينعكس إيجاباً على هذا البحث. إن جميع الآراء سوف تكون
موضع السرية الكاملة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. كما أكد استعدادي
التام بتزويدكم بنتائج هذا البحث في المستقبل إذا رغبتم في ذلك.
شاكراً لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الباحث

نجم الدين إبراهيم حسن محمد

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب.

1. العمر:

<input type="checkbox"/>	30 سنة فأقل	<input type="checkbox"/>	31 - 40 سنة
<input type="checkbox"/>	41 - 50 سنة	<input type="checkbox"/>	51 - 60 سنة
<input type="checkbox"/>	أكثر من 60 سنة		

2. التخصص العلمي

<input type="checkbox"/>	محاسبة وتمويل	<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال
<input type="checkbox"/>	تكاليف ومحاسبة إدارية	<input type="checkbox"/>	نظم معلومات
<input type="checkbox"/>	دراسات مصرفية ومالية	<input type="checkbox"/>	أخرى

3. المؤهل العلمي :

<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	دبلوم عالٍ
<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>	دكتوراة

4. المؤهل المهني:

<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين البريطانية	<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين الأمريكية
<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين العربية	<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين السودانية
<input type="checkbox"/>	أخرى		

5. المركز الوظيفي:

<input type="checkbox"/>	مدير	<input type="checkbox"/>	مراقب فرع
<input type="checkbox"/>	نائب مدير	<input type="checkbox"/>	مراجع داخلي
<input type="checkbox"/>	رئيس قسم	<input type="checkbox"/>	أخرى

6. سنوات الخبرة:

<input type="checkbox"/>	5 سنوات فأقل	<input type="checkbox"/>	6 - 10 سنة
<input type="checkbox"/>	11 - 15 سنة	<input type="checkbox"/>	16 - 20 سنة
<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة		

القسم الثاني: وصف المتغيرات وقياس عباراتها

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام المدى الذي تراه مناسباً للإجابة على

العبارات التالية:

وصف المتغيرات				
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المتغير المستقل: الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية				
المحور الأول: إهتمام المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصوح عنها من قبل عملائها				
				العبارات
				تتم مطالبة العملاء بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية عند طلب التمويل.
				يتم تحليل المعلومات المفصوح عنها في قائمة التدفقات النقدية من قبل موظفي البنك.
				تولي إدارة المصرف اهتماماً كبيراً للمعلومات المفصوح عنها في قائمة التدفقات النقدية.
				يركز المصرف على معلومات الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مقدرة العميل في تحقيق الأرباح المستقبلية.
				تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز نظرة المصرف في العميل طالب التمويل.
				تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد المصرف في التنبؤ بالتعامل المحتمل مع العميل.
				معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تكوين رأي واضح في قرار التمويل.
				معلومات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الأداء النقدي الذي يعكس

					حقيقة الصعوبات النقدية التي تواجه العميل.
					تكشف معلومات قائمة التدفقات النقدية عن أزمات السيولة النقدية للعميل.
المحور الثاني: يوضح العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المرتبطة بتمويل العملاء					
					العبارات
					المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية تمكن من التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل.
					الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالتمويل.
					المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشرات عن أداء العميل طالب التمويل.
					الاهتمام بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب المخاطر المالية.
					معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المالية المحيطة بالعمل.
					الأداء النقدي المحرك الرئيسي للأنشطة المختلفة للعميل طالب التمويل.
					قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للعميل وبالتالي تزيد درجة التأكد لإتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي .
					المعلومات على أساس الاستحقاق أكثر منفعة للمستخدمين في تقدير توقعات التدفق النقدي للاستثمار.
					التدفقات النقدية تمكن من تحديد المركز النقدي للعميل طالب التمويل .
المحور الثالث: يوضح العلاقة بين معلومات التدفقات النقدية وإتخاذ قرار منح التمويل					
					العبارات
					الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة كفاءة إتخاذ قرار منح التمويل.

					الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يبين مراكز القوة والضعف للعميل طالب التمويل .
					المعلومات المفصّل عنها في قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين فهم متخذي القرار عن نشاط العميل طالب التمويل .
					التحليل المالي لمعلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز الثقة في إتخاذ القرار الصحيح في منح التمويل.
					التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية أحد الوسائل الفاعلة في إتخاذ قرار منح التمويل.
					يمكن استخدام مؤشرات مالية تربط بين صافي الدخل من التشغيل وصافي التدفق النقدي من التشغيل للحكم على طبيعة الأرباح لزيادة ملائمة معلومات القوائم المالية.
					معلومات قائمة التدفقات النقدية لها قدرة تفسيرية تفاضلية لاسعار الأسهم.
					قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً .
					تمثل التدفقات النقدية من التشغيل أهمية كبرى للحكم على نوعية الأرباح التي تحققها المنشأة.
					قياس التدفقات النقدية من التشغيل يسهم في التعرف على مدى قدرة المنشأة على إعادة تدوير التدفقات النقدية .
المحور الرابع: يوضح العلاقة بين الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية والتعثر المالي للعملاء					
					العبارات
					الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن من التنبؤ المبكر بتعثر العميل.
					مطالبة العميل بتقديم قائمة التدفقات النقدية ودراستها يساعد علي التنبؤ بتعثر العميل طالب التمويل.
					التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يعتبر وسيلة فاعلة في تقليل

					التعثر المالي للعملاء.
					الإعتماد على نتائج تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يرفع من كفاءة اتخاذ قرارات تجنب مخاطر التعثر المالي.
					نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية تساهم في قياس درجة التعثر المالي.
					يخضع القياس والتقارير عن التدفقات النقدية من أنشطة (التمويل الاستثمار والتشغيل) بقدر من المرونة مما يسمح بتحريف النتائج.
					الإفصاح عن التدفقات النقدية تعبر عن القدرة المالية الحقيقية ومصادقية تقارير الأرباح.
					منفعة وتفسير معلومات قوائم التدفق النقدي تعتمد على التوبيخ السليم للبيود المختلفة بين أنشطة (التشغيل التمويل الاستثمار).
ثانياً: قياس المتغير التابع الأول (قرار منح التمويل المصرفي)					
					مقابلة المصرف العملاء للتعرف على احتياجاتهم التمويلية وعرض الخدمات المتوفرة.
					يصمم المصرف طلب القرض الذي يتضمن جميع البيانات الأساسية التي تسرع من عملية التحليل المالي وصناعة القرارات.
					الفرز المبدئي لطلب العميل فور تقديمه وقبل مطالبة العميل باستيفاء اي بيانات أخرى.
					يطلب المصرف من العميل مرة واحدة كافة البيانات والمستندات لتوفير المعلومات عن كافة المخاطر الائتمانية.
					يحلل المصرف القوائم المالية لفترة لاتقل عن ثلاثة أعوام سابقة للعميل فيما يتعلق بالمخاطرة والربحية.
					يقوم المصرف بإجراءات التعاقد من خلال المستشار القانوني دون وضع شروط تظهر لأول مرة في العقد .
					يقوم المصرف بمتابعة حركة حسابات العميل بهدف التعرف على مدى توافق اتجاهات الائتمان الممنوح مع طبيعة النشاط الممول.
					يقوم المصرف بتقييم القروض لمعرفة ما إذ كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا .

ثالثاً: قياس المتغير التابع الثاني (التعثر المصرفي)

					يتسبب التعثر المالي في عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته الجارية القصيرة الأجل.
					التعثر المالي الحد الذي تكون عنده الأصول الخاصة بالمشروع أقل من التزاماته مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية.
					التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ ولكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى الفشل المالي الكامل.
					ينتج عن التعثر الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائد سريع.

الملحق رقم (2)
قائمة محكمو الاستبيان

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1. الدكتور: هلال يوسف صالح	أستاذ المحاسبة المشارك.	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
2. الدكتور: محمد أحمد رمضان	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة الزعيم الأزهري، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
3. الدكتور: مصطفى حامد الحكيم	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة الزعيم الأزهري، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
4. الدكتور: مصطفى طاهر شنقراري	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
5. الدكتور: محمود أحمد جبريل	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
6. الدكتور: سادات فيصل عبدالفتاح	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
7. الدكتور: عمر السر الحسن محمد	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
8. الدكتور: بشير بكري عجيب	أستاذ المحاسبة المساعد.	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.